الرسالة ٣٩٢

الإعراب في العربية صوتياً ودلالياً بين القديم والحديث (مقاربة لسانية)

أ.د. سمير شريف استيتية
قسم اللغة العربية - كلية الآداب
جامعة اليرموك
الأردن

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الرابعة والثلاثون - ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٣م

المؤلـف

أ.د. سمير شريف استيتية :

- دكتوراه في اللسانيات من قسم اللسانيات في جامعة ميشيغان ١٩٨٤، عنوان أطروحة الدكتوراه:
The phonology of Classical Arabic in Al-Jurjani's al-muqtasad
- عضو مجمع اللغة العربية الأردني.
- عميد سابق لكليتي الآداب في جامعتي اليرموك وفيلادلفيا.
- أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك.

الإنتاج العلمي :

أولاً – الكتب :

١ – علم اللغة التعليمي، مكتبة الأمل، ١٩٩٥.

٢ – المشكلات اللغوية، دار القلم، دبيّ، ١٩٩٦.

٣ – الشرط والاستفهام في العربية، دار القلم، دبيّ، ١٩٩٦.

٤ – اللغة وسيكولوجية الخطاب، دار الفارس، ٢٠٠٢.

٥ – الأصوات اللغوية، مكتبة وائل، ٢٠٠٣.

٦ – القراءات القرآنية، عالم الكتب، ٢٠٠٤.

٧ – اللسانيات، عالم الكتب، ٢٠٠٥.

ثانياً – البحوث :

١ – معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٨٦.

٢ – الوضوح السمعي في الأصوات، أبحاث اليرموك، ١٩٩١.

٣ – الوظيفية في شعر سعاد الصباح، أبحاث جامعة حلب، ١٩٩٢.

٤ – الظواهر الصوتية في قراءة الكسائي، مجلة جامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ.

٥ – الظواهر الصوتية في قراءة الحضرمي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ١٩٩٨.

٦ – الظواهر الصوتية في قراءة ابن كثير، مجلة جامعة أم القرى، ١٤١٨هـ.

٧ – تحليل مضامين الخطاب، مجلة عالم الفكر، الكويت، ٢٠٠٤.

٨ – ثلاثية اللسانيات التواصلية، مجلة عالم الفكر، الكويت، ٢٠٠٥.

٩ – التحليل النطقي والأكوستيكي للاحتكاكيات في العربية، مجلة العلوم الإنسانية، البحرين، ٢٠١١.

١٠ – الأصوات الاحتكاكية المهموسة في الإنجليزية، العلوم الإنسانية، البحرين، ٢٠١٣.

المحتوى

الملخص : ١١

مقدمة : ١٣

المبحث الأول : حقيقة الإعراب ١٧

المبحث الثاني : الإعراب والموقع الإعرابي ٢١

المبحث الثالث : الإعراب في أنظار المتقدمين والمحدثين ٢٩

المبحث الرابع : أصالة الإعراب في العربية ٥١

المبحث الخامس : الإعراب والتعدد اللهجي ٦٣

المبحث السادس : تداخل الإعراب والبناء ٦٩

المبحث السابع : الإعراب في الموازين الصوتية الفيزيائية ٨١

المبحث الثامن : دلالات الحركات الإعرابية ٩٩

المبحث التاسع : ثنائية الثبات والتطور في الإعراب ١٢١

المبحث العاشر : تداولية الإعراب ١٤٩

الخاتمة والنتائج ١٦١

الهوامش ١٦٥

المراجع ١٧٣

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الإعراب في العربية وتفسيرها في ضوء المعطليات اللسانية والصوتية المعاصرة، بالاعتماد على الأجهزة الصوتية الحديثة.

لقد كان لبعض العلماء توجهات مختلفة في تفسير ظاهرة الإعراب قديماً وحديثاً؛ فذهب بعضهم إلى أنه لا علاقة بين الحركة الإعرابية والمعنى الذي تؤديه الكلمة. ناقش ما قاله قطرب تلميذ سيبويه، وما قاله ابنُ مضاء القرطبي، وما ذهب إليه اللغويون المعاصرون من العرب والمستشرقين. وانتهى البحث إلى أن ثمة علاقة قوية بين الحركة الإعرابية والمعنى، وأنه لا يمكن الفصل بين الإعراب والدلالة التي يؤديها.

استعان الباحث بالأجهزة الصوتية الحديثة وانتهى إلى أن ثمة علاقة قوية بين الحركة الإعرابية والمعنى.

ناقش البحث الرواسب الإعرابية التي تنتمي إلى عصور سابقة، وحفظها لنا التراث، وذهب النحاة إلى معاملتها كما تعامل العربية التي استقر عليها اللسان العربي في عصر التدوين.

انتهى البحث إلى نتائج كثيرة غير الذي ذكرناه، ولا بدّ من قراءة البحث بتفصيلاته للوصول إلى النتائج التفصيلية التي توصل إليها.

مقدمة

الإعراب من أظهر خصائص العربية وأقدمها، وقد خضع لتطورات شتّى على مدى تاريخ العربية، وأظهرُ تطور وأجلاه ما نجده في الثنائية التي تتمثل في الإعراب والبناء. فهذه الثنائية تنبئ عن ذلك التطور؛ إذ لا يُعقل أن يكون الإعراب والبناء قد وُجدا معاً، ولا أن يكون هذا التطور قد حدث فجأة دون أن يكون تطورٌ متدرجٌ متعاقبُ المراحل، أخذ سبيله إلى أن وصل الإعراب والبناء إلى ما صارا عليه.

إذا كانت معرفة الباحثين عن مراحل التطور التي أشرنا إليها شبه معدومة، فهذا لا يعني عدم وجودها؛ ذلك أنّ ثمة مؤشرات كثيرة تكشف عن تلك المراحل، وإنّ أبرز ما يكشف عن ذلك ما نراه من تنوعات في إعراب الكلام في كل باب من أبواب النحو. وما على الباحث إلا أن يُحْسن قراءة هذه التنوعات، لتتبيّن له وجوهٌ كثيرة من التاريخ الخفيّ غير المدوّن للعربية لهذه الوجوه والتنوعات.

اعتمد الباحث في وصف الظواهر الصوتية والإعرابية التي عَرَض لها **على المنهج الوصفيّ** بصورة رئيسة. وقد كان الاستقراء ضرورياً في وصف هذه الظواهر؛ فقد استقرأها الباحث من مظانّ اللغة والنحو، وساعده ذلك على وصفها وهيّأ له الربط بين المسائل التي تبدو متباعدة وليست كذلك في الحقيقة.

وقد كان الاعتماد على **المنهج التاريخي** في تفسير تطور الظاهرة الإعرابية الصوتية أمراً ضرورياً، وقد استقرأ البحث تطور الظاهرة الصوتية الإعرابية في ضوء قواعد اللسانيات التطورية developmental linguistics. وأَخَذ البحث بمقررات التفكير الاستبدالي في النظر إلى مسائل تطور الإعراب؛ لأنّ التفكير الاستبدالي في اللغة هو الذي تقوم عليه الركائز الأساسية للتطور اللغوي. وقف البحث عند بعض الآراء القديمة والحديثة التي حاول أصحابها تفسير الظاهرة الإعرابية، وناقش أفكار أصحابها بشيء من التفصيل.

وقد اعتمد البحث على تحليل الظواهر الصوتية الإعرابية بالاعتماد على المختبر الصوتي باستخدام جهاز CSL، وعمل على ربط العلاقات بين النتائج المخبرية والمقررات النظرية في النحو العربي.

يتضمن هذا البحث **عشرة مباحث**، هي: حقيقة الإعراب، والإعراب والموقع الإعرابي، والإعراب في أنظار المتقدمين والمتأخرين، وأصالة الإعراب في العربية، والإعـراب والتعدد اللهجي، وتداخل الإعـراب والبنـاء، والإعـراب في الموازين الصوتية الفيزيائية، ودلالات الحركات الإعرابيـة، وثنائية الثبات والتطور في الإعراب، وتداولية الإعراب.

الدراسات السابقة :

ليس النظر في الإعراب ونظرية العامل ودلالات الحركات الإعرابية باباً جديداً في البحث اللغوي العربي. فقد تناول المتقدمون والمتأخرون هذه الموضوعات في أبحاثهم. وأهمّ الدراسات التي تناولت هذه الموضوعات واعتمد عليها البحث هي ما يأتي :

١ – إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: تحدث فيه المؤلف عن دلالات الحركات الإعرابية الثلاث : الفتحة والضمة والكسرة. وملخص رأيه في دلالة الحركات الإعرابية أنّ الضمة علم الإسناد، وأنّ الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، كما في: كتاب محمد، وكتابٌ لمحمد. وأما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة.

٢ – المعنى والإعـراب عند النحويين ونظرية العامل للدكتور عبد العزيز عبده: حصل الباحث ببحثه هذا على درجة الدكتوراه في اللغة العربية من جامعة الأزهر سنة ١٩٧٥. وقد طبعت هذه الرسالة في مجلدين سنة ١٩٨٢.

درس الباحث الأصول السماعية للنحو، وطرق استدلال النحاة على القواعد بهذه الأصول، ووقف عند سيبويه والنحاة المتقدمين والمتأخرين. ثم ناقش

نظرية العامل ورأي المستشرقين في الإعراب، كما أنه وقف عند إبراهيم أنيس وناقش ما قاله في كتابه: من أسرار اللغة، وناقش بعض آراء إبراهيم مصطفى في كتابه: إحياء النحو.

٣ – الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية للدكتور عبد القادر مرعي الخليل: وقد نشر هذا البحث في مجلة مؤتة للبحوث والدراسات في العدد الأول سنة ١٩٩٢.

استعرض الباحث في هذا البحث آراء بعض علماء العربية المتقدمين وبعض علماء اللغة المحدثين في دلالة الحركات الإعرابية، ثم عرض رأيه الخاص الذي يتمثل في أنّ للحركات الإعرابية وظيفتين، إحداهما صوتية تتمثل في وصل الكلام؛ لأنّ الأصل في أصوات العربية في نظره أنها أصوات صامتة أو ساكنة. ولما كان المتكلم لا يستطيع بناء كلمة أو أكثر من حروف جميعها ساكنة لجأ إلى هذه الحركات لوصل الكلام. ويرى الباحث أيضاً أنّ لهذه الحركات وظائف أخرى وهي وظائف نحوية؛ فالضمة تدل على التضام بين ركني الجملة الأساسيين: المسند والمسند إليه. والفتحة تدل على التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيّين، والكسرة تدل على الإضافة، وسحب المضاف إليه إلى المضاف وجعله من متعلقاته.

٤ – نظرية العامل في النحو العربي – عرضاً ونقداً لوليد الأنصاري: نشر هذا الكتاب في طبعته الثانية سنة ٢٠٠٦. وأهمّ ما يعنينا في هذا الكتاب ردّه على ابن مضاء القرطبي الذي أنكر العوامل النحوية، وردّه على إبراهيم مصطفى والدكتور تمام حسان.

٥ – أبحاث في الكلمة والجملة للدكتور داود عبده : نشر هذا الكتاب سنة ٢٠٠٨، ويقع في ثمانية فصول، عنوان الفصل السادس منها: حركات الإعراب وعلاقتها بالمعنى. وملخص رأيه في الموضوع أنّ بعض الحركات جزء من الكلمة، كضمة الذال في (مُنذُ)؛ فهي جزء من الكلمة تماماً كضمة الميم. وكفتحة الفاء في (سوفَ)

فهي لا تختلف عن فتحة السين في هذه الكلمة. ولكنّ الفتحة في (منكَ) تدل على التذكير، والكسرة في (منكِ) تدل على التأنيث. وفتحة الباء في (كتبَ) تدل على المفرد المذكر الغائب. ولكنّ الكسرة التي لالتقاء الساكنين في مثل: ذهبتِ البنتُ ليست إلا للوصل، فهي لا تدل على معنى. أما ضمة الفاعل في مثل: جاء الرجلُ فلا تدل على الفاعلية بدليل أننا لو قلنا: جاء الرجلَ بفتح اللام، ورأيت الرجلِ بكسر اللام، ومررت بالرجلُ بضم اللام، لما اختلف المعنى.

تتمثل **أهمية هذا البحث** في أنّ له توجهاً آخر في دراسة الإعراب. يتمثل هذا التوجه في الأمور الآتية :

أولاً : هذا البحث قسمان، أحدهما نظري والآخر مخبري عمليّ. أما القسم النظري فقد أثبت فيه الباحث أصالة الإعراب، وناقش الدلالات النحوية والتداولية للحركات الإعرابية في العربية. وأما القسم المخبريّ فيتمثل في قياس أهم الخصائص الفيزيائية الصوتية للحركات الإعرابية، وهي: زمن التردد، والترددان الأول والثاني، ومقادير الطاقة، وتوزيعها، والضغط وتوزيعه، والدفق الموجي للحركات الإعرابية. وربط الباحث بين هذه الخصائص الصوتية ودلالات الحركات الإعرابية النحوية والتداولية.

ثانياً: استقرأ البحث تاريخ الإعراب في بعض الأبواب النحوية من خلال الشواهد النحوية وبعض الأساليب القالبية. واستخدم في هذا الاستقراء قواعد اللسانيات التطورية developmental linguistics. واعتمد على مقررات التفكير الاستبدالي في تعدد الإعراب وتطوره وفي إجراء العمليات التحويلية.

ثالثاً: استخدم الباحث نظرية الاحتمالات الرياضية في الرد على من يقول إنّ الحركات الإعرابية ليست دالة على معان نحوية أو لغوية.

المبحث الأول : حقيقة الإعراب

الإعراب لغةً: الإبانة والإفصاح. قال ابن منظور «أعرب عنه لسانه أي أبان وأفصح»[١]. وأما في الاصطلاح فقد ذهبوا إلى أنّ في حدّه مذهبين، أحدهما لفظي وهو «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف...» والثاني: معنوي، والحركات دلائل عليه وهو: «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً»[٢].

يهدف الإعراب **إلى الإبانة** عن شيء، **والإشارة** إلى شيء آخر. هدفه الإبانة عن المعاني النحوية، والإشارةُ إلى الدلالات التي يفترض أن تؤديها المعاني النحوية. والإشارة أدنى من الإبانة؛ لأنّها وظيفة اقتران واستصحاب وليست وظيفة أساسية.

لبيان ما سبق وتوضيحه، لننظر في صلة الحركة الإعرابية بالمعاني النحوية. نحن نعرف أنّ الابتداء، ورفع المبتدأ، وكونه ركناً في الجملة الاسمية من المعاني النحوية. وإنّ ضمة المبتدأ التي في قولنا: الشمسُ مشرقة مثلاً **تبيّن** المبتدأ، وأنها علامة رفعه. ولما كان المبتدأ ركناً فالضمة **تشير** إلى كونه ركناً. فالضمة – إذن – ليست علامة رفع المبتدأ فقط كما كان يُظنّ، ولكنها كذلك علامة الركنية، والابتداء ركن كما هو معروف، وبغير الركنية لا يتحقق مفهوم المبتدأ. هاتان الوظيفتان التركيبيّتان هما أول ما تكشف عنه الضمة.

صحيح أنّ صحة الإخبار عن المبتدأ إنما تتأتى في المقام الأول من كون المبتدأ مبتدأ وكون الخبر خبراً. ولكن من الصحيح أيضاً أنّ ضمة المبتدأ لا تقع عليه إلا من حيث إنه مبتدأ، ولا تقع ضمة الخبر عليه إلا من حيث إنه خبر. وبذلك تكون الضمة إشارة تلازمية استصحابية لهذا المفهوم. وينجم عن ذلك أنّ للإعراب وظيفتين تختصّ أولاهما بالكشف عن المعاني النحوية، وتختص ثانيتهما بالإشارة إلى الدلالات التي نقصد إيصالها إلى المستقبِل ويفترض أن تؤديها المعاني النحوية. ومن البديهيّ أنّ الحركات لا تتفرّد بالإشارة إلى الدلالات التي نقصد إرسالها، ولكنّها تسهم كما يسهم غيرها في إحداث ذلك.

من الواضح أنّ توظيف العرب للظاهرة الصوتية توظيفاً نحوياً كان واضح التنوع. يتضح ذلك من خلال أربعة أشياء، **أولها**: أنّ التوظيف النحويّ للأصوات كان كثيراً جداً، على الرغم من كون الحالات الإعرابية نفسها أربعاً فقط، هي: الرفع، والنصب، والجر للاسم، والجزم للفعل المضارع. فكان للرفع علامات صوتية متعددة، كالضمة للاسم المفرد الصحيح الآخر، وجمع المؤنث السالم، والألف للمثنى، والواو لجمع المذكر السالم والأسماء الستة، وثبوت النون في رفع الأفعال الخمسة. وكان للاسم المنصوب المفرد الصحيح الآخر الفتحةُ، والألفُ للأسماء الستة، والياء المدية لجمع الذكور، والياء الساكنة نصف الحركة المسبوقة بفتحة للمثنى. وكانت الكسرة علامة جرّ الاسم المجرور المفرد الصحيح الآخر، وعلامة جرّ جمع الإناث. يضاف إلى ذلك أنّ الكسرة والفتحة وُظِّفَتَا توظيفاً آخر؛ فبالكسرة ينصب جمع الإناث، وبالفتحة يجر الممنوع من الصرف. وجُعل حذف النون علامة لنصب الأفعال الخمسة وجزمها. وبذلك يكون لدينا **عملياً** حالات إعرابية كثيرة لا أربع فقط؛ لأنه ينضوي تحت كل واحدة من حالات الإعراب حالات فرعية أخرى.

وثانيها : أنّ هذا التعدد والتنوع يدلّ على أنّ التطور كانت له اليد الطولى في إحداثه؛ إذ لا يعقل أن يكون هذا التعدد وهذه الكثرة قد وقعت كلها دفعة واحدة. ويدل هذا العدد أيضاً على أنّ الظاهرة الصوتية كانت مطواعاً بل شديدة الطواعية لهذا التطور.

وثالثها : أنّ هذا التنوع يدلّ على مرونة كبيرة؛ إذ إنّ ارتباطه بالتوظيف النحوي يؤدي إلى تغيير المعاني النحوية. ومن المتوقع أن يكون ما هذا شأنه أثبت وأرسخ بل أقل خضوعاً للتطور؛ لأنّ أصحاب اللغة يكونون أقدر على ضبط اللغة عندما تكون حالات الإعراب فيها قليلة. ولكنّ عكس ذلك تماماً هو الذي حدث. لقد كثرت حالات الإعراب المترتبة على الحالات الأربع، فكانت هذه الكثرة دليلاً على مرونة الإعراب.

ورابعها : أنّ علامات الإعراب **مميزات صوتية** كان منها الحركات القصيرة والطويلة، فكل حركة إعراب قصيرة تقابلها حركة إعراب طويلة؛

فالضمة تقابلها الواو المدّية، والكسرة تقابلها ياء المدّ، والفتحة تقابلها الألف. ولما كانت علامات الإعراب مميزات صوتية فقد اتخذت الوجود والعدم علامتين للإعراب، من ذلك وجود النون في حالة رفع الأفعال الخمسة، وعدم وجودها في حالتي النصب والجزم.

وأما كون الظاهرة الصوتية قد وُظفت توظيفاً نحوياً فذلك واضح من كون استعمال هذه الحركات، أو العمليات الصوتية المتصلة بها مرتبطة جميعها بالمعاني النحوية. فالضمة تستعمل للدلالة على المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، وكلها معانٍ نحوية. والفتحة تستعمل للدلالة على ما يستأثر بالنصب. والكسرة تستعمل للدلالة على المجرور بحرف الجر أو بالإضافة، وهما معنيان نحويان. هذه هي العلاقة بين حركات الإعراب، من حيث كونها أصواتاً وُظفت توظيفاً نحوياً.

بعد تحديد مفهوم الحركات الإعرابية بهذين الإطارين المحدِّدَيْنِ: الحقيقة النطقية، والوظيفة النحوية، يظهر الخطأ في غضّ الطرف عن العلاقة بين الحركات الإعرابية، ووظائفها النحوية والدلالية، وتجاهل العلاقة بين النحو والأصوات؛ لأنّ الهدف الأساسي من هذه الحركات هو الإبانة عن هذه المعاني والإفصاح عن دلالاتها.

المبحث الثاني : الإعراب والموقع الإعرابي

نشأ عن الإعراب وعن توظيف الظاهرة الصوتية سمة تركيبية في بناء الجملة العربية، أضْفتْ مرونة أخرى على مواقع الكلمات في الجملة. فلكلّ مكوّن من مكوّنات الجملة موقع ذهني محدّد في بناء الجملة، وحركة إعراب تدل على المعنى النحوي.

وكان لملازمة الموقع الأصليّ في البداية وظيفة تركيبية، تتمثل في التزام كل مكوّن من مكوّنات الجملة بموقعه الأصلي. وقد سمّوْا هذا الموقع رتبة. ثم حدث تطور أدّى إلى إجراء تركيبيّ آخر يتمثل في تقديم بعض مكوّنات الجملة أو تأخيرها. والدليل على حدوث هذا التطور وجودُ موقعين في الجملة أو أكثر للكلمة التي تؤدي وظيفة نحوية في هذه الجملة؛ كمجيء الفاعل عقب الفعل مباشرة، أو تقديم المفعول عليه. ولا يمكن أن يكون الاستعمالان قد حدثا معاً في وقت واحد؛ إذ لا بدّ أن يكون أحدهما هو الأصل والآخر متفرعاً عنه.

كان هذا في البداية حدثاً تركيبياً خالصاً ليس للدلالة علاقة به. وقد مكّنهمْ من إحداثه أنّ الكلمة إذا تغيّر موقعها الأصليّ فإنّ حركتها الإعرابية تدل عليها. وعليه لن تتأثر الدلالة في هذه المرحلة بتقديم متأخر ولا تأخير متقدم، فقد كان التغيير في البداية تغييراً تركيبياً فقط ليس للدلالة دافع إليه؛ لأنّ تطور الهدف الدلالي الذي هو أرقى في التطور يأتي في مرحلة لاحقة. ثم ارتأوْا بعد ذلك أن يستثمروا هذا الإجراء في التوليد الدلالي، فأصبح تغيير الموقع استثماراً لإحداث معان جديدة لا تحملها ألفاظ التركيب. لقد وجدوا أنّ الدلالة يمكن أن تتغير بهذا التقديم والتأخير.

يدلنا على حدوث التطور على هذا النحو أنّ التغيير في البداية يكون بسيطاً لا مركباً. وبساطته تقتضي أن يكون غير متعدد الوجوه، ولذلك كانت الوجهة الأولى للتقديم والتأخير وجهة تركيبية. ومن المعروف أنّ التفكير الاستبدالي في المراحل الأولى، يكون غير متعدد الوجوه، وإذا تعدد فإنما يكون على درجة سهلة ميسرة، ثم يعمل في المراحل اللاحقة على استثمار ما كان قد أحدثه من قبل أو إحداث

بعض التغييرات فيه، أو استبدال غيره به استبدالاً كاملاً. أياً كان الأمر، فإنّ أهل اللغة في مراحل نموّها الأولى وفي المراحل الأولى من اكتساب اللغة، يميلون إلى الاستعمالات التي لا تحتاج كثيراً إلى العمليات العقلية العليا المركبة، ونجدهم يفضلون العناصر التي تستدعي أقل طاقة ذهنية ونطقية ممكنة(٣).

والدليل على أنّ تغيير الموقع أصبح فيما بعد مرتبطاً بالدلالة أننا عندما نقول: كتب الرسالة زيدٌ، فنحن نقصد معنى مختلفاً عن المعنى الذي تؤديه عبارة: كتب زيدٌ الرسالة. فالحركة الإعرابية هنا لا تعمل وحدها في إيصال الرسالة، فهي تدل على الفاعل والمفعول به فقط، ولكنّ التقديم والتأخير يعمل عملاً دلالياً إضافياً. ولا شك أنّ استثمار التقديم والتأخير على هذا النحو هو صورة من التداولية اللغوية.

لولا الحركة الإعرابية لما كان التقديم والتأخير في العربية الفصيحة. فالإنجليزية – مثلاً – بسبب كونها غير معربة ليس فيها تقديمٌ ولا تأخير. ولتوضيح علاقة الحركة الإعرابية بالرتبة أقول: لما كان ترتيب المفعول به – مثلاً – أن يأتي بعد الفاعل، وكان النصب علامة المفعولية لم يكن بأس في تقديم المفعول على الفاعل، ما دامت الفتحة تدل على مفعوليته؛ برغم أنّ رتبة المفعول به في الأصل أنه يأتي بعد الفاعل.

ونتيجة للعلاقة الذهنية بين الحركة الإعرابية والمعنى في بناء **الكفاية اللغوية**، صار العربيّ قادراً على أن يغيّر مواقع الكلمات، بمقتضيات أخرى يريدها أو يعوّل عليها من هذا التغيير، دون أن يحدث بسبب تغيير مواقع الكلمات أيّ لبس في المعنى.

إنّ **المعنى التداوليّ** الذي يتأتّى لنا من هذه الجملة: زيدٌ في البيت، ليس هو المعنى الذي يتأتّى لنا من هذه الجملة: في البيت زيد. فالجملة الأولى تعني تداولياً: زيد – لا أقصد غيره – في البيت. ولذلك إذا كنت سائلاً عن معنى هذه الجملة – تداولياً أيضاً – فالأصل أن تقول: مَن في البيت؟ ثم إنّ الجملة نفسها قادرة على أن تحمل معاني تداولية متعددة، فجملة: زيدٌ في البيت، جملة خبرية تحمل من الدلالات التداولية ما تقتضيه مقامات التواصل المختلفة؛ فقد تكون جواباً لسؤال، وقد تكون

للاستغراب، أو للتحذير، أو للغمز، أو للاستهجان، أو لغير ذلك من الدلالات التداولية. وهنا تتدخل الظاهرة الصوتية تدخلاً آخر ليس باستعمال الوحدات الصوتية فقط، ولكن باستعمال التوزيع الكمّيّ في النبر، والتوزيع الأدائيّ في التنغيم.

أما الجملة الثانية : «في البيت زيد» فتعني تداولياً: في البيت – لا في مكان آخر غيره – زيد. ولذلك إذا كنت سائلاً عن معنى هذه الجملة تداولياً أيضاً، فالأصل أن تقول: أين زيد؟ سيقال لك ساعتئذ: في البيت زيدٌ. وقد تستعمل هذه الجملة استعمالات أخرى في مقامات مختلفة تقتضي دلالات تداولية معينة. وتتدخل الظاهرة الصوتية كذلك بالإشارة إلى المعنى المقصود عن طريق الأداء الكمّيّ الذي يمثله النبر، والأداء الكيفيّ الذي يمثله التنغيم.

هذا كله مرتبط بالعمليات العقلية العليا التي يرتبط بها التفكير الاستبدالي في بناء النظام اللغوي. فلا مشكلة في التقديم والتأخير إذا كانت الحركة الإعرابية ظاهرة على آخر الكلمة. أما إذا لم تظهر الحركة الإعرابية فقد لجأ التفكير الاستبدالي عند العرب إلى توظيف التفكير التداولي توظيفاً نصل به إلى المعنى المراد. فقد جعل هذا التفكيرُ الترتيبَ فيصلاً – عند عدم وجود الحركة الإعرابية التي تفصح عن المعنى النحوي المراد – للتغلب على تمنّع الظاهرة الصوتية من أن تكون مطواعاً للظاهرة التركيبية. فإذا كان آخر الفاعل والمفعول به ألفاً كما في: زار عيسى موسى، فقد وجب أن يكون المتقدم هو الفاعل، وهو في هذه الجملة: عيسى. فالتقديم هنا قام مقام الحركة الإعرابية وأدّى وظيفتها. أي أنّ الالتزام برتبة الفاعل والمفعول الأصلية أصبح مميزاً نحوياً، كما كانت العلامة الإعرابية مميزاً نحوياً. ولولا ذلك لالتبس الأمر، فقد يكون كلّ منهما – عند عدم الالتزام بالرتبة – فاعلاً. وبذلك يكون التفكير الاستبدالي قد وظف الترتيب حَكماً على المعنى المقصود.

لا بدّ من التنبيه هنا إلى أمرين، **أولهما**: ليس من الممكن ظهور الحركة الإعرابية على الألف؛ لأنّ الألف حركة، ودخول الحركة على الحركة في المقطع الواحد، يؤدي إلى ثقل وعُسر، يُدْخِله في دائرة غير الممكن حتى وإن كان نطقه على عُسر ممكناً. فالإمكان هنا إمكان عملي لا إمكان قدرة؛ فلذلك لم يوظفوا الحركات – في

هذا السياق – باعتبارها ظاهرة صوتية توظيفاً نحوياً، فاقتصر الحكم على إجراء نحويّ تركيبيّ وهو التقديم والتأخير. وقد أدّى هذا الحكمُ النحويُّ الوظيفةَ التي كانت تؤديها الحركات الإعرابية. فقد عرفنا من تقدم (عيسى) في قولنا: زار عيسى موسى، ما نعرفه من فاعلية (زيد) في قولنا: زار زيدٌ محمداً. **وثانيهما**: أنّ التقديم والتأخير – عند تعذر ظهور الحركة الإعرابية – قد أصبح ضابطاً ولم يَعُد ذا وظيفة تركيبية فقط ولا دلالية فقط. صحيح أنه مميّز نحويّ لكنه بالإضافة إلى ذلك ضابط نحويّ تقتضيه الدلالة؛ إذ لا مجال لتقديم المفعول به، ولا مجال لتأخير الفاعل. فينبغي أن يتقدم الفاعل فتقول: زار عيسى موسى، ولا يكون (عيسى) إلا فاعلاً، ولا يكون موسى إلا مفعولاً به. وإذا كان قَصْد المتكلم خلاف ذلك فسد التعبير عن المعنى المراد. نعم، يمكن تأخير الفعل فنقول: عيسى زار موسى، ولا يمكن أن يكون عيسى في هذه الجملة إلا فاعلاً (في الدلالة طبعاً). عرفنا ذلك لأنه تقدم؛ إذ من شأن الفاعل في الأصل أن يتقدم. فالتفكير الاستبدالي هنا محدود بحده الأدنى. والتقديم هنا أيضاً **مميّز نحويّ ضابط** يدرأ الوقوع في تعدد الاحتمالات.

وإذا كان كلّ واحد من الفاعل والمفعول به منتهياً بألف مع وجود **مميّز دلاليّ** يدرأ الوقوع في اللبس إنْ قدّمنا وإنْ أخّرْنا، فالتفكير الاستبدالي يقضي بجواز التقديم والتأخير؛ أي أنّ ذلك ليس ملزماً، كقولنا: أكل عيسى كُمّثرى، فلن يقع من التقديم والتأخير أيّ التباس. فالفاعل هنا معروف إنْ قدمته وإنْ أخرته، فقد تقول: أكل عيسى كمّثرى،وقد تقول: أكل كمّثرى عيسى، وإن كان تقديم الفاعل هو الأصل. وبذلك يكون الفعل (أكل) في هذه الجملة مميّزًا دلالياً للفاعل؛ إذ لا يكون الأكل من الكمثرى بل من عيسى. وعند اعتبار **المكوّن الذي وقع عليه الفعل**، يكون الفعل (أكل) مميزاً دلالياً للمفعول به: الكمّثرى؛ لأنّ الأكل لا يقع على عيسى بل على الكمثرى. فالفعل هنا مميز دلاليّ للفاعل والمفعول به معاً، لكن باعتبارين مختلفين.

من المميّزات الدلالية التي قد ترد فتجعل التقديم والتأخير جائزاً – على الرغم من عدم ظهور الحركة الإعرابية – أن يكون **الفاعل** لا المفعول به مميزاً بمميّز دلالي

غير موجود في المفعول به، كصفة الكلام الموجودة في الإنسان دون غيره، فتقول وأنت تشير إلى إنسان وفرس: كَلّمَ هذا هذا، فلم يُجبه. فالفاعل هنا – لا المفعول به – هو المُمَيَّز بمميِّز دلالي وهو الكلام. لذلك يجوز أن يكون اسم الإشارة الأول هو الفاعل، كما يمكن أن يكون هو المفعول به؛ لأنّ مظنة الالتباس غير واردة هنا، فالكلام لا يكون إلا من الإنسان، ولا يشاركه به الفرس. أي أنّ الفرس لن يكون فاعلاً ولو تقدم على المفعول. والإنسان لن يكون إلا فاعلاً ولو تأخر عن المفعول. وهكذا يكون التفكير الاستبدالي قد وظف الدلالة حَكَماً على التقديم والتأخير. ولم يكن التمييز بين الفاعل والمفعول بحاجة إلى الظاهرة الصوتية لاستقامة المعنى، فكل واحد منهما معروف محدد بمميّز دلالي قاطع.

قد يكون الفاعل مميزاً بمميز نحويّ دلالي كالتذكير مثلاً فتقول: كلّم هذا هذه، فمُمَيّز الفاعل هنا هو التذكير. وسواء عليك حينئذ أن تقدم الفاعل أو أن تؤخره. وكذلك إذا قلت: كلّمتْ هذه هذا، فالفاعل هنا مُمَيّز بمُمَيّز نحويّ دلالي هو التأنيث. ولذلك لك أن تقدم أو تؤخر. فمظنة الوقوع في الالتباس غير واردة في هذا السياق.

وهكذا يكون التفكير الاستبدالي منضبطاً بضابط الدلالة، أو بضابط التركيب والدلالة معاً. وإذا كانت التداولية المقامية هي التي تؤدي إلى استعمالٍ كهذا الذي ناقشناه قبل قليل «كلّم هذا هذا فلم يُجِبْهُ» فإنّ التفكير الاستبدالي نفسه يتصرف بمقدار ما يجري به تحكم المقام؛ لأنّ **القصد** يصرف الكلام إلى ما يستدعيه ذلك المقام؛ ذلك أنّ قصد المتكلم لا يمكن إلا أن يكون منصرفاً إلى الذي يملك صفة الكلام، وهو الإنسان لا الفرس. ولكنّ قصد المتكلم يستخدم التنغيم **استخداماً تكميلياً**؛ ذلك أنّ القصد لإبراز الفاعل يستدعي نغمة خاصة تتلاءم مع المميز الدلالي للجُمل.

وقد وضح ابن جنّي ذلك حين قال: «تقول ضرب يحيى بُشرى، فلا تجد هنا إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلامُ من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب. فإن كانت هناك دلالة أخرى من قِبَل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير

نحو: أكل يحيى كمثرى، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت. وكذلك ضربتْ هذا هذه، وكلم هذه هذا. وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك: أكرم اليَحْيَيان البشريين، وضرب البشريين اليحيَوْن. وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت: كلم هذا هذا فلم يجبه، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأنّ في الحال بياناً لما تعني. وكذلك قولك: ولدَتْ هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة. وكذلك إذا ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع، جاز لك التصرف لما تُعْقب من البيان نحو: ضرب يحيى نفسَه بشرى»(٤).

هذا ما قاله ابن جني، ولكنّ لنا وقفة عند قوله «وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك: أكرم اليَحييان البُشريين، وضرب البِشرينَ اليحيَوْن». فإنّ قوله هذا يتضمن إجازة ما لا يحتاج إلى إجازة؛ لأنّ الإعراب ظاهر في هذين التركيبين، وابن جنّي يتكلم في هذا السياق على ما لا يكون الإعراب ظاهراً على آخره. إنّ أمْنَ الوقوع في لبس في التركيبين اللذيْن أوردهما ابن جني، واستعمل فيهما المثنى والجمع آمَنُ بكثير، من الأمْن في وقوع اللبس في استعمال الاسمين المفردين (يحيى وبشرى). ففي صيغة الإفراد لهذين العلمين مميّز نحوي واحد هو: الجنس المتمثل في التذكير ليحيى، في مقابل التأنيث لبشرى. وأما تذكير الفعل (كلّم) فهو تابع لكون يحيى مذكراً؛ أي أنه مميز تابع لا مستقل.

أما قولنا: أكرم اليحييان البُشريين ففيه عدة مميّزات نحوية، **أولها**: الألف **وهي مميّز مزدوج**؛ فهي تؤدي وظيفة ذات وجهين متلازمين، وجهها الأول هو الدلالة على التثنية، والثاني هو الدلالة على حالة الرفع. **وثانيها**: ياء التثنية التي هي علامة نصب المثنى. وهذه الياء **مميّز مزدوج** أيضاً؛ فهي للتثنية وهي كذلك لحالة النصب في هذه الجملة. **وثالثها**: مميّز نحويّ هو تذكير الفعل، وعدم إلحاق تاء التأنيث به. هذا يدل على أنّ المميّز النحوي في: كلم يحيى بشرى فيه مميّز نحوي واحد، في حين أنّ مثنى هذين الاسمين وجمعهما فيه أكثر من مميّز.

يقوم التقديم والتأخير على أصل وفرع. أما الأصل فهو مقتضى الرتبة، كتقديم الفاعل على المفعول به، وتقدم المبتدأ على الخبر. وهذا هو مقتضى النظام الذي ليس لنا – نحن وارثي هذه اللغة – يدٌ فيه ولا اختيار، فالتفكير الاستبدالي عند العرب هو الذي جعل الفعل يتقدم على الفاعل في الجملة الفعلية، وجعل المبتدأ يتقدم على الخبر، وجعل الحال يتأخر عن صاحبه، وغير ذلك مما هو معروف في الدرس النحوي. وهذه المواقع المحددة بكون كل منها رتبة هو الأصل الذي عليه العربية. والفرع ما كان بمقتضى التحويل السّيّار المتداول transformation continuant وهذا فيه اختيار وإلزام. وهو قائم على سعة من التفكير الاستبدالي في اللغة. أما **الاختيار** فمثل جواز تقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم المفعول به على الفاعل. والاختيار متحوّل سيّار يكثر العمل بمقتضاه في الأساليب العربية، وفي الاستعمالات اللغوية في المقامات المختلفة.

وأما **الإلزام** فمثل وجوب تقديم الخبر وكأنه أصل مع أنه ليس كذلك كما في: كيف أنتَ ؟ فهو ليس بأصل؛ فهو نتيجة تطور تداولي آثر فيه أبناء اللغة أن يجعلوا اسم الاستفهام دالاً على محورية السؤال، فقدموه على الركن الآخر من الجملة وهو المسؤول عنه. فقصد الحصول على المعلومة بإنشاء السؤال هو المحور الذي يرمي إليه المتكلم. وسواء أكان التقديم والتأخير بمقتضى الرتبة، أم بمقتضى التحويل، وسواء أكان التحويل إلزامياً أم اختيارياً، فإنّ الحركة الإعرابية تظل مميّزاً نحوياً.

من المعلوم أنّ القصد من المبادئ الأساسية في تحديد المعنى الذي يريده المتكلم بما يُقدّم من كلامه ويبدأ به. وقد وضح الجرجاني ذلك فقال: «فإنّ موضع الكلام على أنك إذا قلت : أفعلت ؟ فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: أأنت فعلت ؟ فبدأت بالاسم،كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه»(٥). وهذا فهْمٌ متقدم للتداولية المقامية التي لا أشك أنّ الجرجاني هو واضع مبادئها الأولى.

وللتقديم والتأخير صلة بما يسمّى في التوليدية التحويلية بالتبئير focalization كما يقول عبد القادر الفاسي الفهري[٦]. ولا ننكر أنّ لهذه العملية وجهاً صورياً يتمثل في نقل أحد مكوّنات التركيب من موقع إلى آخر في الجملة. لكننا في الوقت نفسه نرى أنّ الوجه الدلاليّ لهذا التحويل هو الذي يستدعي عملية النقل هذه. وعلى ذلك لا تكون هذه العملية لغوية محضة، ولكنها بالإضافة إلى ذلك عملية تواصلية يستدعيها الموقف التواصلي، فيكون الموقف هو المتصرّف بالإمكانات اللغوية المتاحة في نقل أحد مكوّنات الجملة من موقع إلى آخر لإحداث عملية التبئير. ويؤدي الإعراب وظيفته في المحافظة على الدلالات النحوية التي يؤديها كل واحد من مكونات الجملة،فيتكامل عمله مع التقديم والتأخير.

المبحث الثالث : الإعراب في أنظار المتقدمين والمحدثين

أولاً – الإعراب في أنظار المتقدمين :

لا نكاد نجد مشكلة عند عامة العلماء المتقدمين في مسألة الإعراب. هذه هي القاعدة العامة، غير أنّ اثنين من العلماء سَجّلا على القاعدة استثناء توقف عنده كثير من المعاصرين. لقد كان لكل واحد من هذين العالمين مُتوَجّه غير مُتوجّه الآخر، لكنهما كانا علامتين فارقتين في تاريخ النحو العربي. أول هذين العالمين هو محمد بن المستنير تلميذ سيبويه، الملقب بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦ للهجرة، والثاني ابن مضاء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٢ للهجرة. وهذه مناقشة لرأي كل واحد منهما.

١ – رأي قطرب :

يظهر من رأي قطرب أنه ينفي أن يكون لعلامات الإعراب علاقة بالمعنى، وأنّ هذه العلامات لم تكن إلا لوصل الكلام. وهذا يعني صراحة تجريدها من وظائفها النحوية، والاقتصار على وظيفة صوتية واحدة هي تسهيل الانتقال من كلمة إلى أخرى. يقول هذا العالم – فيما رواه عنه السيوطي –: «إنما أعربت العربُ كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمُه السكونُ للوقف، فلو جعلوا وصلَه بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكانُ في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلنا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بَنوْا كلامهم على متحرك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون في كثرة الحروف المتحركة ويستعجلون، وتذهب الصلة من كلامهم، فجعلوا الحركة عُقيب الإسكان»(٧).

احتجّ قطرب لرأيه بأن قال: «لم يُعْرَب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة المعاني؛ فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إنّ زيداً أخوك، ولعلّ زيداً أخوك، وكأنّ زيدًا أخوك: اتفق إعرابه واختلف معناه.

ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائماً (يقصد لغة الحجازيين)، وما زيدٌ قائمٌ (يقصد لغة تميم): اختلف إعرابه واتفق معناه. ومثله: ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك.... فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنى إعراب يدلّ عليه، ولا يزول إلا بزواله»[٨].

يمكن أن يردّ على هذا الاحتجاج بأنّ اشتراك دلالتين مختلفتين بإعراب واحد ليس قائماً على **التوافق** بل على **الاشتراك**. فما الغرابة في كون اسمي إنّ **وكأنّ** مشتركين بالنصب؟ فهما يشتركان بحركة إعرابية واحدة ولا يتوافقان في الدلالة. فلا يجب أن يكون لكل موضوع نحوي حركة خاصة به. أما اختلاف الإعرابين لمعنى نحويّ واحد، كاختلاف ما التميمية والحجازية وأثرها في الإعراب فليس قائماً على مبدأ **التباين** بل على مبدأ **التعدد**.

تعقيب على رأي قطرب :

يظهر للدارس أنّ رأي قطرب على قدر كبير من الخطورة لسببين رئيسين **أولهما**: أنه جاء في مرحلة مبكرة من تاريخ عربيتنا، حين كانت الفصيحة المعربة لغة المجتمع، ولم يكن الناس يعانون ازدواجية اللغة، كما هو الحال في أيامنا هذه؛ فكانت السليقة اللغوية التي تكافئ مفهوم الكفاية competence هي المُوَجّه لألسنة الناس وأداءاتهم في الاتصال اليومي. **وثانيهما** : أنّ الرجل تلميذ سيبويه بل هو من أقربهم إليه وكان يلازمه، حتى قيل إنّ أستاذه هو الذي لقبه قطرباً. والقطرب دويّبة تظهر في الليل. لقّبه شيخه بذلك؛ لأنه كان يُبَكر إليه ويسارع إلى لقائه للأخذ عنه، ربما قبل تمام إسفار النهار، فكان يقول له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب بذلك[٩].

الهدف من هذا الذي ذكرته بشأن رأيه، أنه إذا كان أحد يُعْذر بقَوْل ذلك لطول العهد ببعده عن أهل اللسان الفصحاء، ولم يكن على صلة بخاصة أهل العلم – وحتى هذا هيهات أن يُعذر له أحد – فمن غير المقبول أن يُعذر لذلك قطرب. فما يقال بحق تلميذ سيبويه أكبر بكثير مما يقال بحق مَن إذا افترضنا معذرته لضيق علمه، أو سعة فسحة الزمان عن الفصاحة لم نعذره بشيء من ذلك. وقد لقي رأيه حفاوة بالغة عند

من يتصيّدون مثل هذه الآراء عند بعض المعاصرين. والأمر لا يحتاج إلى عناءٍ كبير في الرّدّ عليه؛ إذ لو كان الأمر كما قال لَما اطّرد رفعُ كل واحد من المرفوعات، وما اطرد نصبُ كل منصوب من المنصوبات، وجرّ كل مجرور من المجرورات، ولرأينا الفاعل – مثلاً – مرفوعاً تارة، ومنصوباً أو مجروراً تارة أخرى. ولو كان الأمر كما قال لما اختلفت المعاني باختلاف الحركات الإعرابية؛ إذ يمكن أن نقول: ضرب زيدُ عَمراً، وضرب عمرو زيداً، ويكون المعنى واحداً في الحالتين،وليس الأمر كذلك بكل تأكيد.

روى ابن جني قصة طريفة حصلت معه تثبت خطأ من يقولون إنّ الإعراب ليس له صلة بالمعنى، قال ابن جني: «سألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي التميمي، فقلت له: كيف تقول: ضربتُ أخوك؟ فقال أقول: ضربتُ أخاك، فأدَرْتهُ على الرفع (حاولت إلزامه به) فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبداً. قلت: فكيف تقول: ضربني أخوك فرفع، فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال: أيْشٍ هذا؟ اختلفت جهتا الكلام»[١٠]، ثم عقّب ابن جني على هذا قائلاً: «فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأمّلهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب من ميزة، وعلى بصيرة، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً»[١١].

هذه القصة حدثت بعد قطرب بما لا يقل عن مائة وثمانين سنة، فقد توفي قطرب – كما عرفنا – سنة ٢٠٦ للهجرة، وتوفي ابن جني سنة ٣٩٢ للهجرة، فإذا كان غير المتعلمين من الأعراب والبدوان، في عهد ابن جني، يتملك الإعرابُ ألسنتهم على النحو الذي ترويه القصة، فما حال ألسنة الناس في زمن قطرب؟ لا شك أنّ ألسنتهم كانت أكثر استقامة، بل كان التزامهم بالإعراب بما لا يمكن أن يُشك فيه.

ولما كان الأمر كذلك، فإنّ الواحد منا لا بدّ أن يسأل نفسه: ألم يكن قطربُ مطلعاً على ما يتخاطب به الناس؟ بلى لقد كان. وهل هناك دليل واحد قاطع الدلالة، على أنّ الناس في زمانه، كانوا يُجرون الإعراب على ما لا علاقة له بالمعنى؟ ليس ثمة دليل واحد يثبت ذلك. ولو كان هذا الأمر موجوداً لما توانى قطربٌ عن الاستشهاد به. فلو كان قطرب قد سمع من العرب من يقول: ضرب زيدٍ عمروٌ، (بجر فرفع) أو:

ضرب زيدٌ عمروٌ (بالرفع فيهما) أو: ضرب زيدٍ عمروٍ (بالجر فيهما)، لما توانى عن ذكره؛ لأنه سيكون أكبر حجة له. فالمسألة إذن ليست صوتية خالصة ينفع معها أن يجري اللسان بتلقائية غير منظمة بعيداً عن المعاني النحوية.

ولو كان الإعراب لمجرّد وصل الكلام لكان يكفي أن يكون في العربية حركة واحدة في آخر المعربات من الأسماء والأفعال: الفتحة، أو الكسرة، أو الضمة، من غير أيّ حاجة إلى الحركتين الأخريين، فالوصل يصح بأيّ واحدة منهنّ، فما الحاجة إلى الحركتين الأخريين؟ الترف اللغوي؟ هذا سؤال قد يسأله الباحث أو المتعلم. وأنا على ثقة أنه سينتهي إلى نتيجة محققة، وهي أنّ تعدّد الحركات الإعرابية لم يكن من قبيل الترف، وليس لنا أن نتصور أنه كان كذلك.

لم تكن قضية وصل الكلام مقنعة لمعاصري قطرب، فقال له بعضهم: «فهلا لزموا (أي العرب) حركة واحدة لأنها مُجزية لهم؛ إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً؟» فردّ عليهم قائلاً: «لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات»(١٢).

إنّ وجود ثلاث حركات للإعراب يجعل توافق الكلمات التي تؤدي معنى إعرابياً واحداً، بالحركة الإعرابية التي يقتضيها هذا المعنى الإعرابي أضعف احتمالاً؛ فبحسب ما قاله قطرب، لا يعود للمعنى أيّ علاقة تربط الكلمة بالحركة التي تناسب ذلك المعنى، بل يصبح استعمال الحركات عشوائياً. وبيان ذلك أنه لو كان السبب في تعدد حركات الإعراب هو أنهم – كما قال – أرادوا أن يوسعوا على أنفسهم، فوضعوا من أجل ذلك ثلاث حركات لنجم عن ذلك، بمقتضى نظرية الاحتمالات أنّ نسبة التطابق في رفع الفاعلين فقط في مائة جملة مثلاً تجري بها ألسنة عشرة أشخاص في موقف واحد، فلن نحصل إلا على جملة واحدة صحيحة يُرفع فيها الفاعل، في كل ثلاثة آلاف جملة، وقد لا نحصل عليها؛ إذ يمكن أن يتكرر الخطأ عند بعضهم؛ فينصبون هذا الفاعل أو يجرّونه. ومثل ذلك يقال في المفعولين، بل في كل باب من أبواب النحو؛ لأنه لا يوجد منطق دلالي يضبط الكلام بحركات إعرابية توافق المعنى.

إنّ نظرية الاحتمالات الرياضية تصوّر القضية على نحو آخر. لنفرض أنّ الحركات الإعرابية لا علاقة لها بالمعاني النحوية كما تصوّر قطرب. ثمّ لنتصورْ عشرة أشخاص من أبناء اللغة الأصليين يتكلمون بما يمكن أن تجري به ألسنتهم من ورود عشوائي للحركات في موقف واحد، ثمّ لنستخرج من كلامهم: الجملَ البسيطة التي في كل واحدة منها: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعل مرفوع بالضمة، ومفعول به منصوب بالفتحة. فإذا أحصينا بعد ذلك الصحيح منها من غير أيّ خطأ في أية واحدة من حركات الفعل والفاعل والمفعول به، فسنستخرج جملة واحدة صحيحة من كل ثلاثين ألف جملة، وهيهات أن يتكلم هؤلاء بهذا العدد من الجمل في موقف واحد.

إذن، ما دام تصور وجود الحركات الإعرابية غير منضبط بضوابط نحوية، فلن يكون للصحيح من الكلام إلا وجود عشوائي غير متوقع؛ ذلك أنّ اطراد الصحيح يتضاءل كلما زادت المتغيرات، وكلما زاد عدد الذين يستعملون هذه المتغيرات. فما بالنا لا نرى هذه الجمل لا يكون المضارع فيها إلا مرفوعاً، إذا لم يكن مسبوقاً بعامل نصب أو جزم، ولا يكون الفاعل في كل منها إلا مرفوعاً، ولا يكون المفعول به في كل منها إلا منصوباً على الرغم من كثرة المتكلمين بها؟ إنه الضبط الذي ينفي أيّ وجود للعشوائية.

إذا زدنا على ذلك أنّ عوامل نصب المضارع وجزمه متعددة فلا بدّ أن يؤدي هذا إلى تضاؤل نسبة وجود الجمل الصحيحة المطردة صحتها. ولنا أنْ نتصور افتراضاً أنّ الإعراب لم يكن ملزماً باستعمال ضمةٍ لفاعل، ولا حركةٍ إعرابية لمضارع مرفوع أو منصوب أو مجزوم. ولنا أن نتصور كذلك أنّ العرب كانت تجري ألسنتهم بهذه التعددية العشوائية. نحن هنا في حاجة إلى استخراج نسبة الجمل المكونة من فعل مضارع منصوب بأحد عوامل نصبه وهي كثيرة، أو مجزوم بأحد عوامل جزمه. بعد هذه الخطوات الافتراضية لن تزيد احتمالات بناء الجملة البسيطة الصحيحة على النحو الذي نعرف – بمقتضى نظرية الاحتمالات – أكثر من جملة واحدة صحيحة في

كل ثلاثة ملايين جملة. ولما كان الأمر على نقيض ذلك تماماً، كان من غير الصحيح أن يقال إنّ تعدد الحركات الإعرابية غير مرتبط بتغير الدلالات.

السبب في هذه الاستنتاجات العلمية الرقمية أمران، **أولهما**: عدم وجود الضابط الإعرابي الذي يحملهم على أن تكون الحركة في محلها الصحيح كما يتصور قطرب، **ثانيهما**: تعدد المتغيرات، فنحن نعلم أنّ للمضارع ثلاثة احتمالات (الرفع والنصب والجزم)، سيصحبها ثلاثة احتمالات لكلّ من الفاعل والمفعول؛ إذ ما دام رفع الفاعل ليس مرتبطاً بفاعليته بمقتضى رأيه، فمن الممكن أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وكذلك المفعول به. زد على ذلك عدد الأشخاص الذين نختارهم.

لو كان السبب في وجود حركات الإعراب هو الوصل كما قال قطرب، لما وجدنا حركة تنوب عن حركة أخرى باطراد، كنيابة الفتحة مثلاً عن الكسرة في الممنوع من الصرف، فتسقط النيابة لسقوط تصوّر الأصل؛ إذ لا حاجة إلى الفرع، ما دام الأصل غير ثابت على قاعدة ثابتة. فكان من الممكن أن نجرّ الممنوع من الصرف بالكسرة تارة وبالضمة (مثلاً !!!) تارة أخرى.

وكان من الممكن بمقتضى ذلك أيضاً أن تكون حركة المنصوب من جمع الإناث السالم: الفتحة تارة والكسرة تارة أخرى. بل كان من الممكن أن ترد الضمة في موطن الرفع تارة، وفي موطن النصب تارة ثانية، وفي موطن الجرّ مرة ثالثة. ولما كان **الأصل والنيابة ثابتين**، ولما كانت العلاقة بينهما ثابتة بتلازم مطرد، كان النظر إلى الحركات على أنها لمجرد وصل الكلام خلاف الصحيح.

لا ننكر أنّ الوصل يتحقق بوجود الحركات الإعرابية. لكنّ هذه الوظيفة ليست هي الهدف، وليست هي النتيجة المتوخاة من الإعراب. الهدف هو ربط المعاني النحوية بمميزات نحوية. الوصل كما نفهمه نظام بل هو من أعجب الأنظمة اللغوية. وبيان ذلك أنك عندما تقول: ضرب زيدٌ عَمْراً، فأنت في تعاقب الحركات تنتقل من فتحة، هي فتحة بناء الفعل الماضي، ثم إلى ضمة فاعله، ثم إلى فتحة مفعوله. وهكذا في سائر جمل هذا النمط التي يكون الانتقال فيها من حركة أمامية (الفتحة)، إلى

خلفية (الضمة)، إلى فتحة؛ أي أنك تجعل بناء هذا النمط على معمارية خاصة يتماثل فيها الأول والآخر، ويكون ما بينهما مخالفاً لهما. وإذا قلت: يضربُ زيدٌ عمراً، فإنك تجعل ركني الجملة الأولين (الفعل والفاعل) متماثلين في حركتي آخرهما، ثم تكسر نمطية هذا التماثل بنصب المفعول. وإذا نظرت في بناء كل جملة في العربية فستجدها قائمة على مثل هذه المعمارية في التماثل والتخالف.

٢ - رأي ابن مضاء القرطبي :

هو أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي الأندلسي، كان ظاهريّ المذهب. والظاهريون يتوقفون عند ظاهر النصّ، ويرفضون القياس والتأويل. وقد ألف كتاباً سمّاه: الردّ على النحاة. وكتابه تطبيق لبعض مبادئ المذهب الظاهري على النحو، حتى إنه جعل الهدف من الكتاب، تصحيحاً لمنكر يقع فيه النحاة بسبب التقدير!!!

كان ابن مضاء حريصاً على إنكار العوامل اللفظية وردّها، فقال: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما استغنى النحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه. فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي. وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم أنّ قولنا: ضرب زيدٌ عمراً، أنّ الرفع الذي في «زيد»، والنصب الذي في **عمرو** إنما أحدثه: **ضرب**»(١٣).

استعرض ابن مضاء رأي النحاة في العوامل المحذوفة المقدرة وجعلها ثلاثة أقسام: **القسم الأول** محذوف لا يتمّ الكلام إلا به؛ حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يعطي الناس: زيداً، أي أعط زيداً. **والقسم الثاني**: محذوف لا حاجة بالقول إليه بل هو تام دونه، وإنْ أظهر كان عيّاً، كقولك: أزيداً ضربته؟ قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربت زيداً. وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أنّ **ضربت** من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير. ولابدّ لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهراً فمقدّر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار(١٤). هذا يعني - في نظره - أنّ تصوّر الحذف لما لا فائدة من وجوده في الأصل، يُفضي

إلى تصوّر العبث بالكلام التامّ الذي لا يحتاج إلى ما لا فائدة منه. ولما كان الكلام يتمّ بدونه، كان وجوده في الأصل عبثاً، بل كان تصوّر هذا الوجود عبثاً أكبر؛ لأنه يفترض وجود ما لا يصح افتراض وجوده.

أما **القسم الثالث** من المحذوفات فهو مضمر إذا أظهر تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، يقول ابن مضاء: «وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها، لا يخلو من أن تكون معدومة في اللفظ، موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس، كما أنّ الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس، ولا للألفاظ الدالة عليها وجودٌ في القول، فما الذي ينصب إذن؟ وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال. فإن قيل: إنّ معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل وإنّ الكلام بها يتمّ، وإنما جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ، إلا أنها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازاً، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازاً، لزم أن يكون الكلام ناقصاً، وأن لا يتمّ إلا بها؛ لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء: أنّ كل منصوب لا بدّ له من ناصب لفظي. وقد فُرغ من إبطال هذا الظن بيقين، وادعاء الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل، يدل عليهما خطأ بَيّن»[١٥].

دعا ابن مضاء إلى إسقاط القول بالعلل الثواني والثوالث فقال: «ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك سؤال السائل عن زيد من قولنا: قام زيد، فيقال: لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام»[١٦]. هذا يعني أننا إذا لم نسقط العلة الثانية، ولم نقل للسائل: هكذا نطقت به العرب، وتجاوزنا هذا الجواب الذي يريده هو، إلى القول: إنما كان ذلك للتفريق بين الفاعل والمفعول به، فقد يسأل: ولماذا لم يكن العكس، أي بنصب الفاعل، ورفع المفعول به؟

قال ابن مضاء: «ولو أجبنا السائل عن سؤاله بأن نقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه وقال: فلِمَ لَمْ تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا

له: لأنّ الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأثقل – الذي هو الرفع – للفاعل، وأعطي الأخفّ – الذي هو النصب – للمفعول... ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثرَ في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علماً بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع العلم»(١٧).

تعقيب على رأي ابن مضاء:

قلنا إنّ ابن مضاء ينكر أثر العوامل اللفظية والمعنوية؛ فالمرفوع لا يرفع بأثر عوامل الرفع، وهي عند كثير من النحاة عوامل لفظية. وينكر كذلك أن يكون المنصوب منصوباً بأثر عوامل النصب، كما ينكر أن يكون المجرور مجروراً بأثر عوامل الجرّ، قال ابن مضاء: «فظاهر هذا (يقصد القول بأثر العوامل) أنّ العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّنُ الفساد»(١٨).

لا ينكر ابن مضاء أنّ المرفوع مرفوع بضمة أو غيرها. ولكنه ينكر أن يكون هذا الرفع بأثر أيّ عامل من العوامل. ولما كان الأمر كذلك، فمن الضروريّ أن يوضح ابن مضاء من أين جاءت هذه الحركات؟ يجيب عن هذا قائلاً: «إنّ هذه الأصوات هي من فعل الله تعالى، وإنما نسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية»(١٩).

يمكن أن يُفهم منطق ابن مضاء إذا عرفنا ما يترتب على قوله : إنّ هذه الأصوات هي من فعل الله تعالى. يترتب على هذا القول أنّ الحركات الإعرابية مسألة توقيفية، كما أنّ اللغة نفسها – من باب أولى – مسألة توقيفية، فهي ليست من صنع الإنسان، وإن كانت تجري على لسانه. وهذا واضح في العبارة التي نقلناها عنه: إنّ هذه الأصوات هي من فعل الله تعالى.... هذا يعني أنّ الله – عزّ شأنه –، عندما خلق اللغة جعل الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً، بما لا يصح معه أن يقال: إنّ الرفع أو النصب كانا بسبب عامل من العوامل اللفظية أو المعنوية.

ولما كانت الحركات الإعرابية كاللغة في نظر ابن مضاء من حيث كونها توقيفاً، فمن الطبيعي أن يكون تصوره لها نتيجة حتمية للتصور العقدي الذي يقضي بعدم حاجة خالق اللغة – سبحانه وتعالى – إلى عامل مقدّر حتى يرفعَ ما يرفعُه تعالى بإرادته، وينصبَ ما ينصبُه – تعالى – بإرادته، ويجرّ ما يجرّه – سبحانه – بإرادته كذلك، فلا حاجة إلى عامل رفع، ولا نصب، ولا جرّ. هذا يعني في المحصلة النهائية، أنّ البحث عن السبب المعقول للإعراب غير معقول لأنه غير منقول، بمعنى أنّ التسليم به هو الملاذ الأخير للعالِم.

ولما كانت حركات الإعراب توقيفية في نظره كان من الطبيعيّ أن يَرُدّ التقدير والتأويل؛ لأنّ ما صَنَعته العناية الإلهية أعظم من أن يكون فيه ما هو خارج عن سَنَن الفصحاء من العرب، فالقول بالتقدير في نظره، يقود إلى الخروج عن سَنَن العرب في الكلام. وإذا كان ابن مضاء ينكر العامل اللفظي وهو موجود في الجملة، فمن باب أولى أن ينكر العامل المقدّر.

هذا المذهب قائم على التسليم بما يُظنّ أنه مفهوم. لكننا نسأل سؤالاً غاية في الأهمية: هل كان من الممكن أن يتعلم أيّ واحد من العلماء اللسانَ العربيّ بعد أن سقطت السليقة، وتقادم عهدنا بالانقطاع عن جيل التلقي بالمشافهة، إلا بالمقولات التي وضعها النحاة ؟ صحيح أنها قد أصبحت بعد ذلك محلاً للتحليل الفلسفي والمنطقي، لكنها في الأصل ضوابط منهجية للغة، على الرغم من وجود أخطاء في تصور بعض المسائل، أو في تصنيفها أو تطبيقها.

المقولات التراثية في النحو – على الرغم من كل ما فيها من هفوات لا تهدم الأساس الذي قامت عليه – هي التي يفترض فيها أن تجذب انتباه المتعلمين إلى ما في اللسان من ظواهر، فترسخ في أذهانهم. ولولا ذلك لكان من شبه المستحيل أن يتعلم الناس اللغة التي لم يأخذوها بالمشافهة من المجتمع. إنّ العلماء يضعون القواعد لفهم مضامين العلم ومادته، باستقراء هذه المضامين ثم يعلمونها للمتعلمين، وبغير ذلك لا يكون علم ولا تعلم ولا تعليم.

ولما كانت اللغة نظاماً والله – عزّ وجلّ – هو الذي خلق أنظمة الحياة كلها ومنها اللغة، فمن المنطقي ألا يقال للعالم والمتعلم: هكذا خلقت، وما عليك إلا التسليم بها. ولما كان القرآن الكريم قد دعا إلى التفكر والتدبر، فمن غير المنطقي ألا يتفكر الإنسان بلغة القرآن وهي لغة الجمال والإعجاز، ومن غير المقبول ألا يتساءل العالم عن روائع هذه اللغة – والإعراب من روائعها – والله – عزّ وجلّ – هو الذي يقول:﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴾(٢٠). وهل يكون تدبّر القرآن بغير تدبّر لغته؟

لنفرض أنّ تصور النحويين في تفسير الظاهرة الإعرابية خطأ جملة وتفصيلاً. ألا يكون رفع المرفوع، ونصب المنصوب، وجرّ المجرور، سبباً في دعوة العلماء إلى استقراء هذه الظاهرة، وربط ما اطردت حركته بما اطردت دلالته، حتى نستطيع أن نعلمها لأبنائنا وللأجيال اللاحقة، ولكل من يسعى إلى تعلم العربية؟

يتمثل النظراللغوي الذي يمكن أن ينجم عن نظر ابن مضاء إلى الحركات الإعرابية في أمرين: **أولهما** أنّ هذه الحركات أمر واقع، وأنّ اللغة لا تؤخذ إلا كما هي في واقعها. **ثانيهما**: إسقاط التعليل الذي تمثله العلل النحوية.

لقد غاب عن نظر ابن مضاء أمور كثيرة، منها أنّ رفع المرفوعات لا يمكن أن يكون بغير سبب، ونصب المنصوبات لا يمكن أن يكون بغير سبب كذلك، وكذلك سائر المعربات؛ ذلك أنّ **قانون السببية** الذي هو من أصول التفكير العلمي يقضي بأنّ المطرد لا يكون مطردًا إلا بسبب قانون طرد النظام، وأنّ عدم الاطراد لا يكون إلا بسبب الخروج عن قواعد هذا النظام. ووظيفة العالم أن يبحث عن السبب في الحالتين.

ثانياً – الإعراب في أنظار المحدثين :

كان لعدد كبير من المحدثين آراء متعددة في الإعراب. بعض هؤلاء المحدثين من العرب، وبعضهم الآخر من المستشرقين. وقد انقسم هؤلاء إلى فريقين، أحدهما اجتهد ما وَسِعه الاجتهاد في تفسير الإعراب، وسنختار من هؤلاء عَلميْن كبيرين، هما

الشيخ إبراهيم مصطفى، وأستاذنا الدكتور تمام حسان أطال الله عمره. والفريق الآخر ذهب كل مذهب في نقد الإعراب، وعمل بكل وسعه من طاقة وجهد، أن ينفي الإعراب عن العربية، وأن يزعم أنه من صنع النحاة. وسنردّ على مقولات هذا الفريق عند الحديث عن أصالة الإعراب في العربية.

١- رأي إبراهيم مصطفى :

يُعدّ إبراهيم مصطفى من رواد التجديد في النظر النحويّ في القرن العشرين. ألف كتابه: إحياء النحو. وقد وجّه الأنظار إلى ضرورة التعامل مع النحو برؤية جديدة، لا تتنكر للقديم جملة، ولكنها تفصح عنه بما يناسب العصر، وما يتطلبه النظر الأكاديمي النقدي. لم يكن هدف هذا العالم النحويّ أن ينتقص من النحو، ولا نظريّة العامل. ولكنه أراد أن يكتشف الدلالات التي تؤديها الحركات الإعرابية الثلاث.

انتهى إبراهيم مصطفى إلى أنّ حركتين فقط من حركات الإعراب تحملان دلالة نحوية، هما: الضمة والكسرة. فالضمة علم الإسناد، فهي لذلك تدلّ على أنّ الكلمة المرفوعة محلّ إسناد. قال الشيخ: «فأما الضمة فإنها عَلم الإسناد، ودليلُ أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها، ويُتحدث عنها»(٢١). وأما الكسرة في نظره، فإنها «عَلَم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في: كتاب محمد، وكتابٌ لمحمد»(٢٢). وأما الفتحة في نظره، فليست علامة إعراب، ولا تدل على شيء، وقد استعملها العرب لخفتها، يقول الشيخ: «أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة»(٢٣).

والإعراب في نظره ليس أثراً للعامل كما ظنّ النحاة، بل هو ما يحدثه المتكلم، لمعنى يريده في تأليف الجملة ونظم الكلام، يقول الشيخ: «فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثراً لعامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»(٢٤).

إنّ المعنى الذي يريده المتكلم عند تأليف الجملة، لا يعني أنّ المتكلم ينشئه بعيداً عن أثر العامل. فهما أمران مترابطان لا يصلح الفصل بينهما. ومع ذلك لم يكن العربيّ يقصد قصداً أن يرفع مرفوعاً، ولا أن ينصب منصوباً وهو يتكلم، فهو يؤدي الكلام على السليقة ذات النسق المحدد في ذهنه، والنسيج التركيبيّ الذي ينبغي أن يكون، فيؤدي كلامه من غير أن يعرف المعاني النحوية التي استنبطها النحاة فيما بعد، فيكون الفاعل مرفوعاً، بل لا يكون إلا كذلك في كلامه، وهو لا يعرف المضمون النحوي للفاعلية، ولا يعرف الرفع ولا غيره معرفة علمية. وكذلك يكون شأن كل معرب في لسان العربي.

وما يحدثه اختلاف العوامل من اختلاف في الحركات الإعرابية لا يعارض إرادة المتكلم في إنشاء المعنى. هذه الأمور كلها مستقرة في الذهن، حيث تتآزر العمليات العقلية العليا، وتعمل شبكة العلاقات المجردة على اختزانها، بمقتضى ما عليه النظام العربي، وتعمل على استدعائها وتمثلها، لتأليف الكلام بمقتضاها؛ أي أننا في النهاية لا نصوغ كلامنا إلا بمقتضى ما اختزن في الذهن من علاقة بين الحركة الإعرابية والعامل الذي يستدعيها.

لا بأس بما قاله الشيخ من أنّ الضمة علامة الإسناد، ولسنا ننكر أنها علامة إسناد، ولكننا نراها علامة الركنية، وأنّ كونها علامة ركنية، يأتي في المقدمة قبل كونها علامة إسناد، وإشارتها إلى الركنية والإسناد قول مستقيم لا تناقض فيه.

قد يُظنّ أنّ القول بدلالة الضمة على الركنية والإسناد ربما يواجه بمشكلة حقيقية، عندما نحاول الجمع بين كون الضمة علامة الركنية والإسناد، مع أنّ الركن المسند إليه قد يكون منصوباً، كما هو الحال في اسم (إنّ). والذي نراه أنّ المبتدأ يظل مرفوعاً، بمقتضى كونه ركناً أساسياً في الجملة الاسمية، فيظل على حاله من الرفع، **ما لم يدخل على الجملة داخلٌ يكون صاحب استحقاق في نصبه**، مثل دخول (إنّ) أو إحدى أخواتها عليه، ويظل ركناً ومسنداً إليه. ولا تذهب الركنية ولا الإسناد، بحلول الفتحة التي تقتضيها (إنّ) لاسمها.

لم يكن من السهل أن يجمع الشيخ بين كون اسم (إنّ) مسنداً إليه وكونه منصوباً في الوقت نفسه، فذهب إلى أنّ اسم (إنّ) حقه الرفع، فورد عن العرب مرفوعاً، وعطفوا عليه بالرفع، وأكدوه بالرفع أيضاً. ولكنه لم ينكر أنّ الغالب على هذا الاسم وروده منصوباً، فمن أين جاءه النصب وغلب عليه؟ يجيب عن ذلك قائلا: أكثر ما تستعمل (إنّ) متصلة بالضمير، مثل: إنّا، إنّي، إنّك، إنّه. فلما أكثروا من إتباع (إنّ) بالضمير، جعلوه ضمير نصب، ووصلوه بها. وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنصب، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً[٢٥].

تعقيب على رأي إبراهيم مصطفى:

للتعقيب على ما ذهب إليه الشيخ أقول : إنّ الضمير المتصل ب (إنّ)، لا تظهر عليه حركة الإعراب وهي الفتحة. ولذلك لا مجال للقول إنّ العرب نقلوا حركة الضمير المتصل بإنّ إلى الاسم الظاهر المتصل بإنّ، فعاملوه معاملة الضمير المتصل بأداة التوكيد هذه.

أما القول بأنهم ظنوا أنّ موضع الضمير المتصل بها هو النصب، وأنهم نقلوها إلى الاسم الظاهر فنصبوه تبعاً لذلك فيحتاج إلى مراجعة، بل إنّ منطق النحاة الذي انتقده الشيخ أقرب إلى الصواب، فهم يقيسون ما هو غير ظاهر على ما هو ظاهر، فيغلّبون حكم المعرب على المبني حين يقولون إنه مبني في محل نصب. وقياس ما هو غير ظاهرعلى ما هو ظاهر معلوم، أمرٌ أساسي في التفكير اللغوي. أما هو فقد قاس ما هو ظاهر على غير ما هو ظاهر.

ربما أغناه عن ذلك كله أن يقول: إنّ الضمة تكون علامة إسناد عندما تكون موجودة منطوقة. ولكنّ المسند أو المسند إليه لا يفقد هذه الصفة عندما تحلّ الفتحة محلّ الضمة، بسبب دخول عامل النصب عليها، **فالأمر يطرد ولا ينعكس**؛ يطرد بكون الضمة؛ علامة إسناد عندما تكون موجودة على المسند، ولا ينعكس؛ بمعنى أنه عندما يتطلب عامل النصب أن تحلّ الفتحة محلّ الضمة، بسبب عامل يقتضي وجود الفتحة مثلاً، فإنّ ذلك لا يدل على فقدان المسند صفة الإسناد، ولكنه يدل على

دخول متغير آخر اقتضى أن تختفي علامة الإسناد، لتحل محلها علامة أخرى تدل على ذلك المتغير دون أن يختفي الإسناد نفسه. وشتان بين اختفاء الإسناد واختفاء علامته! وشتان بين أن يسقط الإسناد، وأن تحل علامة أخرى محل علامة الإسناد.

استدلّ الشيخ على ما ذهب إليه بأنّ الأصل في اسم (إنّ) أن يكون مرفوعاً بدليل آخر، وهو أنّ المعطوف على اسم (إنّ) مرفوع بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَعَمِلَ صَـٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[٢٦]. واستدلّ على ذلك أيضاً بالحديث الشريف «إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون».

أورد السمين الحلبيّ عدة أوجه لرفع (الصابئون) **منها** أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه. **ومنها** أنّ (إنّ) بمعنى (نعم)، واستشهدوا لهذا المعنى بقول ابن قيس الرقيّات :

وَيـقـلـنَ شـيْـبٌ قَـد عَـلا ك، وقـد كـبرتَ فقلـتُ إنّـه

وقال السمين إنّ «هذا الوجه مرجوح. ومنها أن يكون معطوفاً على الضمير المستكنّ في (هـادوا). وبذلك يكون التقدير: هـادوا هم والصابئون. **ومنها** أنه مرفوع نسقاً على محل اسم (إنّ)، ومنها أنّ (الصابئون) منصوب، وإنما جاء على لغة بني الحرث»[٢٧].

إنّ التوجيه الصحيح للآية هو أنّ جملة: ﴿وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ﴾ جملة معترضة، فتكون الجملة الأصلية قبل دخول المعترضة عليها، على هذا النحو من التقدير: إنّ الذين آمنوا لا خوف عليهم ولا هم يحزنون. والذين هادوا والصابئون والنصارى لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.

هذا المعنى على هذا النحو ليس هو المراد من الآية. وبتحويل الآيةِ البنية التقديريةَ على النحو الذي أصبحت فيه من كلام الحق تعالى، صارت الفئات الثلاث: الذين هادوا، والنصارى، والصابئون، خاضعة للشرط الذي خضع له اسم (إنّ)

وهم المسلمون – وقد وصفتهم الآية بالذين آمنوا – ليكونوا جميعاً في سعة الأمان والبراءة من الحزن. والشرط الذي خضع له المسلمون هو الإيمان بالله على النحو الذي جاء في رسالة محمد – صلى الله عليه وآله وسلم – والعمل الصالح. أي أنّ تحويل بعض مكونات البنية التقديرية إلى جملة معترضة هو الذي جعل الآية الكريمة على هذا النحو: ﴿ إنّ الذين آمنـوا – والـذين هـادوا والصـابئون والنصـارى – من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾. وبذلك تكون الواو استئنافية لا عاطفة.

أما الحديث الذي استشهد به فقد رواه البخاري بهذا اللفظ : «إنّ أشدّ الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصوّرون»[٢٨] ورواه الإمام أحمد في المسند بهذا اللفظ: «إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورين»[٢٩]. وليس له وجود برفع (المصورون). وبذلك يسقط استشهاده بهذا الحديث. ومن المؤسف حقاً أننا نجد بعض الأحاديث في كتب النحو بقدر من التغيير يسير أو كثير، عما هي عليه في كتب السنة، فتنشأ مشكلة نحوية يستطيل نقاشها، وليس لها وجود في الأصل. هذا الحديث مثال على ذلك، ومثاله أيضاً الحديث الشريف: «حتى لو دخلوا جحر ضبّ لدخلتموه»، هكذا ورد الحديث في الصحاح، ولكنهم أدخلوا عليه كلمة (خرب) فصار: حتى لو دخلوا جحر ضبّ خرب، ونشأت من ذلك مشكلة نحوية معروفة في كتب النحو.

٢ – رأي الدكتور تمام حسان :

كان للأستاذ الجليل تمام حسان رأي خاص بالإعراب. والفرق بينه وبين مَن سبقوه، هو أنه لم ينظر إلى الإعراب نظرة مُجتزأة، بل جعله قرينة لا يجدي الاحتكام إليها وحدها، إلا ضمن النظر في النظام النحوي بأسره. والنظام النحويّ مكوّن من منظومة من القرائن.

القرائن اللغوية عند الدكتور تمام حسان قسمان: قرائن معنوية، وأخرى لفظية. أما القرائن المعنوية فهي: الإسناد، والتخصيص، والنسبة، والتبعية، والمخالفة.

وأما القرائن اللفظية فهي: الإعـراب، والـرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والتضام، والأداء، والتنغيم[٣٠]. وعندما تنظر في توزيعه للقرائن على هذا النحو ترى أنه لا علاقة للإسناد بالإعراب؛ لأنه جعل الإسناد من صنف القرائن المعنوية، وجعل الإعراب من صنف القرائن اللفظية، فهذه من تلك بعيد من بعيد.

حرَص الأستاذ الجليل على أن يؤكد كلية النظام النحوي في العربية في مواطن متعددة، وكان مما قاله: «إنّ العلامة الإعرابية بمفردها، لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون تضافر القرائن. وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها، سواء أكانت معنوية أم لفظية»[٣١].

ومن أجل أن يبيّن عدم قدرة العلامة الإعرابية وحدها على أن تكون شيئاً ذا بال في النظام النحوي العربي، أنشأ ما يشبه أن يكون بيتاً من الشعر، وهو مصفوفة ألفاظ غير مفيدة، أنشأها، وليس لها وجود في اللغة، وقال: انظر مثلاً إلى ما يأتي:

قاصَ التّجينُ شَحالَه بتريسه الـ فاخي، فلم يَسْتِفْ بطاسيةِ البَرَنْ

ثم قال: من الممكن أن نعرب النصّ بنجاح تام فنقول: **قاص** : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (قلت: هذا الفعل موجود في اللغة،يقال: قاصت سِنّه إذا تحركت. فليس ما توهمه الأستاذ الجليل صحيحاً من عدم وجوده في اللغة[٣٢]. (**التجين**) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (**شحال**) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (**الهاء**) مضاف إليه مبني على الضم، في محل جر. (**الباء**) حرف جرّ مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. (تريس) مجرور بالباء، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة. (**الهاء**) مضاف إليه مبني على الكسر في محل جرّ. (**الفاخي**) نعت لتريس، مجرور، وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الياء. (**الفاء**) حرف عطف مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب. (**يستف**) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون. (**الباء**) حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. (**طاسية**) مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (**البرن**) مضاف

إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الرويّ. والبيت من الكامل، وهو مستوف للمطالب الشكلية، حتى من الناحية العروضية[٣٣].

تعقيب على رأي تمام حسان:

ليس لنا أدنى اعتراض على أن يكون النظر النحويّ نظراً كلياً متكاملاً، بل هذا هو الذي ينبغي أن يكون. ولكنّ الذي ذهب إليه أستاذنا الجليل في تفسير الظاهرة الإعرابية، يعمل على تجريدها حتى من أن تكون مجرّد قرينة، ولا شك أنّ الذي قاله فيها يحتاج إلى مراجعة. فما هدف إليه من الألفاظ غير المفيدة التي أنشأها وضبطها بالحركات الإعرابية، لا يَمَسّ الظاهرة الإعرابية وحدها، بل يتجاوز ذلك إلى النظام الصرفي، والمعجمي، والنحوي برمّته؛ إذ إنّ الذي قاله يعني ضمنياً أنّ إنشاء كلام لا معنى له – وقد سمّاه هو هُراء – مساوياً للظاهرة الإعرابية. فقد حاول جاهداً أن يُظهر إمكان أن تكون الظاهرة الإعرابية غير دالة على شيء.

وإذا استعملنا الطريقة التي استعملها فسنجد أنّ إنشاء ألفاظ لا معنى لها أمر ممكن جداً، بل هو باب مفتوح، ومن شأنه أن يؤدي إلى اتهام النظام اللغوي في بناء الكلمات والصيغ الصرفية التي تصاغ هذه الكلمات بمقتضاها. فإذا كنا سننتهي إلى تصور عبثية العلامة الإعرابية، بإنشاء ألفاظ لا معنى لها، بقوالب صرفية معينة، ثم نوقع عليها الحركات الإعرابية، فلا شك أنّ النظام المعجمي والصرفي اللذيْن يقبلان أن نؤسس بمقتضاهما ألفاظاً لا معنى لها سيكونان محلاً لهذا الاتهام، بل هما – بحسب هذا المنطق – أوْلى بالاتهام. إني أبرّئ هذا العالم الجليل من أن يكون قَصَد إلى اتهام النظام اللغوي العربي، أو رمى إليه، ولكنّ منطقه لا يعني إلا ذلك.

وقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك حين قال وهو يتحدث عن المصفوفة النظمية التي أنشأها وليس لها معنى: «والبيت من الكامل، وهو مستوف للمطالب الشكلية، حتى من الناحية العروضية»[٣٤]. وهذا يعني في التحليل الأخير أنّ النظام العروضي نفسه يمكن أن يفرّغ فيه ما لا معنى، وأنه – بحسب المنطق الذي استخدمه – سيكون هذا النظام عبثيّاً؛ لأنه يُفرغ فيه ما لا معنى له.

إنّ هذه الطريقة التي اتبعها في التقليل من شأن الظاهرة الإعرابية يمكن أن تطبق على كل واحدة من القرائن التي استخرجها من استقرائه الطويل للسان العربي. فبمقتضى نظرته يمكن أن تفرّغ كل قرينة من وظيفتها النحوية. فتطبيق هذه النظرة يؤدي إلى هدم قرينة الإسناد؛ ذلك أنه عندما جعل (قاصَ) فعلا ماضياً (وقد ظنّه غير موجود في اللغة)، وجعل (التجين) فاعلاً، جعل الأول مسنداً، والثاني مسنداً إليه. ولما كان رأيه أنّ ما يقبل العبث فهو عبث، كانت قرينة الإسناد هي الأخرى عبثاً. وإلا فكيف يقرّها باعتبارها من القرائن الدلالية، ثم يفرّغ فيها ما هو عبث ؟ ألا يؤدي هذا إلى القول إنّ الإسناد عبث؟ وبهذه الطريقة يمكن هدم كل واحدة من القرائن الآتية: الرتبة، والتبعية، والمطابقة، والربط؛لأنّ هذه القرائن – بمقتضى نظرته – غير غائبة عن المصفوفة النظمية التي أنشأها.

إنّ أهمّ ما غاب عن نظر أستاذنا الجليل **أنّ الحركة الإعرابية لا تقع إلا على الكلام المفيد**، فإذا استحال أن تكون كلمة (التجين) كلمة مفيدة استحال اعتبارها مرفوعة، واستحال كذلك اعتبارها مسنداً إليه، واستحال اعتبارها كلمة معجمية، واستحال اعتبارها صيغة صرفية على وزن (فعيل)، واستحال اعتبارها كلمة مُعَرفة باللام، واستحال أن يكون لها رتبة.

ولست أدري لماذا لم يرتجل الأستاذ الجليل حرفاً بدلا من (لم)، ليجزم به (الفعل المضارع الذي ارتجله !). لا أشك في أنه كان على يقين بأنّ الإعراب إنما يؤدّى على النحو الذي تواضع عليه أهل العربية، بأمرين، هما: ١– عوامله المفيدة. ٢– آثارها التي لا تقع إلا على كلمات مفيدة. فارتجاله لهذه الكلمات التي ليس لها معنى، وإبقاؤه (لم) على حالها، اعتراف ضمنيّ بأنّ المضارع يجزم بأدوات جزم محددة، وأنّ المسألة لا تتجاوز السماع، وأنّ تجاوزه لا يوصل إلى ما يريد، وأنّ العامل لا يمكن إلغاؤه. ومع ذلك فإنّ مقتضى كلامه يؤكد أنّ هذا الحرف يجزم حتى ما ليس له معنى. وإذا كان يريد أن يثبت أثر العامل بما لا يصح أن يكون معمولاً ولا كلاماً، فقد نفى ما أراد أن يثبته، وهو أنّ العامل يتجاوز أثرُه الكلامَ المفهوم إلى ما لا يصح أن يكون كلاماً. وهذا لا يقول به أحد.

لكن من أين تأتّى لمثل هذه المصفوفة غير المفيدة أن تكون موردًا للتهكم بالحركة الإعرابية، لو لم يكن لذلك مدخل؟ قلت: المدخل موجود، ولكنه ليس مدخلاً يعيب النحو العربي؛ فهذه اللغة – بالإضافة إلى كونها: لغة معربة اشتقاقية – هي كذلك **لغة قالبية**. وخير دليل على ذلك أنّ الصرف العربيّ برمّته، صرف قالبي. وهذه القالبية نتيجة حتمية للاشتقاق. والقوالب من زاوية شكلية فقط، تقبل أن يوضع فيها ما يملؤها، بغض النظر عن سلامة الذي يوضع فيها أو عدم سلامته. ولكن القوالب لم تصنع أصلاً من أجل أن يوضع فيها ما ليس له معنى.

إنّ الأوزان الصرفية تعمل على أساس من التفكير القالبي، فهي قوالب لضبط الصيغ الصرفية. وبهذا التفكير القالبيّ يكون التفريق بين **اسم الفاعل واسم المفعول** مثلاً. فكل واحد منهما ذو قوالب محددة. وبه نفرّق بين **المصادر والمشتقات**؛ فإنّ للمصادر قوالبها وللمشتقات قوالبها، وبه أيضاً نفرّق بين المفرد والمثنى والجمع. وبه نفرّق بين **اسم الفاعل والصفة المشبهة، وصيغة المبالغة**. بل إنّ لكل صفة مشبهة قالباً يختلف عن الصفات المشبهة الأخرى. وكل واحدة من صيغ اسم الفاعل تختلف عن غيرها، وهكذا صيغ أسماء المفعولين. وما لا يوضع في هذه القوالب سَمّاه النحاة جامدًا. صحيح أنهم كانوا يقصدون بذلك أنّ الجامد ليس بناء اشتقاقياً، ولكن من الصحيح أيضاً أنّ التفكير الاشتقاقي نفسه هو الذي أدّى إلى بناء هذه القوالب. والجملة العربية جملة قالبية إلى حدّ كبير، فالرتبة مفهوم قالبي، وما ينشأ عنها من تقديم وتأخير تغيير في القوالب الشكلية، وهو مفهوم قالبي أيضاً.

والعروض من أوله إلى آخره عروض قالبي. فالبحور الشعرية قوالب، والتفاعيل الشعرية قوالب، وعلمُ القافية علمُ قوالب. لكنّ ذلك لا يعني أن يوضع في هذه القوالب ما ليس له معنى؛ لأنّ النظام النحويّ قائم على أمور، منها سلامة بناء اللفظ الذي يوضع في موضعه السليم، وبغير ذلك لا يكون الكلام كلاماً. وهذه من البدهيات التي أشار إليها ابن مالك في الألفية، حين قال: كلامنا لفظ مفيدٌ كاستقم.

أي أنّ ما لا يفيد لا يعدّ من ألفاظ العربية، وإنْ أحدثنا ألفاظاً على سبيل التهكم، وأوهمنا الناس أنها من العربية.

إنّ الهدف الذي يرمي إليه هذا الإمام الجليل، وهو عدم دلالة الإعراب في ذاته على معنى مفيد، يمكن التوصل إليه بطريق أيسر كأنْ يقول: إذا حذفنا حركات الإعراب عن جملة كهذه مثلاً: رجع زيد إلى البيت في ساعة متأخرة من الليل، فسيظل المعنى مفهوماً. ولو قيل هذا لكان فيه مقال أيضاً، لكنه سيكون أقرب إلى الفهم؛ ذلك أنّ الحركات الإعرابية مميزات نحوية تشير إلى المعاني النحوية، وليست المعاني مرتبطة بها وجوداً وعدماً، لكنها مرتبطة بها وجوداً بوجود فقط. ولما كانت الحركات الإعرابية لواحق بالكلمات المعربة، كان من السهل إسقاطها. وهذا هو الذي حدث مع اللهجات المحكية في البلاد العربية. ولكنها أسقطت بذلك جزءاً مهماً من النظام اللغوي العربي.

المبحث الرابع : أصالة الإعراب في العربية

اختلف العلماء والباحثون حول أصالة الإعراب في العربية، أهو عميق الجذور فيها،أم أنه طارئ عليها؟ انقسم هؤلاء العلماء إلى ثلاثة مذاهب، سنذكرها في الصفحات الآتية، ونذكر أصحابها وآراءهم في هذه القضية.

المذهب الأول : يرى أصحاب هذا المذهب أنّ الإعراب مجاذر للعربية، بمعنى أنه يمتد معها حتى جذورها الأولى. هذا المذهب هو الأشهر والأكثر انتشاراً بين العلماء المعاصرين، فهم يرون أنّ العربية الفصيحة المشتركة كانت معربة في مستوياتها كلها وفي عصورها كافة.

من أصحاب هذا المذهب المستشرق الألماني **يوهان فك** الذي ذهب إلى القول إنّ العربية قبل عصر نموّها وازدهارها احتفظت بظاهرة التصرف الإعرابي، سمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها أخواتها (الساميات) باستثناء البابلية القديمة. فأشعارعرب البادية قبل الإسلام، وفي عصوره الأولى، ترينا علامات الإعراب مطردة.

يقول يوهان فك: «إنّ النحويين العرب كانوا حتى القرن الرابع الهجري – العاشر الميلادي – يختلفون إلى عرب البادية ليأخذوا عنهم لغتهم. وهذا يدل على أنّ التصرف الإعرابي كان في أوج ازدهاره آنذاك. وقد شهد القرآن الكريم بذلك فقال: وهذا لسانٌ عربيٌ مبين... وصريح من هذا أنه لم يقم بين محمد ومعشره، فرق مهمّ بين لغة القرآن ولغة العرب؛ أي قبائل البدو. ولا يمنع ذلك أنه كانت هناك فروق بين لهجة مكة ولهجة البادية، وبين هذه الأخيرة بعضها مع بعض»[٣٥].

المذهب الثاني: يرى أصحاب هذا المذهب أنّ العربية لم تكن معربة يوماً من الأيام، وأنه لم يكن للإعراب وجود في العربية المشتركة، فضلاً عن لهجات الخطاب اليومي. يمثل هذا المذهب عدد من المستشرقين، منهم كارل فولرز Karl Follers الذي زعم أنّ النص الأصلي للقرآن الكريم كان قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية التي كانت سائدة في الحجاز التي لم يكن لظاهرة الإعراب فيها وجود، ولا في غيرها، وأنّ الإعراب انتقل إلى النص القرآني فيما بعد[٣٦].

المذهب الثالث : يرى أصحابه أنّ لغة الأدب المشتركة هي التي كانت معربة، أما لهجات الحديث فكانت منذ أقدم عصورها غير معربة أو على الأقل، لم يكن لقواعد الإعراب فيها ما كان لها في لغة الآداب من شأن. فالعربية شفعية التعبير في رأيهم منذ أقدم عصورها، وممن ذهبوا هذا المذهب إبراهيم أنيس.

هذا يعني باختصار أنّ العوامّ من العرب لم يكونوا يعربون كلامهم، فقد كانوا – بمقتضى رأي أصحاب هذا المذهب – يتكلمون لهجاتهم المحلية التي تخلو من الإعراب خلواً تاماً. ويعني كذلك أنّ الشعراء والأدباء هم الذين كانوا يعربون كلامهم. وهنا لا بدّ أن يجيب أصحاب هذا المذهب على السؤالين الآتيين، وإلا كان كلامهم مجرد أوهام وادعاءات ليست لها قيمة علمية:

١ – إذا كان عوامّ العرب قد تكلموا لهجات غير معربة، كما يدعي أصحاب هذا المذهب، فلماذا لم يقدموا لنا دليلاً واحداً على دعواهم؟ بعبارة أخرى: أين هي اللهجات غير المعربة في العربية؟ وأنا أؤكد أنهم لو وجدوا هذا الدليل لتشبثوا به، ولأقاموا الدنيا وأقعدوها في الاستدلال به. ولكنهم لم يجدوا، فإذا سألت الواحد منهم السؤال الذي قدمته قالوا لك: من المؤسف أنّ التاريخ لم يسجل لنا دليلاً على ذلك. وإذا كان الأمر كذلك فكيف تتمسكون بدعوى ليس لها دليل يؤيدها؟

٢ – إذا كان خاصة العرب هم الذين كانوا يعربون كلامهم فهذا يعني أنهم كانوا يتعلمون الإعراب على مَن يتقنه؛ أي أنهم كانوا بحاجة إلى من يعلمهم الإعراب. ونحن نسألهم هذا السؤال: مَن هم الذين كانوا يعلمون العربَ الإعرابَ؟ ولماذا لا يذكرون لنا اسماً واحداً، لأيّ معلم من العرب في الجاهلية، كان يعلّم الإعراب للخاصة أو لمن يريد أن يتعلمه؟ لن يجدوا أحداً كان يؤدي هذه المهمة؛ لأنه لا وجود لأحد كان يفعل ذلك في عصور السليقة. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ الادعاء بأنّ خاصة العرب وأدباءها – دون غيرهم من العرب – هم الذين كانوا يعربون كلامهم، ضرب من التجاوز الذي لا يليق بأيّ باحث.

٣ – إذا كان خاصة العرب هم الذين كانوا يعربون كلامهم، فهذا يعني أنّ الشعر الذي كان يجري على ألسنة عامة العرب لم يكن معْرباً. وهذا تصور باطل جملة وتفصيلاً؛ لأنّ الإعراب لصيق بالوزن، فكيف يستقيم الوزن في مثل هذا قول امرئ القيس إذا أسقط منه الإعراب :

قفا نبكِ مِن ذِكرى حَبيبٍ ومنزل   بسَقطِ اللوى بين الدَخول فحَوْملِ

ذهب المستشرق الألماني نولدكه إلى القول إنّ العربية المشتركة كانت معربة، وإن لهجات الناس في حياتهم اليومية لم تكن معربة. فقد ذهب إلى أنه من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأنّ اللغة الحية في عهد النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يكن فيها إعراب، فإنّ العلماء في عصر هارون الرشيد قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى البدو. ولكنّ ظاهرة الوقف الشائعة كثيراً في الحديث اليومي قد عوّدت الأذن على سماع الصيغ الخالية من الإعراب [٣٧].

لم تكن العلة في الإعراب نفسه ولكن في النظر إليه. وقد استشهد أستاذنا الجليل الدكتور رمضان عبد التواب، بنصّ وجد فيه دلالة على أنّ لهجات الخطاب في الحديث اليومي عند العرب لم تكن معربة. هذا النصّ هو: «قال أبو العيناء: ما رأيت مثل الأصمعي قط، أنشد بيتاً من الشعر، فاختلس الإعراب ثم قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: كلام العرب الدّرْج. وحدثني عبدالله بن سوار، أنّ أباه قال: العرب تجتاز بالإعراب اجتيازاً. وحدثني عيسى بن عمر أنّ ابن أبي إسحاق قال: العرب ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه. وسمعت يونس يقول: العرب تُشِمّ الإعراب ولا تحققه. وسمعت الخشخاش بن الحُباب يقول:العرب تقع بالإعراب وكأنّها لم ترُد. وسمعت أبا الخطاب يقول: إعراب العرب الخطف والحذف، قال فتعجب كلّ من حضر منه»[٣٨].

لا أريد أن أجادل في صحة نسبة النصّ ولا سلامة نقله، ولكني أشكك بصحة فهمه، بل إنّ الخطأ في فهمه واضح لا يحتاج إلى إثبات؛ إذ ليس فيه ما يثبت أنّ ثمة لهجة اسمها لهجة الخطاب اليومي، وهي تسمية توحي بوجود لهجة أخرى لغير

الخطاب اليومي. هذا التفريق بين لهجتين هذا حالهما لا يزيد على أن يكون دعوى لا دليل عليها. وإذا كان هؤلاء القوم يستكثرون الإعراب على العرب لأنهم أميون، ولأنّ ضوابط الإعراب ضوابط ثقيلة كما يقولون، فكيف استطاع شعراؤهم – والأغلبية الساحقة منهم أميون – أن يضعوا أشعارهم بكلام مُعْرَب ؟

وليس في هذا النصّ ما يثبت أنّ لهجات الخطاب اليومي التي يُصرّون على القول بوجودها كانت غير معربة. إنّ كلّ ما جاء في هذا النصّ صحيح، فالإعراب أداء سريع يشبه أن يكون اختلاساً، وبحسب قانون كثرة الاستعمال: ينقص طول الحركة الإعرابية من كثرة جريانها على الألسنة. ولكن يظلّ لها وظيفتان، أولاهما وظيفة الإعراب التي بسببها تكون الحركة **مميّزاً نحوياً**، وثانيتهما تركيبية غير نحوية، وبها تتحقق عملية وصل الكلام بسرعة، والوصل يتحقق بأدنى قدر من الحركة وأقصر طول لها. ولا ينبغي أن يُنظر إلى إحدى الوظيفتين دون الأخرى. ومن هنا، لم يكن لنا اعتراض على وظيفة الوصل التي تؤديها الحركة الإعرابية، لكن بشرط ألا نجرّد الحركة من وظيفتها النحوية.

لكنّ عملية وصل الكلام ليست هي الهدف الرئيس للحركات؛ لأنها لو كانت كذلك لانتفى ارتباط الإعراب بالدلالة. وينبغي أن نتنبه إلى أنّ الوصل يتحقق بالحركات عندما يكون لها وظائف نحوية ودلالية. ولكن لن يكون للحركات أيّ ارتباط بالمعنى إذا كان الهدف منها هو الوصل فقط. وشتان بين هذين المعنيين! فالوظائف النحوية والدلالية هي الهدف الأساسي لحركات الإعراب. وتؤدى هذه الوظائف عندما ينطلق المتكلم على سَجِيّته دون تكلف.

هكذا ينبغي أن يفهم قوله: إنّ العرب لم تكن تتفيهق بالإعراب، فهي لا تفعل ما يفعله بعض المتفيهقين من المتعلمين من حذلقة وتصنع. وكان العرب يؤدّون حركات الإعراب، وهم لا يُرَكزون على إبراز نطقها إبرازاً متكلف الأداء.

إنّ الأوصاف الواردة في النصّ (اختلاس الإعراب، الدّرْج، ترفرف على الإعراب ولا تتفيهق فيه، تُشِمّ الإعراب، العرب تقع في الإعراب وكأنها لم تُردْ) تدلّ على أنّ الإعراب

كان سليقة تؤدى، من غير أن يقصد أصحاب هذه السليقة إبراز مهاراتهم في الكلام. لكن من حق القارئ أن يسأل: إذا كان هذا الذي قلتموه صحيحاً، فما وجه التعجب والاستغراب الذي ورد في النص «ما رأيت مثل الأصمعيّ قط... وتعجّب كلّ من حضر منه»؟

حقاً، إنّ هاتين الجملتين تعنيان تداولياً خلاف الذي قلناه، فالذين تعجبوا من الأوصاف الواردة في النص، كان قد وقر في أذهانهم شيء أو أشياء أخرى، هي خلاف الذي قلناه جملة وتفصيلاً، وإلا ما تعجبوا ممّا سمعوا. أقول هذا حتى لو كان هذا النصّ قد نقل بعُجَره وبُجَره دون أدنى تغيير. لقد كان العلماء في تلك المرحلة على قدر كبير من الحرص على إظهار الإعراب، ووصل المُعْرَبات بمواقعها الإعرابية ووصلها بدلالاتها. وهذا يحتاج إلى التركيز على **إظهار الحركات** عند التعليم، لا من أجل استقامة ألسنة المتعلمين فحسب، ولكن من أجل أن تظل سلامة الأداء هاجسَ كل متعلم لدفع الخطأ، ودرء العجمة عن ألسنتهم، وكانت هذه العجمة قد دخلت الحواضر العربية بسبب ما وفد إليها من فرس، وروم وترك وغيرهم.

كان الذين يتعلمون العربية من غير أبنائها الفصحاء، بحاجة إلى فهم حقيقة ارتباط الحركة الإعرابية بالدلالات النحوية – ومن ثمّ بالدلالات اللغوية – من أجل الوقوف على العلاقة بين الحركة والمعنى. وهذا يتم عن طريق التأمل والتدبر، ولا يتم بالطريقة العفوية في الأداء التي يأخذ بها أبناء اللغة لغتهم سليقة. فشتان بين أن تأخذ اللغة من أهلها، وأن تأخذها من معلمها. لقد كان أبناء الحواضر يظهرون الإعراب إظهاراً لافتاً؛ لأنهم تلقوها على هذا النحو من علمائها ومعلميها. ومن أجل ذلك كانت الحركة الإعرابية في الحواضر أظهر مما هي عليه في ألسنة أهل البادية.

إذا كان هذا ينبئ عن شيء فإنما ينبئ عن الطريقة التي كان المعلمون يلقنون بها تلامذتهم إعراب الكلام، ولا ينبئ عن عدم وجود الإعراب في اللسان العربي. وهو ينبئ أيضاً عن المفارقة الهائلة في الأداء بين أبناء الحواضر وأبناء البوادي. وينبئ كذلك أنّ الإعراب في الحواضر والمدن كان أسرع إلى السقوط،على الرغم من شدة

إبرازه على ألسنة المعلمين والمتعلمين؛ لأنّ الصنعة هي التي تسقط أولاً. والصنعة لا السليقة كانت هي الغالبة على ألسنة أهل الحواضر بسبب وجود الأعاجم فيها.

يُعدّ الدكتور إبراهيم أنيس من أبرز القائلين بالمذهب الذي يرى أصحابه أنّ العربية المشتركة فقط هي التي كانت تحتفظ بالإعراب، فهو يقول: «إن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم»[٣٩]. ويضيف إلى ذلك قائلاً: «إنّ تلك القواعد الإعرابية رغم وجود أساس لها في لغة العرب، قد نسقها النحاة تنسيقاً جيداً، فيه من قياسهم وابتكارهم قدْر غير قليل... وهكذا أصبح الإعراب شعار العصر أيام الرشيد والمأمون، وفي تلك العصور الإسلامية الزاهرة. ومرّت الأيام على تلك الأصول الإعرابية فازدادت رسوخاً، وأصبحت تحلّ من نفوس المتعلمين مكان التقديس والعبادة»[٤٠].

تصدّى عدد من العلماء والباحثين للرد على الدكتور إبراهيم أنيس، والمستشرقين القائلين بنفي الإعراب عن العربية، نذكر من هؤلاء العلماء: الدكتور علي عبد الواحد وافي[٤١]، والدكتور صبحي الصالح[٤٢]، والدكتور رمضان عبد التواب[٤٣]، وغيرهم.

أدلة القائلين بخُلُوّ اللغة الفصيحة من الإعراب:

أقدّر ردود العلماء على القائلين بنفي الإعراب عن لهجات الحديث فقط أو عنها وعن العربية المشتركة. سأذكر في الصفحات الآتية أدلة من قال بخلوّ اللغة الفصيحة من الإعراب وردّنا عليها.

الدليل الأول - خلوّ اللهجات العربية العامية المعاصرة من الإعراب:

يرى إبراهيم أنيس أنّ خلوّ اللهجات العربية العامية المعاصرة من الإعراب دليل على عدم وجوده - على الأقل - في لهجات الخطاب القديمة. وقد جعل إبراهيم أنيس ذلك دليلاً قاطعاً على عدم وجود التصرف الإعرابي في اللهجات القديمة، فهو يقول: «لو أنّ أمراً نزل من السماء، ينهى الناس عن الإعراب، وينذرهم بالجحيم وسوء

المصير، إن استمسكوا به (الإعراب) ما كان هذا في رأيي كافياً للقضاء على كل ظواهر الإعراب من ألسنتهم جميعاً كما ترى الآن»[٤٤].

نقض الدليل والاستدلال:

١ - تطوّرَعددٌ من اللغات المعربة المعروفة من الإعراب إلى إسقاطه في اللغات التي تفرعت عنها إسقاطاً كاملاً، حتى إنه لا يكاد يظهر أثر واحد للإعراب فيها. فالفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية لغات تفرعت عن اللاتينية، ولا أثر للإعراب في أيّ منها مع كون اللاتينية معربة. ولو كان وجود الإعراب في الأصل يستدعي أن يوجد في الفرع لكان من الضروريّ أن يظهر في هذه اللغات.

واللغات التي يسمونها سامية كانت معربة، ولكنها فقدت الإعراب في عصور مبكرة جداً من تاريخها. ولا يمكن أن ينهض عدم وجود الإعراب في ما بقي من هذه اللغات، دليلاً على عدم وجوده فيها في غابر عصورها. وكذلك الشأن بالنسبة إلى العربية، فعدم وجود هذه الظاهرة في العاميات المعاصرة، لا ينهض دليلاً على أنها لم تكن موجودة في عربية الإسلام وما قبله.

٢ - الإعراب مميّز نحويّ للكلمة وليس جزءاً من بنيتها، ولذلك يسهل التخلص منه، ويكون هذا التخلص أسرع درجات التطور. وسرعته كفيلة بالإتيان على مظاهره كلها. ولا يجوز أن يقال بسبب هذا التطور السريع: إنّ الإعراب لم يكن موجوداً. وسرعة التخلص من الإعراب ليس بسبب أنّ أبناء اللغة الأصليين أرادوا ذلك، ولكن بسبب دخول أمم شتى في المجتمع العربي، واختلاطهم بأبناء اللغة، فصاهروهم وأصهروا إليهم، فاختلط اللسان العربي بالعُجمة، وكان أهمّ ما يشغل هؤلاء الأعاجم أن يستظهروا من العربية كلمات، من غير أن يفهموا النظام الإعرابي. والمعلوم أنّ النظام النحوي للغة ليس كلمات تحفظ، فجنى هؤلاء على العربية. وساعدهم على ذلك أنّ الأجيال التي نشأت من الاختلاط، لم تعد قادرة على اكتساب الكفاية اللغوية التي تمكنهم من استيعاب النظام النحوي استيعاباً صحيحاً.

الدليل الثاني – دقة قواعد الإعراب وتشعّبها لا تتكافأ مع كون العرب أمّيّين:

يرى إبراهيم السامرائي أنه لما كانت قواعد الإعراب على درجة عالية من التشعب والدقة وصعوبة التطبيق، فمن المحال تصور أنّ العرب كانوا يتمثلون هذا القواعد في لهجات الخطاب اليومي. وإليك بعض عباراته بهذا الشأن: «ومعنى هذا أنّ العربية في لهجاتها لم تكن متقيدة بهذه الضوابط الثقيلة»، و«ما استطاعت لغة القرآن والحديث أن تأتي على اللهجات الدارجة المحلية، أو قل على العربية المستعملة السهلة، والتي تختلف من قيل الضوابط الثقيل»[٤٥].

نقض الدليل والاستدلال:

١ – نسي هؤلاء أنّ اللغة ليست درساً يحفظ ولا قصيدة تستظهر، فيبذل المرء في حفظها بمقدار سعة ذاكرته ونشاطها، ولا هي أحكام نحوية يُغالِب المرءُ نفسَه على حفظها، فإذا تطاول العهد عليها دون استرجاع صارت هباء منثوراً. اللغة هي الكفاية والأداء معاً. ووجود هذين المكوّنين معاً هو الذي يجعل ابن اللغة لا يحسّ بمشكلة، ما دام يأخذ الإعراب ويمارسه باعتباره جزءاً من النظام اللغوي لا باعتباره قواعد تستظهر.

٢ – إنّ دقة الإعراب ليس فيها دليل على أنه يصعب على الناطقين باللغة أن يتكلموا لغتهم. ومن السذاجة أن يتصورالمرء أنّ أبناء اللغات المعربة يتعلمون الإعراب، كما يتعلمه المتعلمون في المدارس أو بالطريقة التي يتعلم بها الأجانب لغة أخرى. إنهم يأخذون لغتهم من محيطهم الاجتماعي كلاً متكاملاً، وممارسة يومية متواترة، يُعربون كلامهم بالطريقة نفسها التي يأخذون بها الألفاظ والأساليب والاستعمالات من المجتمع. وفي الأسرة تكون البداية طبعاً. إنّ الناطقين باللغة من أبنائها الأصليين، لا يعيشون الدوامة التي يعيشها مَن يتعلمون هذه اللغة من غير أبنائها. بل إنهم لا يعانون المشقة التي يعانيها المتعلم الذي يدرس لغتهم. وأبناء اللغات المعربة لا يعنيهم تقنين الإعراب واستنتاج قواعده، فهم يأخذونه ضمن النظام اللغوي الذي يتكون من الكفاية والأداء.

المشكلة الكبرى عند هؤلاء الذين يدّعون وجود الصعوبة في النظام الإعرابي، أنهم ينظرون إلى الأداء على اعتبار أنه وحده هو اللغة، ولا ينظرون إلى هذا الأداء إذا لم ينبثق عن الجانب الذهني للغة وهو الكفاية اللغوية. فكثيرون ممن يتعلمون لغة غير لغتهم الأم، أو غير لغة التواصل اليومي، يعانون أداء مهاراتها على النحو الذي ينبغي أن يكون فيه الأداء السليم. ولا شك أنّ بعضهم – وبخاصة المستشرقون وتلامذتهم من العرب – ينظر إلى نفسه وهو يحكم على وجود الإعراب في لسان العرب. فما دام هو غير قادر على أداء العربية بطلاقة وسلاسة، وقد تعلم العربية سنوات وسنوات، فكيف يستطيع الأميون في الجاهلية أن ينطقوها على النحو الذي عجز هو نفسه عن أدائه؟

إنّ الصعوبة مسألة نسبية، فإذا كان الإعراب – مثلاً– هو المشكلة الكبرى في نظر هؤلاء، بسبب دقته التي لا تتكافأ مع كون العرب أمّيين، فلماذا لا ينظرون إلى الإعراب في لغات أخرى؛ إذ هو أصعب من العربية بكثير. ففي اللغة الآيسلندية وهي لغة معربة يرتبط الإعراب فيها بأداة التعريف، وهذه تختلف من مذكر إلى مؤنث إلى محايد، كما تختلف في الإفراد عنها في الجمع، ثم تلحق الكلمةَ علاماتُ الإعراب تبعاً لحالات الاختلاف السابقة؛ بحيث يكون لكل حالة إعرابها وعلامتها الخاصة بها. ومجموع الحالات الإعرابية التي تنجم عن هذه الاختلافات عشرون حالة، فأين إعراب العربية من هذا، أين؟

ثم أين هي اللغة التي تخلو من صعوبات؟ إنّ في اللغات الإلصاقية agglutinative التي ليس فيها إلا الإلصاق كالتركية والكورية، ما يصعب حصره من الظواهر اللغوية التي إذا قيس بها الإعراب، كان أخف منها وطأة وأقوم قيلاً. ولكن تلك الظواهر الصعبة عند غير الناطقين بها تبدو سهلة يسيرة عند أبنائها، ولن يكون العرب الذين لم تلوّث العجمة واللحن ألسنتهم استثناء من هذه القاعدة.

الدليل الرابع – سقوط الحركة من شواهد فصيحة في الوصل :

استدلّ بعض الباحثين المعاصرين، ممن يقولون إنّ الإعراب كان مقصوراً على اللغة المشتركة، بعدد من الشواهد القرآنية والشعرية، على أنّ لهجات الحديث

والخطاب اليومي لم تكن معربة، وأنّ هذه الشواهد من آثار تلك اللهجات في العربية المشتركة. وقد شغلت هذه القضية أذهان بعض العلماء منذ القديم، وقد أورد السيوطي بعض هذه الشواهد(٤٦)، ونضيف إليها شواهد أخرى:

قرئت الآية ٦٧ من سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ﴾ بتسكين الراء في: يأمركم. وقرئت الآية ١٥٩ من سورة البقرة : ﴿وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ﴾، بتسكين النون في: يلعنهم. وقرئت الآية ٢٢٨ من سورة البقرة : ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ بتسكين التاء في: بعولتهنّ. وقرئت الآية ١٢٠ من سورة النساء: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ﴾ بتسكين الدال في: يعدهم. وقرئت الآية ٤٣ من سورة فاطر: ﴿ٱسۡتِكۡبَارًا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕ﴾ بتسكين الهمزة في: السيئ. وقرئت الآية ٢٢ من سورة النمل: ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ﴾ بتسكين الهمزة في: سبأ. وقال جرير:

سيروا بني العمّ، فالأهوازُ منزلكم ونهرُ تيرى فلا تعرفْكم بها العـَربُ

بتسكين الفاء في تعرفكم. أورد السيوطي بعض هذه الشواهد، ثم قال: «اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال أحدها: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، وقال (ابن مالك) إنّ أبا عمرو حكاه عن لغة تميم»(٤٧).

نقض الاستدلال :

١ – لا تصحّ نسبة إسقاط الحركة الإعرابية إلى تميم، فلهجتهم محفوظة بالقراءات القرآنية التي تمثلها وبالشعر وما اشتُق من أحكام نحوية تمثل كلامهم. وقد كان التميميون أشدّ من غيرهم في إقامة الإعراب والمحافظة عليه. فقد كان القوم يصرفون بعض الكلمات صرفاً إعرابياً تاماً، ونُقل عن غيرهم خلاف ذلك. فقد روي أنّ تميم كانت تصرف كلمة فُرادى، وتجمعها فرُادٌ، وفرُاداً، وفرُادٍ. وروي كذلك أنهم كانون يصرفون عكاظ وكلاء(٤٨). وهذا يدلّ على أصالة الإعراب في لهجتهم.

أما الشواهد القرآنية التي أوردناها فهي توقيفية؛ بمعنى أنه لا يجوز قياس غيرها عليها، ولا تجوز قراءة القرآن بإسقاط أية حركة إعرابية في القرآن كله، لم

يكن إسقاطها مروياً بالتواتر. **هذه واحدة**. وإسقاط الحركة هنا مقصود، لإحداث نبرعلى المقطع لإحداث دلالة بهذا النبر. خذ مثلاً الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تَذۡبَحُواْ بَقَرَةٗ﴾(٤٩)، بتسكين الراء في (يأمركم). فإنّ حذف ضمة الراء يؤدّي إلى إحداث نبر قوي، على المقطع الثاني الذي هو وسط الكلمة. وبهذا يتأتّى لنا معنى تداولي لا يمكن أن يتحقق بغير حذف الحركة، فكأنه قال: إنّ الله يأمركم أمراً محققاً لا خيار فيه. وهكذا في سائر الشواهد القرآنية، **هذه ثانية**. ولو كان حذف الحركة هو المقصود أو لو كان ذلك للتخفف كما قد يظنّ بعضهم، لكانت حركة الهمزة في الآية ٤٣ من سورة فاطر قد حذفت من كلمة: السيئ التي وردت مرتين في الآية. وهذه هي الآية الكريمة بتمامها: ﴿ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾، فقد حذفت كسرة السيئ الأولى، وبقيت ضمة الثانية. وقد كانت الأولى محل تركيز اقتضى رفع نبرها، فحذفت لأجل ذلك الكسرة. وإنما قلنا إنها كانت محل تركيز؛ لأنها تبيّن السبب الحقيقي لنفور الكافرين من رسالة النبي، صلوات الله وسلامه عليه. وأما كلمة السيئ الثانية فلم تكن محل تركيز؛ لأنها تكشف عن نتيجة نظيرتها الأولى. وقد اقتضى النصّ الكريم التركيز على ما من شأنه أن يكشف عن بواعث الكفر، وعدم التركيز على نتيجة هذه البواعث؛ لأنها نتيجة يفترض أنها معلومة للعقلاء، وبذلك يكون إسقاط الحركة قد أدى إلى إيصال هذا الهدف، **هذه ثالثة**.

أما الآية : ﴿وَجِئۡتُكَ مِن سَبَإِۭ بِنَبَإٖ يَقِينٍ﴾(٥٠)، فقد قرئت بحذف الكسرة من: سبأ، ولكنّ كلمة بنبأ لم تقرأ بحذف كسرتها. وليست التي حذفت كسرتها أوْلى بحذف الكسرة، من نظيرتها نبأ التي لم تحذف كسرتها. فلو كانت المسألة قياساً لكانت الكلمتان على درجة واحدة من هذا القياس، وذلك بأن تحذف الكسرة منهما جميعاً. لقد حذفت الكسرة من الكلمة الأولى؛ لأنّ هذا الحذف يُحْدث تركيزاً على كلمة سبأ، ليكون المعنى هكذا: إنني أتيتك من سبأ ذاتها لا من مكان آخر. ولو كانت حركة هذه الكلمة تسقط تخففاً من الإعراب لكانت الكلمة نفسها تحتمل سقوط هذه الحركة في الآية الكريمة ﴿لَقَدۡ كَانَ لِسَبَإٖ فِي مَسۡكَنِهِمۡ ءَايَةٞ﴾(٥١). فلماذا كان

الحذف هناك وامتنع هنا مع أنّ الكلمة واحدة؟ **هذه رابعة**. أما حذف الحركة الإعرابية من بيت الشعر فذلك لإقامة الوزن، ولا ينهض دليلاً على هذه القضية. **هذه خامسة**.

الدليل الرابع – وجود اللحن في مرحلة مبكرة جداً :

يعتمد كثيرون ممن ينفون الإعراب عن اللهجات المحكية في صدر الإسلام وما قبله على روايات جاءت فيها حركة إعرابية في غير موضعها الصحيح. ويستشهدون على ذلك بالحديث الشريف: أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ، في إشارة إلى ما كان قد وقع في لحن، مع حضور النبي، صلى الله عليه وآله وسلم. ويستشهدون بقول عمر بن الخطاب : «لحنكم أشدّ عليّ من سوء رميكم» لمن قالوا له : «إنّا قوم متعلمين يا أمير المؤمنين»، يعتذرون بذلك عن خطئهم في الرمي.

نقض الدليل والاستدلال:

١ – إنّ العلاقة بين وجود الإعراب، والوقوع في اللحن ليست علاقة سبب ونتيجة. ولكنّ أصحاب هذا الرأي يجعلون الخطأ نتيجة صعوبة الإعراب، وهم يستدلون على وجود اللحن بكون الكلام معرباً. ثم إنّ اللحن كما يكون في الإعراب يكون في غيره. ولو كان اللحن بسبب الثقل – إذن – لكانت كل لغة واجبة الاندثار؛ لأنّ في كل لغة مشكلات صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية بمقاديرلا تخفى على دارسي اللغات والعلوم اللسانية المختلفة.

٢ – إنّ استدلال القوم بحالات قليلة جداً فيه قدر كبير من المغالطة. هذا إذا صحّ أنّ هذه الحالات قد وقعت، فما بالك إذا كانت هذه المرويات أو أكثرها لا صلة لها بالصحة ولم تقع. فالحديث الذي استشهدوا به ليس له أصل بل هو موضوع قولاً واحداً. وقصة عمر لا يرويها أحد بسند فلا قيمة لها؛ ولهذا لا يصحّ الاعتماد عليها.

المبحث الخامس : الإعراب والتعدد اللهجي

من الطبيعيّ أن تتعدّد لهجات اللغة الواحدة، عندما تكون الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها هذه اللغة مترامية الأطراف كالجزيرة العربية. في هذه الأرض الواسعة بيئات حضرية، وأخرى بدوية. وما يعمل على تطوير الظواهر اللغوية هنا، قد لا يكون هو العامل نفسه الذي يعمل على تطويرها هناك. فقد يكون توخي السهولة في البيئة الحضرية، هو السبب الرئيس في إحداث تطور في لهجاتهم. وقد يكون اعتياد الخشونة هو السبب المباشر في إحداث تطور ظاهرةٍ ما – أو على الأقل – في التمسك بما جرت به ألسنة آبائهم وأجدادهم.

في كل الأحوال سيكون هذا التباين أساساً في التعدد اللهجي. ويعنينا من ذلك التعدد في إعراب المسألة الواحدة. إنّ أحد هذه الوجوه هو بالضرورة أصل سائر الوجوه. وهذا يمكن تحديده بمقتضى المعايير اللسانية الحديثة وبخاصة المعايير الصوتية. وما كان لأحد أن يفترض أنّ أحد هذه الوجوه هو الأصل إلا لكون هذه اللهجات تنتمي إلى أصل واحد، وذلك بمقتضى قانون انتماء الفروع إلى الأصل.

قد تحتفظ إحدى اللهجات بما لم يحتفظ به سائرها، فيكون هذا الذي احتفظت به هذه اللهجة دليلاً على أنه الأصل، ومثل هذا كثير في العربية. وممّا يمكن أن يستذكر في هذا المجال، الأثرُ الإعرابي لِـ(ما) تميمية وحجازية. فهي عند بني تميم حرف نفي لا غير؛ ولذلك يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً إذا كانت الجملة اسمية كما في : ما أحدٌ قائم، ويكون المبتدأ والخبر مرفوعين. ولكنها عند الحجازيين تعمل عمل (ليس) فيقولون ما أحدٌ قائماً. والأعجب من هذا أن بني تميم يعاملون (ليس) إذا كان خبرها مقترناً بـ(إلا)، معاملتهم لـ(ما) غير العاملة فيقولون: ليس الطيبُ إلا المسكُ. وهذا له دلالات بعيدة ينبغي أن ننظر إليها بعمق. وسنوضح ذلك بعد قليل، بإذن الله.

لم يستقرئ العلماء المتقدمون هذا التعدد اللهجي استقراءً يؤدي إلى فهم حقيقته التاريخية. وربما كان هذا التعدد غير واضح ولا جليّ حتى عند بعض أكابر العلماء،

فقد جاء في أمالي الزجاجي أنّ عيسى بن عمر – وهو من هو – سأل أبا عمرو بن العلاء: يا أبا عمرو، ما شيء بلغني عنك؟ قال: ما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز: ليس الطيبُ إلا المسكُ (برفع المسك). قال أبو عمرو: «نمت وأدلج الناس، ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب»، ثم التفت عيسى بن عمر لليزيدي وخلف الأحمر، وكانا موجودين، فقال لهما: «اذهبا إلى أبي مهدي (شاعر كان الناس يأخذون عنه لغة أهل الحجاز) فلقناه الرفع، فإنه لا يرفع، وإلى المنتجع التميمي (شاعر كانوا يأخذون عنه لغة تميم)، فلقناه النصبَ، فإنه لا ينصب»(٥٢). يدل ذلك على أنّ بني تميم كانوا يعاملون خبر(ليس) المقترن بـِ (إلا) معاملة (ما) الذي هو عندهم حرف نفي غير عامل. بهذا يتأتى لدينا مجموعة من الاستعمالات اللغوية عند العرب هي:

أولاً: إنّ (ما) حرف عامل عند الحجازيين، يُجرونه مُجرى (ليس) في العمل فيقولون: ما زيدٌ مجتهداً. والتفسير الصوتي لهذه المسألة مرتبط بعملية النسخ القائمة على إحداث مخالفةٍ صوتية في التركيب، مخالفةٍ بين حركة إعراب المبتدأ وحركة إعراب الخبر. ومن الضروريّ أن نتنبّه إلى أنّ العمليات الصوتية كالمماثلة والمخالفة، لا تكون بين الأصوات في الكلمات فقط، ولكنها تكون كذلك في التراكيب.

وليس من شك في أنّ المخالفة الصوتية في التركيب متصلة بالوظائف النحوية والدلالية، فكأنهم لما وجدوا أنّ ثمة اختلافاً يحدثه النسخ بين المبتدأ والخبر بـ(ما)، رأوا أن يخالفوا بينهما صوتياً بحركتين مختلفتين، فيكون الرفع لاسم (ما)، ويكون النصب لخبرها. وهذا تناسق بين المغايرة في المعنى والمغايرة الصوتية التابعة للمعنى.

ما أردته بوجود تباين بين المبتدأ والخبر من جرّاء عملية النسخ هو وجود وصف إخباري سالب، يجعل اجتماع المبتدأ والخبر في دلالة الجملة اجتماعاً سالباً، كيفَ قلّبته ونظرت فيه، كما في الآية الكريمة ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٥٣). فالعلاقة بين اسم (ما) هذا، وخبرها: بشراً علاقة سلب تنفي مضمون نسبتين

إحداهما: لغوية، تفهم من نفي نسبة المشار إليه (يوسف) إلى البشرية، باعتبار أنّ ما فيه من صفات الكمال والجمال ليس في سائر البشر. والأخرى: تداولية وليست لغوية، تهدف إلى نفي نسبة مضمون خبر ما - وهو الكينونة البشرية - إلى اسمها وهو يوسف، عليه السلام.

ليست هذه الدلالة التداولية من منطوق النص، ولكنها نتيجة منطقية له؛ إذ ما دام - عليه السلام - يملك ما لا يملكه سائر البشر، فهم لا يملكون ما يملكه، أي أنّ صلتهم به - بهذا الاعتبار - كما كانت صلته بهم بالاعتبار الأول، والصلتان سالبتان. ويكون المعنى المتحصل عليه من هذين النفيين (المنطوق والتداوليّ): ما هو من البشر، وما البشر منه.

ثانياً: إنّ ثمة تفسيراً صوتياً تركيبياً لعدم إعمال (ما) عند بني تميم؛ ففي قولهم: ما أحدٌ حاضرٌ، تطابقٌ بين حركتي المبتدأ والخبر، من حيث كونهما مرفوعين. فهما في ذلك كما كانا قبل دخول (ما) على البنية التقديرية: أحدٌ حاضرٌ.

إنّ اختيار التميميّين عدم إعمال (ما) قائم على فكرةٍ مؤداها أنّ المماثلة في حقيقتها صِبْغ لونيّ واحد، وأنه ما دام ركنا الجملة الاسمية متماثلين في كونهما قطبي عملية الإسناد، فلتكن (ما) غير عاملة على إحداث مخالفة بينهما حتى في الحركة الإعرابية. وبذلك يكون التزامهم بإهمال (ما) قائماً على المماثلة التركيبية.

ثالثاً: إنّ (ليس) حرف غير عامل عند بني تميم إذا اقترن خبره بـ(إلا)، كالعبارة التي وردت في النص الذي نقلناه: «ليس الطيبُ إلا المسكُ». والتفسير الصوتي لهذا الاستعمال واضح في كون حركة **الطيب، والمسك** واحدة هي الضمة. وهذه أيضاً مماثلة اختارها بنو تميم. إنها مماثلة صوتية تركيبية دون شك. أما اختيار الحجازيين نصبَ (المسك) فعلى أساس أنّ (ليس) عاملة، وأنها تبعاً لذلك أحدثت النسخ، فكانت المخالفة الصوتية الإعرابية.

ولما كانت الاستعمالات هذه كلها تنتمي إلى أصل واحد، باعتبارها تنوعات إعرابية لظاهرة النسخ، كان من الممكن إرجاع هذه الوجوه المتعددة من الإعراب إلى إعراب واحد، وتكون الوجوه الأخرى ممثلة لمراحل من التطور. إنّ إهمال (ما) هو أصل هذه الاستعمالات كلها لسبب بسيط، هو أنّ هذه الأداة دخلت على المبتدأ والخبر. وغرض هذه الأداة هو نفي مضمون الجملة. وهذا يتحقق بمجرد وجود (ما) في الجملة، من غير أن تكون عاملة.

أما النسخ الذي يتضمن المخالفة الصوتية التركيبية فلا شك أنه غرض لاحق. فلا يعقل أنه كان متزامناً مع نفي مضمون الجملة الذي يكفي للدلالة عليه وجودُ حرف النفي (ما) مهملاً غير عامل، والإهمال أسهل من الإعمال ففضلوه واختاروه. والسلوك البشري قائم على مثل هذا التطور الذي يتجه فيه السلوك البشري من البساطة إلى التركيب. ولن تكون اللغة مخالفة لما يجري به السلوك الإنساني؛ ذلك أنّ هدف اللغة أصلاً أن تعبر عن هذا السلوك.

وإذا أضفنا إلى ذلك أنّ المماثلة أقرب إلى أن تكون أصلاً بسبب عدم وجود تعدد في الحركة الإعرابية بين المبتدأ والخبر، وأنه لا يصار إلى المخالفة إلا على أعقاب المماثلة، تبين أنّ عدم إعمال (ما) هو الأصل التاريخي. ولمّا كان الأمر على هذا النحو فمن الصحيح أن نتصور بقاء بني تميم على أصل الاستعمال القديم، يُهملون (ما) فلا يُعملونها، وأنّ الحجازيين ذهبوا إلى إحداث النسخ بها، فأبقوا المبتدأ مرفوعاً (سماه النحاة : اسم «ما»)، ونصبوا الخبر (وسمّوه خبرها).

أما العمل الإعرابي لِـ(ليس) فإنّ له شأناً آخر، فقد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى أنّ (ليس) حرف بمنزلة (ما)[٥٤]. وهذا يعني أنّ العمل الإعرابي لها لا يتجاوز عمل (ما) غير العاملة. يؤيد هذا أنها وردت للنفي من غير الوظيفة التركيبية المعروفة – وهي رفع اسمها ونصب خبرها – وذلك في مثل: ليس خلَقَ اللهُ مثلَه؛ أي ما خلق الله مثله[٥٥].

ولما كان هذا الاستعمال أبسط استعمال لها فهذا يعني أنّ (ليس) في أصلها التاريخي القديم، حرف نفي غير عامل، ولم تكن لها الوظيفية التركيبية التي جعلت النحاة – فيما بعد – يجعلونها من أخوات (كان). ومعنى ذلك أنّ تطوراً طرأ على استعمالها، فصارت تنصب خبرها، وبقي رفع بني تميم لخبرها المقترن بإلا، مؤشراً قوياً على أصلها القديم الذي لم يكن فيه ما سُمّي فيما بعد خبراً لها منصوباً. أي أنّ عدم إعمال (ليس) عندما يكون خبرها مقترناً بـ (إلا) عند التميميين، من الرواسب الدالة على التاريخ القديم لهذا الاستعمال الذي لم تكن فيه ليس ناصبة للخبر.

المبحث السادس : تداخل الإعراب والبناء

الأصل في الحركة الإعرابية أن تظهر على آخر الكلمة المعربة. لكن قد يحول بينها وبين الظهور حائل في مبنى الكلمة أو في التركيب. أما الحائل الذي في مبنى الكلمة ففي مثل الفعل المضارع الذي ينتهي بألف، كما في : ينأى؛ إذ لا مجال أن تظهر الضمة أو الفتحة على الألف التي في آخره. والحائل الذي يحول بين الحركة والظهور حائل صوتي، فلا تظهر الحركة على الألف التي هي حركة أيضاً، ولكنها حركة طويلة كما هو معلوم.

لجأ النحاة إلى تقدير الحركة، فتصوروا أنّ الفعل مرفوع بضمة منع من ظهورها التعذر، وقالوا مثل ذلك في الفتحة التي هي علامة نصبه. وكتب النحو مليئة بمسائل النحو التقديري. ولا شك أنّ تقديرهم يعني أنّ هذا هو ما جرى به لسان العرب، أو ما يمكن أن يجري به لسانهم. ولا يعني تقديرهم شيئاً آخر غير هذين الاحتمالين.

إنّ هذين الاحتمالين لا يزيدان على أن يكونا فرضين. وحتى يكون ما افترضوه مقبولاً، لا بدّ أن يكون نطقه قابلاً للوقوع. والصحيح بمقتضى المعايير الصوتية أنه ليس من السهل تصور وقوع ما افترضوه. والذي نراه هو أنه ما دام اللسان لا يجري بمثل ما افترضوه وتصوروا وقوعه، فلا فائدة من افتراضه، وأنّ هذا لا يتعدى أن يكون رياضة ذهنية، ليس لها أثر كبير في الكشف عن النظام اللغوي؛ لأنّ الكشف عن هذا النظام لا يكون إلا إذا كان الولوج فيه، بافتراضات محتملة التصور في الواقع.

أما الحائل الذي في التركيب فمثل اشتغال الاسم المضاف إلى ياء المتكلم بهذه الياء، وإيثار إخفاء الضمة في الرفع، والفتحة في النصب، فيقولون: مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة. وهم يقصدون أنّ الياء تكون مسبوقة بحركة من جنسها وهي الكسرة، وأنّ اشتغال المحل بهذه الكسرة يجعل من الصعب نطق ضمة الرفع مع أنه ممكن. والحق أنه لا وجود لكسرة قبل ياء المتكلم.

أكثر العلماء من القول إنّ هذه المُعْربات باقية على حالها من الإعراب، كما كانت قبل إضافتها إلى ياء المتكلم، فكلمة **الكتاب** معربة مرفوعة في مثل قولنا: الكتاب مفيد، لكنها معربة مرفوعة بضمة مقدرة في مثل قولنا: هذا كتابي. وتقديرنا لوجود الضمة قبل ياء المتكلم في حالة الرفع يدل على عدة أمور، أولها: أنّ هذا التقدير يدل على أنّ الضمة كان لها وجود في حقبة تاريخية معينة، وأنّ النظام اللغوي يحتمله. وثانيها: أنّ وجود الضمة قبل الياء في: **كتابُي** يؤدي إلى ثقل في النطق، بسبب كون الضمة صوتاً خلفياً، وكون الياء صوتاً أمامياً. واجتماعهما دون فاصل يؤدي إلى ثقل نسبيّ في النطق، فأرادوا تجنّبه. وثالثها: أنّ تقدير وجود هذه الضمة يساعد على اطراد تفسير النظام الإعرابي في اللغة دون تكلف ولا تعسف.

صور من التداخل بين الإعراب والبناء:

لما كانت الحدود بين الإعراب والبناء ليست فاصلة في اللسان العربي، فقد وجد النحاة أنفسهم أمام قضية التصنيف التي ينبغي أن يُصار إليها. فمن المُعْرَب ما قد يتحول إلى مبنيّ، ومن المبنيّ ما قد يتحول إلى مُعْرَب. وبعض ما هو مُعْرَب يلحق بغير بابه من الإعراب. وهذا بيان ذلك:

أولاً - المُعرَبات المبنية:

قرّر النحاة بناء بعض المعربات لعدم ظهور الحركة الإعرابية على أواخرها. وصف المطرّزي عدم ظهور حركات الإعراب على أواخرها، بأنه **بناء عارض**[٥٦]. ووصف المرادي ما لا تظهر عليه الحركة الإعرابية بأنه **شبه مبني**[٥٧]. إلا أنه جعل الظروف المقطوعة عن الإضافة نحو: قبل وبعد، غير ذلك، فجعلها صنفاً آخر قال عنه: «ألا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: **قبلُ وبعدُ**»[٥٨]. وهذا يعني أنه لا يجعل هذه الظروف مبنية، ولا شبه مبنية. ولست أدري ماذا تكون في نظره إذا لم تكن معربة ولا مبنيّة ولا شبه مبنية.

أغلب النحاة على القول إنّ المنادى النكرة المقصودة والمنادى العلم مبنيان على ما يرفعان به في محل نصب. أما المضارع الذي تتصل به نون النسوة فمبني على السكون، والمضارع الذي تتصل به نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة مبني على الفتح.

ثمة مفارقة هائلة بين نظرتهم إلى مُعْرَب ومُعْرَب، لا بسبب أنّ اختلاف المُعْربات يقتضي اختلاف النظر، ولكن بسبب أنّ النظر لم يكن مطردًا في تحديد ما هو مُعْرب وما ليس مُعْرباً. انظر في الفعل المضارع الذي ينتهي بألف، مثل:**يأبى**، ولا تظهر الحركة على آخره، ويعدونه مع ذلك معرباً. ثم دقق النظر في رؤيتهم إلى ما يمكن أن تظهر عليه الحركة الإعرابية، ولكنها لا تظهر لعارض صوتي، ثم هم يعدونه مبنياً. فإذا كان الظرفان (قبل، وبعد) مبنيّيْن لعارض طارئ – وهو كونهما مقطوعين عن الإضافة – فمن باب أولى أن يكون الفعل الذي ينتهي بالألف : **يأبى** مبنيّاً؛ لأنّ عدم ظهور الحركة دائم وليس عارضاً. هذا إذا أخذنا برأيهم في تقسيم الكلم إلى معرب ومبني.

هذا التعامل مع المُعْربات على هذا النحو، فيه تناقض ناجم عن ازدواجية المعيار النظري. فقد كان عليهم أن يسلكوا أحد مسلكين حتى لا يناقضوا أنفسهم، **أوّلهما**: أن يجعلوا كل ما لا تظهر عليه الحركة الإعرابية مبنياً، قولاً واحداً، فيستوي بذلك المضارع الذي لا تظهر على آخره الحركة الإعرابية، لانتهائه بالألف، والمضارع الذي لا تظهر عليه حركة الإعراب؛ لكونه متصلاً بنون النسوة.

وثانيهما: أن يبحثوا عن سبب منطقي أدقّ مما قالوه، لتفسير عدم وجود الحركة الإعرابية الأصلية، على المضارع المتصل بنون النسوة، أو نون التوكيد؛ لأنّ تفسيرهم الذي قالوا به غير دقيق. ولست أشك في أنّ التفسير الصوتي أو التداولي أَقْوَمُ قيلاً. وهذا هو الذي سأبيّنه بعد قليل.

الذي أراه في هذه المسألة أنّه لا جدوى في أنْ تُصنّف في دائرة المعربات، الكلماتُ التي لا يمكن أن تظهر على أواخرها حركات الإعراب، كالمضارع الذي ينتهي بألف مثل **يأبى**، أو الاسم الذي ينتهي بألف مثل: **مصطفى**. فقد يقال: إنّ الدليل على كونهما معربين أنّ علامة الإعراب تظهر عليهما، عند إسناد الفعل إلى ضميري التثنية والجمع في مثل: يأبَيان، ويأبَوْن، وعند تثنية الاسم وجمعه فيقال: مصطفيان، مصطفَيَيْنِ، ومُصطَفَوْنَ، ومصطفيْنَ.

إذا قيل هذا فمن الحق أن نسألهم: ولماذا لم تعدّوا اسمَي الإشارة: **هذا وهذه**، واسمَي الوصل: **الذي والتي** من المعربات، ومثنى كل واحد منها تظهر عليه علامة الإعراب؟ ألسنا نقول: هذان وهذين؛ وهاتان وهاتين؛ واللذان واللذيْن؛ واللتان واللتين؟ هذا دليل على أنه لا يوجد منطق واحد منظم يحكم تصنيف الإعراب والبناء في الدرس النحوي، على الرغم مما نجده من عمق وإبداع في الدرس النحوي بعامة، بخاصة عند أكابر علماء القوم.

في مقابل ذلك، لا يحسن إخراج المضارع الذي تتصل به نون النسوة أو نون التوكيد من دائرة المُعْربات بدعوى أنّ حركة الإعراب لا تظهر على آخره. وهنا ينبغي أن نفرق بين ما لا تظهر عليه حركة الإعراب بإطلاق، بسبب عدم إمكان ذلك أو استساغته صوتياً، وما لا تظهر عليه الحركة تخفيفاً وتيسيراً فهذا لا علاقة بالبناء. ولا يحسن أن نصفه بأنه شبه مبني ولا بأنه مبني بناءً عارضاً.

ولنوضح ذلك في مثال نقدّمه ونقول فيه رأينا فنقول: إنّ الفعل **يكتبنَ** في جملة «الطالبات يكتبْنَ واجباتهن» مرفوع بضمة محذوفة تخفيفاً، والأصل: يكتُبُنَ، بضم الباء لا بتسكينها. وكذلك عندما يكون هذا الفعل منصوباً في مثل: لن يكتبْن، منصوب بفتحة محذوفة تخفيفاً، والأصل: لن يكْتُبَن، بفتح الباء.

وإنما صار العرب إلى حذفها؛ لأنّ في ذلك تخفيفاً من الطاقة الصوتية. فنطق الفعل مُعْرباً – كما هو أصله – أمرٌ ممكن. وإنما صاروا إلى هذا التسكين؛ لأنّ فيه تخفيفاً وتيسيراً، وتقليلاً من الطاقة الصوتية التي تبذل فيما لو نطقت الباء متحركة بالفتحة. وتمثيل ذلك في الكتابة الصوتية كما يأتي:

في حالة الرفع yak / tu / **bu** / na < yak / tub / na

في حالة النصب yak / tu / **ba** / na < yak / tub / na

أما المضارع المسند إلى المخاطَب المفرد الذي تتصل به نون التوكيد الثقيلة فما حذفت منه الضمة التي هي علامة الرفع إلا حرصاً على إزالة اللبس؛ ذلك أنهم

لو أبقوا الضمة فقالوا: لتَكتُبُنّ،عند مخاطبة المفرد لوقع لبس في جهة المخاطَب؛ إذ سيُظنّ أنّ المخاطَب هو جمع الذكور. الأصل إذن هو: لتكتبُنّ بضم الباء، فاستبدلوا بهذه الضمة فتحة حتى لا يُظنّ أنّ الخطاب موجه للجماعة فقالوا: **لتكتُبَنّ** بفتح الباء. والكتابة الصوتية توضح ذلك:

tak / tu / **ban** / na < tak / tu / **bun** / na

لكنّي أخشى أن يفهم من هذا أنّه حيث وجدت نون التوكيد، فالتفسير السابق ينطبق عليه. الأمر ليس كذلك بالتأكيد. فإذا نظرنا في فعل الأمر المؤكد بالنون المسند للمفرد، وجدنا السبب في بنائه على الفتح سبباً صوتياً خالصاً. فأصل الفعل: **اكتبَنّ** المؤكد بالنون الثقيلة هو: اكتبْ. فلما زادوا النون الثقيلة صار الفعل هكذا: اكتُبْنْن. وفي هذا من الثقل ما فيه. فكان التخفف من هذا الثقل بفتح آخر الفعل (الباء) فصار: **اكتُبَنّ**. والكتابة الصوتية تبيّن ذلك:

uk / tu / ban / na < uk / tubn / na

أما فعل الأمر المؤكد بنون التوكيد الخفيفة، فقد أصبح بعد زيادة النون هكذا: اكتُبْنْ. وفي هذا أيضاً ثقل لا يخفى في النطق. فصاروا إلى التخفف من ذلك ببناء الفعل على الفتح اكتُبَنْ، والكتابة الصوتية تبيّن ذلك:

uk / tu / ban < uk / tubn

وأما المنادى حين يكون علماً أو نكرة مقصودة فهو في الأصل مُعْرَب، كما في رجل، و زيد. ولذلك لا يحسن إخراجه من دائرة الإعراب بمجرّد عدم وجود علامة النصب، بحجة أنّ المنادى من المنصوبات. فزيدُ في جملة النداء «يا زيدُ» منادى.

رأينا في المسألة أنّ زيداً معرب في كل حالاته. وكونه مُعْرباً لا يلزمنا أن نقول إنه مبني في محل نصب. فهو معرب باعتبار ما يعرض له من حركات إعرابية في السياقات المختلفة. وهو مُعْرب – في نظرنا – وهو منادى، وحركة آخره الضمة. وقد اختار العرب الضمة هنا عن قصد. اختاروها ابتداءً، ولم يستبدلوها بالفتحة

التي هي علامة النصب. بعبارة أخرى، إنّ نصب المنادى في هذه الحالة ليس ضربة لازب كما ظنّ النحاة.

صحيح أنّ المنادى المضاف والنكرة غير المقصودة منصوبان. ولكنّ هذا لا يعني أنّ كل منادى يجب أن يكون منصوباً. لقد اختار العرب الضمة للنكرة المقصودة المفرد لسببين، أولهما نحويّ، وهو الدلالة على ركنية المنادى، وثانيهما تداوليّ، وهو قصدُ المتكلم تقريبُ المنادى منه حقيقة أو مجازاً. أما الحقيقة فبكونه قريباً منه مكاناً. ولذلك تنادي الرجل القريب منك مكاناً حتى وإن كنت لا تعرفه بقولك: يا رجلُ.

وأما المجاز فبكونه قريباً منه مكانة؛ أي بكونه قريباً من نفسه. ولذلك تكون علامة إعراب العلم المنادى هي الضمة؛ لأنك تنادي الشخص الذي تعرفه، والمعرفة قربُ منزلة اجتماعية، حتى وإن لم يكن فيها قربُ مكانة شخصية. وهذا يعني أنّ المخصوص بهذه الدلالة جدير أن يأخذ علامة الركنية التي هي الضمة. إذن، يكفي أن نعرف أنه منادى، وأنّ الضمة تشير إلى أنّك تُنَزّل هذا المنادى منزلة القريب منك. فالمنادى هنا ركن، ولذلك أعطي علامة الركنية وهي الضمة.

ثانياً – المبنيات المعربة :

الأصل في المبنيّ أنه محصور في دائرته التي لا تعتريها تغيرات مرتبطة بتغير العوامل الإعرابية، والأصل فيه أنّ حركة آخره ثابتة حقيقة أو حكماً. فالثابتة حقيقة في مثل ثبوت الألف في آخر اسم الإشارة (هذا). وأرجو أن أؤكد أنّ الألف ليست مبنية على السكون كما يقول النحاة، فليس من سكون – على الإطلاق – على أواخر الحركات الطويلة أو ما كانوا يسمونه حروف المدّ. هذه حقيقة صوتية. إذا قيل إنّ هذا مجرّد تقدير قلنا: لا قيمة للتقدير إذا لم يوافق الواقع، أو يواقع التاريخ.

أما ثبوت الحركة حكماً فبسبب أنها لا تقبل التغير بتغير العوامل الإعرابية. ولذلك قالوا: ما دامت حركة المبنيات لا تخضع للعوامل فهي نحوياً في حكم الثابت

حتى لو تغيرت، كما في حركة الضمير في: عليهِ، والأصل: عليهُ؛ لأنّ تغيرها ليس ناجماً عن أثر عامل إعرابي. وما دام الأمر كذلك، فالأصل ثابت نحوياً، والفرع ثابت كذلك. ورد في العربية مبنيات، أخرجت من دائرة البناء إلى الإعراب. يظهر هذا في عدة أسماء، هي:

١ – إعراب اسم الإشارة «المثنى» :

أسماء الإشارة مبنية إفراداً وجمعاً. فهذا، وهذه، وهؤلاء، وأولئك، كلها مبنية، والسبب كما هو معلوم أنّ الحركة الإعرابية التي يستدعيها العامل لا تظهر على أواخرها. لكنّ مثنى اسمي الإشارة: هذا وهذه معرب، فهو يرفع بالألف، وينصب ويجرّ بالياء المسبوقة بفتحة، فنقول: هذان شاعران، وهاتان شاعرتان، والتقيت هذين الشاعرين، وهاتين الشاعرتين. وهذه لا شك مفارقة تستدعي الوقوف بسبب وقوع الإعراب والبناء على اسم واحد.

يدل ذلك على مرحلة تاريخية كان الإعراب فيها أوسع مما صار إليه أمره الذي نعرفه. الأصل التاريخيّ لمثنى هذين الاسمين هو لزومه الألفَ رفعاً، ونصباً، وجراً. ويمكن الاستدلال على ذلك بدليل تطوريّ وآخر لغويّ. وهذان الدليلان هما:

(أ) **الدليل التطوريّ**: الأصل التاريخي الأقدم للمثنى في العربية هو لزوم الألف في الحالات الثلاث؛ لأنّ هذا اللزوم هو الأسهل والأيسر، وهو الأنسب لتفكير الناس في مراحل متقدمة من تاريخ حياتهم؛ إذ إنّ كل شيء كان يتسم بالبساطة والسهولة. ومن طبائع اللغة أن تكون على قدر من البساطة وعدم التركيب في مراحل طفولتها الأولى. وقد أخذ مُثنى هذين الاسمين حكم المثنى، فالتزموا بضبط واحد للمثنى وما ألحق به.

(ب) **الدليل اللغويّ**: وجود رسوبيات تثبت أنّ إلزام مثنى اسم الإشارة الألفَ: رفعاً ونصباً وجراً، كان أمراً واقعاً، فقد قرأ نافع «إنّ هذان لساحران»[٥٩].

لكنّ لزوم الألف لمثنى هذين الاسمين في حالات الإعراب الثلاث لا يعني أنّ سائر الكلام لم يكن معرباً في تلك المرحلة. ولكنه يعني أنّ الإعراب الكامل لم يكن

يشمل المثنى في تلك المرحلة، وأنّ الإعراب الكامل كان، أو كاد يكون مقتصراً على الأسماء المفردة الصحيحة الآخر، وأنّ الإعراب الكامل لمثنى اسمَي الإشارة كان أمراً لاحقاً تاريخياً. على كل حال، تظهر مفارقة في هذا الشأن، وهي عدم التمييز بين حالتي النصب والجر في ضبط المثنى (وكذلك جمع المذكر السالم)، من حيث الحركة الإعرابية. تقول: رأيت الصديقين، ومررت بالصديقين. فلا فرق بين حركة المفعول به، والاسم المجرور، من حيث إنّ حركة إعرابهما واحدة هي الياء نصف الحركة المسبوقة بفتحة.

هو اختصار على كل حال، لكنه لم يكن من قبيل اختصار علامتي الإعراب إلى علامة واحدة؛ لأنه لو كان كذلك لكان هذا يعني أنّ وجود حركتين إحداهما لنصب المثنى والأخرى لجرّه هو الأصل. ولكان يعني أيضاً، أنهم آثروا التخفف من إحدى الحركتين، فانتهوا إلى حركة واحدة في حالتي النصب والجرّ. الأمر لم يكن كذلك، وإن كان في المحصلة النهائية اختصاراً. فالصحيح هو أنهم عندما انتقلوا من المرحلة التي كانوا يلزمون فيها المثنى الألفَ رفعاً ونصباً وجراً، إلى الإعراب الكامل قصدوا ابتداءً، أن يكون للمثنى علامة واحدة للنصب والجر على سبيل الاختصار. فلم يضعوا حركتين ثم اختصروهما إلى واحدة، ولكنهم وضعوا حركة واحدة لنصب المثنى وجرّه.

١ - إعراب اسم الوصل المثنى:

من المعلوم أنّ اسمي الوصل: **الذي والتي** مبنيان في حالة الإفراد معربان عند تثنيتهما، فنقول: الكتابان اللذان قرأتهما مفيدان، وأفدتُ كثيراً من الكتابين اللذين قرأتهما، واستحسنت تعليق الفتاتين اللتين كانتا تتكلمان.

عند النظر في رواسب الاسم الموصول المذكر، نقرأ فيها تاريخ هذا الاسم. وقد ورد كثيرٌ من اللهجات التي تعطينا معلومات زاخرة عما خفي من هذا التاريخ. من الواضح أنّ هذا الاسم مركب من شقين هما (ال) و (ذي). ولا شكّ أنّ هذا التركيب يحتاج إلى توضيح في أربع مسائل، **أولاها**: أنّ أصل الشق الثاني من

الاسم الموصول هو (ذو)، بدليل ما ورد فيه من رسوبيات، فقد قال سنان بن الفحل الطائي:

فــإنّ الـمـاء مــاء أبــي وجـدّي　　　وبئري ذو حفرت وذو طويتُ

يقصد: الذي حفرتُ والذي طويت. ثم صاروا بعد ذلك إلى استبدال الياء بالواو.

وثانيتها: أنّ الشق الثاني هو الأصل، وأنّ الشق الأول يشير إلى إسقاط الاسم الذي كان يتوسط بين الشقين عند الاستعمال، فالتركيب الذي يتكون من «الرجل الذي» في جملة : الرجل ذو رأيته مثلاً، تطورعلى هذا النحو:

ال + رجل + ذو > ال + × + ذو > الْ + ذي > ال + ل + ذي (الذي)

وإنما صاروا إلى تشديد اللام في المرحلة الأخيرة، لأنّ في هذا التشديد إظهاراً للام.

وثالثتها: الدليل على أنّ (ال) تعمل عمل الوصل هو أنه ظل ماثلاً في أذهان العرب حتى بعد الإسلام، بل في استعمالاتنا إلى الآن، أنّ (ال) تستعمل في الوصل وعلى ذلك قال الفرزدق[٦٠].

ما أنت بالحَكمِ التُرْضى حُكومتُه　　　ولا الأصيلِ، ولا ذي الرأيِ والجدلِ

ورابعتها: ورد أنّ بعض العرب كانوا يقولون (الذون)، وبه جاء قول أبي حرب الأعلم، وهو شاعر جاهلي[٦١].

نحنُ الّذونَ صَبّحوا الصباحا　　　يَـومَ الـنُّخَيْل غـارةً مِلحاحا

هذا يعني أنّ الاسم الموصول، كان في مرحلة متقدمة، يعرب كما يعرب جمع المذكر السالم. وقد وضع النحاة مصطلح: الملحق بجمع المذكر السالم، ليتفق ذلك مع قاعدتهم التي تقصر جمع المذكر السالم على ما كان وصفاً مثل: مؤمن > مؤمنون.

من الواضح أنه في المرحلة التي أتحدث عنها لم يكن جمع المذكر السالم مقصوراً على الوصف، بدليل هذا الذي رأيناه في (الذون) في قول الشاعر.

٣ - إعراب اسم الاستفهام (مَن) :

من المعلوم أنّ اسم الاستفهام (مَن) مبني على السكون. وقد طوّعه العرب للإعراب تطويعاً عجيباً. ذكر سيبويه أنّك تثنّي (مَن)؛ إذا قيل: رأيت رجلين، قلت: مَنَيْن؟ ويقال: أتاني رجلان، فتقول: مَنان؟ وأتاني رجال فتقول: مَنون؟ وإذا قال: رأيت رجالاً، قلت: مَنين؟ وإن قال: رأيت امرأة، قلت: مَنَهْ؟ وإن قال: رأيت امرأتين قلت: مَنَتَيْنْ (بتسكين النون في هذه). فإن قال: رأيت نساء، قلت: مَناتْ (بتسكين النون أيضاً). ويقال: أتاني رجل، فتقول: مَنو؟ ويقال: مررت برجل، فتقول: مَني؟(٦٢). ثم أورد سيبويه بيتاً لسمير بن الحارث وهو:

أَتَـوْا نـاري فقلتُ: مَنونَ أنتمْ ؟ فقالوا: الجنُّ، قلت: عِموا ظلاما

يقول سيبويه بعد ذلك: «وزعم الخليل أنّ: مَنَهْ، ومَنَتَيْنْ، ومناتْ، ومنينْ، كل هذا في الصلة، مُسَكن النون»(٦٣). هذه الحالة من الرواسب الإعرابية التي تدل على مرحلة تاريخية كانت فيها دائرة الإعراب أوسع مما هي عليه الآن. ثم صاروا بعد ذلك إلى تجميده على حالة واحدة. وكان هذا مسوّغاً في نظر النحاة لإدخاله في دائرة البناء.

ثالثاً - الملحق بالمُعرَب:

ظاهرة التباين في إعراب بعض الكلم، أمرٌ واضح في العربية. وقد وضع النحاة أيديهم على ظاهرة التباين هذه من غير أن يصفوها بهذا الوصف. فقد سمّوْا ما فيه تباين إعرابي: **الملحقات:** الملحق بالمثنى، والملحق بجمع المذكر السالم، والملحق بجمع المؤنث السالم. ولا شك أنّ إعراب الملحقات يُمثل صورة من صور التطور النحوي المبني على استثمار الإمكانات الصوتية.

يمكن تقسيم الملحقات إلى فئتين، **أولاهما** تتمثل في أنّ الكلمة الملحقة تستدعي إعرابين في سياقين مختلفين. وهذا واضح في (كلا، وكلتا) الملحقين بالمثنى، فهما يلزمان الألف رفعاً ونصباً وجراً، عند إضافتهما إلى الاسم الظاهر (غير الضمير) فتقول: جاء كلا الرجلين، ورأيت كلتا المرأتين، وسلمت على كلا الرجلين وكلتا

المرأتين. وقد ذهب النحاة إلى تقدير حركات الرفع والنصب والجر على الألف. ولكني أؤكد مرة أخرى أنّ وجود هذه الحركات غير مُتَصَوّر نطقياً. ولهذا كان افتراضهم وتصورهم غير عمليّيْن.

أما الإعراب الثاني لهذه الفئة فيتمثل في إعرابهما بالحروف: الألف في حالة الرفع، والياء المفتوح ما قبلها نصباً وجراً فتقول: عندي كتابان كلاهما مفيد، وقرأت الكتابين كليهما، واستمعت إلى السيدتين كلتيهما.

والفئة الثانية : تتمثل في أنّ الكلمة الواحدة من الملحقات تعرب إعراباً أقل ما يقال فيه بحسب المنهج التراثيّ في النحو هو أنه على غير القاعدة، بل هو شاذ. وبيان ذلك في أنّ الملحقات بجمع المذكر السالم، تُجمعُ هذا الجمعَ وتعربُ إعرابَه، مع أنّ شروط هذا الجمع غير متوافرة فيها. فجمع المذكر السالم، ينبغي أن يكون وصفاً كما وضحنا. أما الملحقات بهذا الجمع فليست كذلك، كما هو الحال في : مئون (جمع: مئة)، وأرَضون، وسنون، وثُبون (جمع: ثبة جماعة أو فئة). وتنصب وتجرّ فيقال: مئين وأرَضين، وسنين، وثُبين.

نقول في هذه الملحقات ما قلناه في إعراب اسم الاستفهام (مَن) الذي وضحناه عند الحديث عن إعراب هذا الاسم: إنّ الإعراب كان أوسع دائرة مما هو عليه الآن. ونجد شواهد من الرواسب التاريخية التي تدل على ذلك. وليس من قبيل الاعتساف في الحكم أن أقول إنّ في كل باب من أبواب النحو ما يدل على تاريخ الظاهرة أو الظواهر التي يتضمنها كل باب، ولكنها بحاجة إلى من يقرؤها بعمق وإمعان.

المبحث السابع : الإعراب في الموازين الصوتية الفيزيائية

ثمة مقولة شائعة عند النحويين واللغويين العرب، ملخصها أنّ الضمة أصعب الحركات في النطق، تليها الكسرة، ثم الفتحة. وقد بنوْا على ذلك تفسيراتٍ لبعض مسائل الصرف، بخاصة الإعلال.

لقد بَنَوْا مقولتهم هذه على التأمل الذاتي. ومما يدعو إلى الإعجاب والذهول حقاً، أنّ قياس الحركات الثلاث على أدق الأجهزة والبرامج الصوتية المحوسبة، ومنها برنامج CSL يثبت ذلك إثباتاً قاطعاً. لقد قِستُ زمن تردد كل واحدة من هذه الحركات، وطاقتها، وتوزيع الطاقة، ومقدار ضغطها، وتوزيع الضغط، فتبيّنت صحة الترتيب الذي ذكروه.

أولاً - زمن تردد الحركات الإعرابية:

تبيّن من القيم الرقمية، لزمن تردد الحركات الإعرابية الثلاث التي حصلنا عليها باستخدام برنامج CSL الحاسوبي، أنّ زمن تردّد الضمة أعلى من زمن تردد الحركتين الأخريين، فقد بلغ ٠,١١٥ من الثانية، يليها في ذلك الكسرة التي بلغ زمن ترددها ٠,١١٢/ ث. أما زمن تردد الفتحة فهو الأدنى، فقد بلغ ٠,٠٩٩/ ث. انظر الجدول (١).

الجدول (١)

زمن تردد حركات الإعراب

حركات الإعراب	زمن التردد (م / ث)
الضمة	٠,١١٥
الكسرة	٠,١١٢
الفتحة	٠,٠٩٩

يلاحظ على هذه الأرقام عدة أمور ينبغي أن نستجلي حقيقتها، **أولها:** أنّ تردد الضمة يستغرق وقتاً أطول من الحركتين الأخريين. هذا المؤشر يكفي في بعض

السياقات للدلالة على زيادة زمن إنتاج الضمة. وهذا يعني مبدئياً أنّ في إنتاج الضمة ما يمكن ملاحظته من زيادة على إنتاج الحركتين الأخريين. ويعني كذلك أنّ هذه الحركة الأطول في زمن التردد، والأقوى في الجهد، تناسب ما هو أظهر من غيره في التركيب. وكيف لا يكون الإسناد أظهر من غيره من مكوّنات الجملة، وهو الذي عليه مدار التركيب؟ لذلك كانت الضمة أنسب من غيرها لمصاحبة الركن الإسنادي.

وثانيها: على الرغم من كون زمن تردد الضمة أطول من زمن تردد الحركتين الأخريين، فإنّ الفرق في زمن التردد بينها وبين الكسرة ليس كبيرًا، فزمن تردد الضمة، كما قلنا هو ٠,١١٥/ ث، وزمن تردد الكسرة هو ٠,١١٢/ ث. فهما متقاربان، والتفاوت بينهما ضئيل ولكنه موجود. إنّ الجهد في نطق الضمة أكبر، من الجهد في نطق الكسرة. فالضمة تحتاج إلى ردّ اللسان إلى أقصى الخلف، بحيث يرتفع اللسان مع انكماش عامة سطحه وتقعّر وسطه مع تدوير الشفتين. وأما الكسرة فعند نطقها يرتفع اللسان في الأمام باتجاه منطقة الغار ويتوتر سطح اللسان.

وثالثها: إنّ الفارق واضح بين زمن تردد الفتحة، وزمن تردد الحركتين الأخريين؛ لأنّ الجهد المبذول في نطق الفتحة أقل من الجهد المبذول في نطق الحركتين الأخريين. وهذا دليل على أنّ الفتحة أخفّ الحركات وأسرعها. لذلك كان من المنطقيّ أن تكون مميزاً نحوياً للأساليب الإفصاحية، كالتحذير والإغراء؛ لأنها تحتاج إلى سرعة في الأداء.

ومن الطبيعيّ أن تكون الفتحة مميزاً نحوياً **للمفعول الركنيّ** في الجملة، كالمفعول به الذي لا يمكن الاستغناء عنه بحذفه كقولك: ضرب زيدٌ عمراً. فلا يمكن حذف المفعول به والاكتفاء بالفاعل؛ إذ تصبح الجملة ناقصة بهذا الحذف. فالمفعول به يمكن أن يكون ركناً، كما في المثال الذي ذكرته وقد لا يكون، يحذف لأنه ليس محلّ تركيز، مثل قول من يسألك: هل أكلت؟ هل شربت؟ فتقول له: أكلت وشربت، بحذف المفعول به في هذه الجمل الأربع. ولما كان المفعول به قابلاً أن يكون ركناً وألا يكون، فقد جعلوا له علامة مخالفة للفاعل الذي لا يقبل إلا أن يكون ركناً.

ثانياً – الترددان الأول والثاني:

قد تكون العلاقة عكسية بين زمن التردد، ومعدل الترددين الأول والثاني للصوت اللغوي. وساعتئذ يقلّ معدل الترددين الأول والثاني إذا زاد زمن التردد. وقد تكون العلاقة طردية بينهما فيزداد معدل الترددين كلما زاد زمن التردد. على كل الأحوال يُظهر الجدول (٢) العلاقة بين زمن تردد حركات الإعراب، ومعدل هذين الترددين. لننظر في الجدول (٢).

الجدول (٢)

العلاقة بين زمن التردد ومعدل الترددين ١ و ٢

الحركة	زمن التردد	التردد ١ (هيرتز)	التردد ٢ (هيرتز)	المعدل (هيرتز)
الضمة	٠,١١٥	٢٩٧	٨٠٦	٥٥١,٥
الكسرة	٠,١١٢	٣٠٧	٢٠٣٧	١١٧٢
الفتحة	٠,٠٩٩	٦٢٩	١٣٤٤	٩٨٦,٥

يظهر من استقراء هذا الجدول أنّ ثمة علاقتين، إحداهما طردية والأخرى عكسية. أما العلاقة الطردية فتكون بين زمن تردد الحركتين الأماميتين (الفتحة والكسرة)، ومعدل الترددين الأول والثاني لهما. فزمن تردد الفتحة أقل من زمن الكسرة. ومعدل الترددين الأول والثاني للفتحة أقل من معدل ترددي الكسرة. وهذا موضح في ما هو آت:

	الحركة الأمامية	زمن التردد	معدل الترددين
	الكسرة	أعلى من الفتحة	أعلى من الفتحة
تبعًا لذلك:	الفتحة	أدنى من الكسرة	أدنى من الكسرة

أما الضمة وهي حركة خلفية فالعلاقة بين زمن ترددها ومعدّل تردديها علاقة عكسية؛ فزمن ترددها أطول من زمن تردد كل واحدة من الحركتين الأماميتين: الكسرة والفتحة. ولكنّ معدّل تردّديها أقل من معدل تردّدي كل واحدة من تينك الحركتين. وارتفاع زمن تردد الحركات الخلفية كلها أعلى من زمن تردد الحركات الأمامية. ويمكن توضيح العلاقة بين هذه الحركات الثلاث على النحو الآتي:

	الحركة	زمـن التردد	معدل الترددين
	الخلفية	أعلى من الأمامية	أدنى من الأمامية
تبعًا لذلك:	الأمامية	أدنى من الخلفية	أعلى من الخلفية

ليست المشكلة في تفسير العلاقة الطردية؛ أي عندما تؤدي الزيادة إلى زيادة، أو عندما يؤدي النقص إلى نقص. ولكن المشكلة في تفسير زيادة زمن التردد التي ترتبط بقلة التردد. هذا أمر واضح في نطق الضمة وواو المدّ. فالثقل فيهما يكون نتيجة العلاقة العكسية بين الزمن ومقدار الترددين الأول والثاني. وبيان ذلك أنه عندما يطول زمن التردد، مع كون معدل الترددين أدنى، فهذا يعني أنّ نصيب الجزء الواحد من الثانية من عدد الترددات سيكون أقل. وهذا هو حال الضمة.

الأساس في إنتاج الحركات أنه كلما كان نصيب الجزء الواحد من الثانية، من الترددين الأول والثاني أقل، اتسعت الفجوة بين الوحدات الزمنية الخاصة بالتردد. والفجوة هذه من أهم أسباب الثقل في النطق. هكذا يظهر الثقل النسبي لنطق الضمة؛ فنصيب الجزء الواحد من الثانية من زمن تردد الضمة هو ٦ هيرتز.

تجيء الكسرة بعد ذلك، فنصيب الجزء الواحد من الثانية من زمن ترددها، من هيرتزات معدل الترددين هو ١٠ هيرتز. وتأتي بعد ذلك الفتحة التي يكون نصيب الجزء الواحد من الثانية، من زمن ترددها، من هيرتزات معدل الترددين هو ١١ هيرتز تقريباً. وهذا هو الذي يفسّر لنا التدرج في ثقل حركات الإعراب الثلاث.

ثالثاً – الطاقة الصوتية للحركات الإعرابية:

يشمل الحديث عن الطاقة الصوتية للحركات الإعرابية: مقدار طاقة كل واحدة منها، وتوزيع الطاقة في القناة الصوتية.

١ – مقادير الطاقة:

يدل الجدول (٣) أنّ طاقة الضمة وصلت إلى ٦٩,٧٥ ديسيبل، تليها الكسرة التي بلغت طاقتها ٦٦,٢٥ ديسيبل، ثم الفتحة التي انخفضت إلى ٦٥,٣٣ ديسيبل. انظر إلى الجدول المذكور.

الجدول (٣)

الطاقة الصوتية لحركات الإعراب

حركات الإعراب	الطاقة (ديسيبل)
الضمة	٦٩,٧٥
الكسرة	٦٦,٢٥
الفتحة	٦٥,٣٣

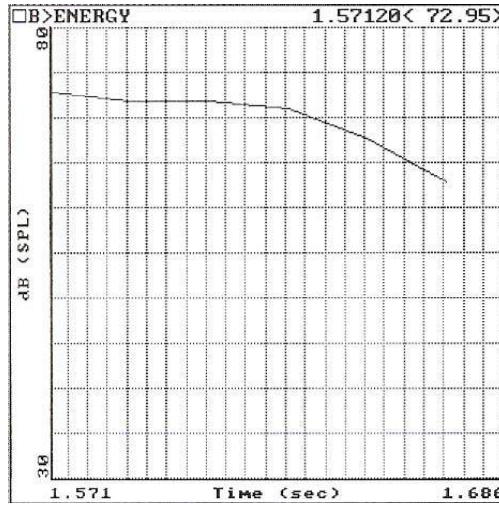
٢ – توزيع الطاقة الصوتية:

عند النظر في الرسوم البيانية التي تمثل توزيع الطاقة في القناة الصوتية، يتبيّن أنّ الفراغ الذي تنتشر فيها الطاقة الصوتية، عند نطق الضمة هي الأوسع بين الحركات الثلاث؛ إذ يبدأ مؤشر الطاقة مرتفعاً جداً في البداية. ويسير المؤشر في خط شبه مستقيم، حتى منتصف خط السينات، ثم ينحدر انحداراً غير حادّ. وهذا كله يمثل توزيع الطاقة التي تسير في المنطقة الممتدة من البداية، إلى ما قبل منتصف الحجرة الفموية، ويكون ذلك بمقادير متساوية تقريباً، ثم ينحدر المؤشر

بعد ذلك، ليفيد أنّ توزيع الطاقة تقل مقاديره بعد ذلك، بسبب اتساع القناة الصوتية في آخر مراحل إنتاج الضمة. الشكل (١) يوضح ذلك.

الشكل (١)

توزيع طاقة الضمة



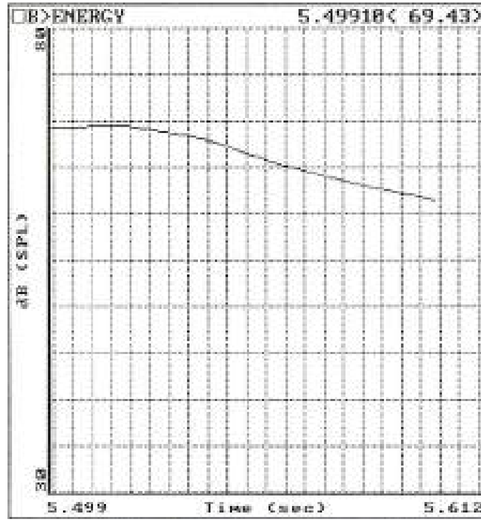
وما كانت مقادير التوزيع متساوية في الشطر الأول، إلا بسبب أنّ الضمة حركة خلفية، وأنّ الجهد الذي يبذله اللسان في الانكماش، والتأخر، والارتفاع، والتقعر، يحتاج إلى قدر أكبر من الطاقة، وأنّ أيّ تقليل في توزيع الطاقة في الجزء الخلفي، سيضعف الضمة. هذا الإجراء الصوتي يمثل حصراً للطاقة. والحصر على هذا النحو يؤدي إلى أمرين: أولهما زيادة درجة الوضوح السمعي sonority للضمة، على درجة وضوح الحركتين الأخريين. وثانيهما الصعوبة النسبية في النطق، الناجمة عن حصر الطاقة في هذه المنطقة.

يُظهر الشكل (٢) أنّ الفراغ الذي تنتشر فيه الطاقة الصوتية للكسرة، أضيق من الفراغ الذي تنتشر فيه الضمة؛ ذلك أنّ اللسان عند نطق الكسرة، يرتفع باتجاه

الحنك الصلب، حتى تكون المسافة بين سطح اللسان والمنطقة المحاذية له من الغار، ضيقة نسبياً. ولا يسير مؤشر الطاقة في خط مستقيم، بل تراه ينحدر انحداراً متدرجاً غير حادّ. انظر الشكل (٢).

الشكل (٢)

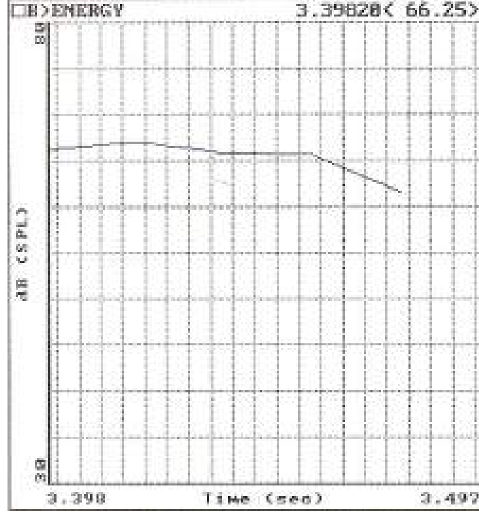
توزيع طاقة الكسرة



أما الفتحة المنعزلة فيكاد مؤشر توزيع طاقتها في الشكل (٣) يسير مستقيماً؛ مما يدل على أنّ توزيع الطاقة في المناطق المتجاورة في المساحة المخصصة لها، تكاد تكون متساوية. وهذا كله يجعل الحركة أكثر توازناً في توزيع الطاقة، بين البداية والنهاية، من الحركتين الأخريين في العملية النطقية. وقد يلاحظ هذا بالتأمل؛ ذلك أننا عندما ننطق الكسرة نجد المناطق المتجاورة في القناة الصوتية تكاد تكون متقاربة الأبعاد العمودية. وهذا يؤدي إلى أن تكون الفروق ضئيلة بين هذه المناطق. وهذا واضح في الشكل (٣).

الشكل (٣)

توزيع طاقة الفتحة



٣ - دفق الموجات الصوتية:

دفق الموجات الصوتية هو مقدار التتابع الذي تنطلق فيه الموجات الصوتية، والسرعة هي التي تمثل هذا التتابع. يسمى دفق الموجات الصوتية في الإنجليزية waterflow، وهو من الموضوعات التي تطور تمثيلها، في الأجهزة الصوتية المحوسبة، في رسومات بيانية على أنحاء متعددة. وكان أحدث نظام رسم بياني لها ذلك الرسم الذي يُظهر دفقها في تموجات، تمثل خطوط الارتفاع والتدفق؛ بحيث يظهر في كل تموّج أعلى نقطة يصل إليها الدفق، وأدنى نقطة يصل إليها، وكيفية انحداره إلى النقطة الأدنى. وقد أظهرت صور الدفق للحركات الثلاث أموراً كثيرة سنتحدث عنها. وهذا بيان ذلك.

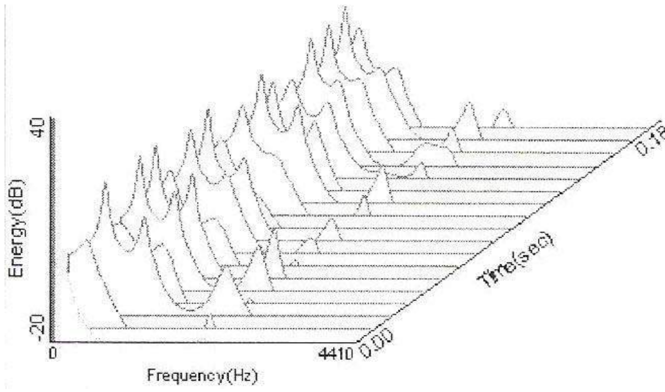
الدفق في الضمة:

يمثل الرسم الذبذبي في الشكل (٤) دفق الموجات الصوتية للضمة. ولا بدّ من الوقوف عند القمم التي يصل إليها الدفق، والمنخفضات التي تنتهي إليها، لنعرف

حقيقة هذا الدفق، وكيف يمثل ما يحدث في عملية النطق تمثيلاً دقيقاً. فلننظر فيه لنتبيّن خصائص هذا الدفق.

الشكل (٤)

دفق الموجات الصوتية في الضمة



يظهرفي الرسم خمسة أمور تمثل دفق الموجات، وما تدل عليه من خصائص نطقية، **أولها:** علوّ القمة التي تصل إليها الموجات، في أول دفق لها مما يدل على وجود شدة في هذا الدفق، ثم ينحدر نحو الأسفل بسرعة شديدة؛ بحيث إنه بمجرد أن يصل هذا الدفق إلى مرتقاه، لا يتلبّث طويلاً فينحدر بشدة. **وثانيها:** أنّ القمة الأولى تتكرر في قِمَم أخرى على الخط نفسه، تكاد تكون كلها على ارتفاع واحد حتى النهاية. والفروق بين قمة وأخرى على الخط ليست كبيرة. وهذا يعني أنّ مراحل إنتاج الضمة فيها تقارب في حدة الدفق. **وثالثها:** نشوء قمم حادة موازية لتلك التي وصل إليها الدفق الأول، **ورابعها:** أنّ القمم التي وصل إليها الدفق الثاني متقاربة في الارتفاع هي الأخرى، فالفروق بينها ليست كبيرة، **وخامسها:** أنّ الفرق بين القمم في الخطين ليس كبيراً كذلك.

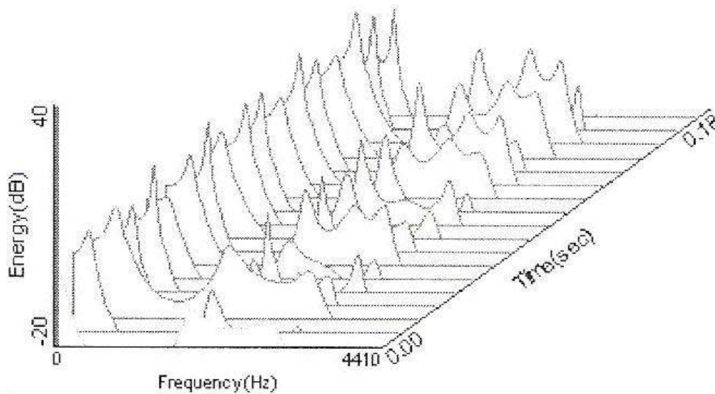
يوضح هذا الطبيعة النطقية للضمة. فحدة خَطي القمم تشير إلى قوة دفق الطاقة وتوزيعها في موجات صوتية، وأنّ هذا الدفق يجري في المرحلة الأولى من إنتاج الضمة بسرعة كبيرة. وأما كون القمم في كل واحد من الخطين متقاربة في الارتفاع، فيفهم منه تقارب دفق الموجات الصوتية في كل ارتفاع من الارتفاعات التي تصل إليها؛ بسبب تشابه الحجرات التي يكون فيها الدفق. فيحدث التشابه في مقادير بثّ الطاقة. وكون المسافة بين خط القمم الأول، وخط القمم الثاني ليست كبيرة، فبسبب التضييق الكائن بين ظهر اللسان ومنطقة الطبق velum.

الدفق في الكسرة:

يمثل الرسم الذبذبي في الشكل (٥) دفق الموجات الصوتية للكسرة. وكما كان الرسم السابق الذي يمثل دفق موجات الضمة، دالاً على سماتها النطقية، فإنّ هذا الرسم يمثل الخصائص النطقية المصاحبة لدفق موجات الكسرة. ومن الواضح أنّ ثمة تشابهاً واختلافاً بين هذا الرسم الذبذبي الذي يمثل نطق الكسرة، والرسم الذبذبي الذي يمثل نطق الضمة.

الشكل (٥)

دفق الموجات الصوتية في الكسرة



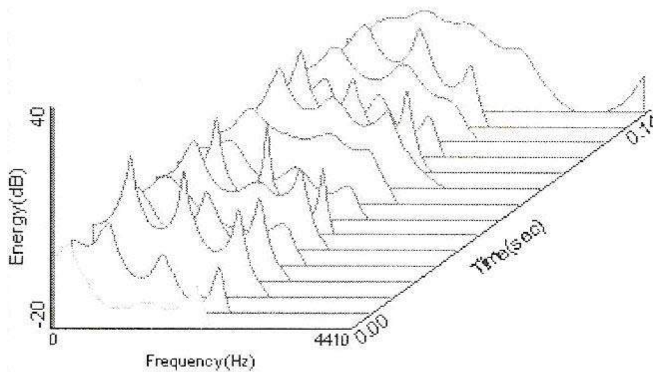
عند النظر في هذا الرسم تتبيّن لنا خصائص دفق الموجات الصوتية للكسرة. **أول** هذه الخصائص وجود خط أول من القمم الحادة، متقاربة في الارتفاع، **وثانيها**: وجود خط ثان من القمم المنخفضة بشكل واضح، **وثالثها**:أنّ المسافة بين خط القمم الأول، وخط القمم الثاني واسعة، وهي أكبر بكثير من المسافة الفاصلة بين خطي القمم في الضمة. وهذا كله يفصح عن الطبيعة النطقية للكسرة؛ فالقمم الحوادّ تشير إلى علوّ درجة الطاقة، وعلوّ موجاتها، وسرعة دفقها في نطق الكسرة، على نحو ما رأينا في الضمة. أما وجود مسافة كبيرة نسبياً بين خطي القمم، أكبر من المسافة التي تفصل بين خطي القمم في الضمة، فيشير إلى وضوح الفجوة التي تكون بين ضغط كل موجة وتخلخلها. وهذه الفجوة هي التي تجعل خط القمم الأول أعلى بالقياس إلى خط القمم الثاني؛ أي أنّ ثمة مرحلتين في نطق الكسرة. فالمرحلة الأولى عالية والثانية منخفضة. وهذا يعني أنّ درجة التوتر التي تصاحب دفق الطاقة، في نطق الكسرة، تكون عالية في بدايتها، ولكنها تنخفض بعد ذلك بشكل ملحوظ.

الدفق في الفتحة :

يمثل الرسم الذبذبي في الشكل (٦) دفق الطاقة للفتحة، وفيه يظهر تباين كبير بين دفق طاقة هذه الحركة، ودفق الطاقة في الحركتين الأخريين.

الشكل (٦)

دفق الموجات الصوتية في الفتحة



باستقراء هذا الرسم يتبيّن لنا الفرق الهائل بين دفق الموجات الصوتية للفتحة، ودفقها في الحركتين الأخريين. أما دفق الموجات الصوتية عند نطق الفتحة نفسها، في مراحل دفق الطاقة وموجاتها، فلا يدل على وجود تباين كبير بين درجات الضغط والتخلخل. فالقمم الحادة في الخط الأول لتوزيع الطاقة، قليلة جداً بالقياس إلى ما عليه الحال في نطق الحركتين الأخريين.

أكثر قمم الخط الأول ليست حادة. ومع ذلك فإنّ الانتقال من بعض القمم الحوادّ، إلى قمم أخرى ممتدة نسبياً، في الخط الأول، يدل على وجود تباين في دفق الطاقة، في الخط نفسه. وأياً كان الأمر، فإنّ دفق الطاقة في نطق الفتحة، لا يصحبه أيّ فاصل بين الخط الأول وما بعده.

هذا يشير إلى الطبيعة النطقية للفتحة. فقلة القمم الحوادّ في الخط الأول ناجمة عن عدم سرعة الدفق، وقلة حدته، بالقياس إلى ما عليه الحال في الحركتين الأخريين. وعدم وجود فاصل بين مرحلة وأخرى في الدفق، يدل على عدم وجود تضييق يؤدي إلى وجود قمم في مرحلتين. وهذا يدل على خفة نطق الفتحة بالقياس إلى دفق الموجات الصوتية في الحركتين الأخريين.

ثالثاً - ضغط الحركات الإعرابية:

نتناول في الصفحات الآتية، مقادير الضغط لحركات الإعراب، بالقيم الرقمية التي حصلنا عليها باستخدام البرنامج الحاسوبي CSL، وتوزيع الضغط في نطق كل حركة. وهذا بيان ذلك مفصلاً.

١ - مقادير الضغط:

يرتبط مقدار الضغط بحجم القناة الصوتية التي تتأثر بمقادير التضييق، في مناطق مختلفة فيها. والتضييق في مواضع النطق له أثر كبير في تحديد درجة الضغط، وإن لم يكن وحده هو المؤثر الوحيد في ذلك. ويقاس الضغط بالديسيبل.

الجدول (٨) يبيّن مقدار الضغط لكل واحدة من حركات الإعراب الثلاث، وهي منعزلة.

الجدول (٤)

ضغط حركات الإعراب

الحركات الإعرابية	الضغط بالديسيبل
الضمة	٤,١٩
الكسرة	٣,٨٥
الفتحة	٢,٥٧

يظهر باستقراء الجدول (٤) أنّ الضمة أكثر حركات الإعراب ضغطاً، فقد وصل ضغطها إلى ٤,١٩ ديسيبل، تليها في ذلك الكسرة التي وصل ضغطها إلى ٣,٨٥ ديسيبل، ثم الفتحة التي وصل ضغطها إلى٢,٥٧ ديسيبل. تدلّ هذه المقادير على أنّ الضمة أثقل الحركات، تليها الكسرة، وأنّ الفتحة هي أخفّ الحركات.

٢ - توزيع ضغط الحركات:

عند قراءة الرسوم الذبذبية التي تمثل توزيع الضغط، ومناطق وجوده في القناة الصوتية، عند نطق الحركات، يتبين لنا كيف يتم توزيع هذا الضغط في المناطق المتجاورة من القناة الصوتية.

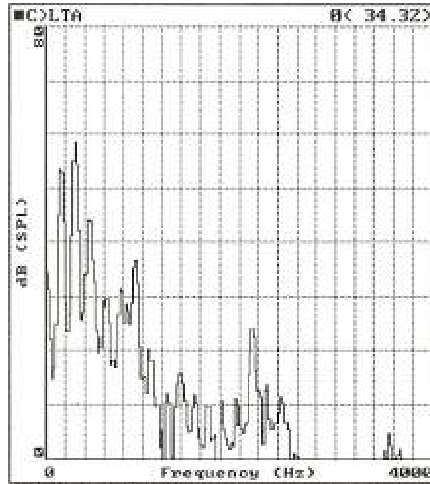
يتأثر مقدار الضغط في كل واحدة من هذه الحجرات المتجاورة بمقدار حجم كل واحدة منها، وذلك بحسب القانون الفيزيائي المعروف: كلما زاد الحجم قلّ الضغط، وكلما قلّ الحجم زاد الضغط. وعند قراءة هذه الرسوم تظهر كيفية توزيع الضغط في المناطق المختلفة من القناة الصوتية.

- توزيع ضغط الضمة:

يوضح الشكل (٧) كيفية توزيع الضغط في نطق الضمة وهي منعزلة.

الشكل (٧)

توزيع ضغط الضمة



باستقراء هذا الرسم يتبين لنا أنّ الضغط في نطق الضمة المنعزلة، مُتحدّر، فيه ثلاث مناطق للضغط،اثنتان منها عاليتان متجاورتان، ولكنّ أولاهما هي العليا، وثانيتهما هي الدنيا. أما منطقة الضغط الثالثة فهي خافتة ضعيفة.

هذا يمثل ما يحدث من ضغط عند نطق الضمة المنعزلة؛ فإنّ منطقة الضغط الأولى تمثل ما يحدث من ضغط في موضع التضييق الكائن بين ظهر اللسان ومنطقة الطبق. والثانية هي منطقة الضغط في منطقة التجويف الذي يحدث عند تقعر اللسان.

ولما كان التضييق في المنطقة الأولى أكبر، كان الضغط أشد، في حين أنه في منطقة التضييق الثانية الكائنة في التقعير الذي أشرنا إليه، تكون الحجرة أوسع،

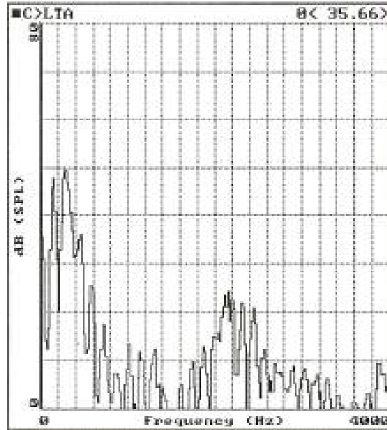
فيكون الضغط أقل مما هو عليه في منطقة التضييق الأولى. وأما المنطقة الثالثة، وهي منطقة الخفوت، فتمثل ما يحدث من ضغط في الحجرة الفموية، بعد منطقة التقعير. وهي منطقة أوسع من سابقتيها؛ ولذلك كان الضغط أقل، بحسب قانون بويل الذي ينصّ على أنّ الضغط يتناسب عكسياً مع الحجم.

- توزيع ضغط الكسرة:

يظهر من الرسم الذبذبي في الشكل (٨) الذي يمثل مسار الضغط في نطق الكسرة منعزلة، أنّ هذا الضغط يبرز في منطقتين رأسيتين، إحداهما مرتفعة جداً. وهذه المنطقة هي منطقة التضييق الذي يكون بين سطح اللسان، وما يقابله من منطقة الغار. وثانيتهما منخفضة، وهي التي تلي المنقطة السابقة، حيث يخف فيها الضغط.

الشكل (٨)

توزيع ضغط الكسرة



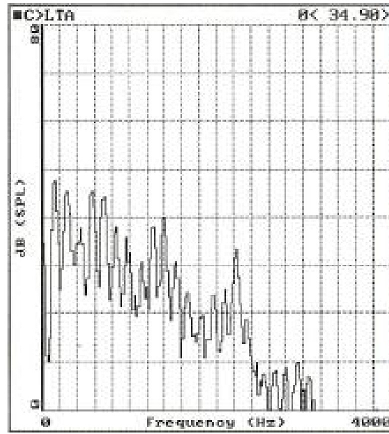
- توزيع ضغط الفتحة:

يمثل الرسم الذبذبي في الشكل (٩) توزيع الضغط ومسلك توزيعه عند نطق الفتحة. فالتباين ليس كبيراً بين منطقتي الضغط الأولى والثانية. والتدرج في

الانخفاض واضح. وهذا كله يدل على الطريقة التي يحدث بها ضغط الهواء في الحجرة الفموية، عند نطق الفتحة الأمامية (المرققة). وإذا قابلنا بين هذا الرسم البياني، والرسمين اللذين قبله، فسنجد الفرق واضحاً بين هذا وذينكم. فقلة الضغط هنا واضحة، بالقياس إلى زيادته عند نطق الضمة والكسرة.

الشكل (٩)

توزيع ضغط الفتحة



دلالة النتائج :

تبيّن مما استعرضناه، من قياسات لزمن تردد الحركات الثلاث، ومقدار طاقة كلّ منها، وكيفية توزيع الطاقة، ومقدار ضغطها، ومسلك الضغط في كلّ منها، أنّ ما ذهب إليه علماؤنا المتقدمون، في ترتيب ثقل الحركات، صحيح بما لا يقبل أدنى شك. لقد ذهبوا إلى أنّ الضمة أثقل الحركات، تليها الكسرة، ثم الفتحة.

نقل السيوطي عن الخليل بن أحمد، أنّ رجلاً قال له إنه لا يجد فرقاً بين ثقل الحركات الثلاث، فردّ عليه الخليل بما مضمونه أنّ الضمة تحتاج إلى تحرك اللسان (أي: ينكمش إلى الخلف عند نطق الضمة)، وإلى تحريك الشفتين (يقصد تدويرهما).

ثم قال الخليل: « فما عمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضو واحد»[٦٤]. ونحن نفسر الذي قاله الخليل، بمبدأ أساسيّ في علم الأصوات، هو أنّ زيادة النشاط العضلي، تؤدي إلى زيادة زمن التردد، وزيادة الطاقة الصوتية التي تبذل في إنتاج الصوت، وضغط الهواء الذي يصحب هذا النشاط. وقد تبيّن هذا كله في القياسات التي قدمناها.

ينبغي أن يستفاد من هذا في تفسير ظاهرة الإعراب نفسها، فإنّ الصوامت تتفاوت في قوة الطاقة الصوتية وضعفها. ولا شك أنّ وقوع هذه الصوامت في آخر الكلام، من شأنه أن يزيد في ضعف ما كان منها ضعيفاً، وأن يَنْقُصَ من طاقة ما فوق ذلك. وعليه فإنّ الحركات الإعرابية، من شأنها أن تقوّي الأصوات في آخر كل كلمة، وتسهم في وضوحها. ولا أزعم أنّ هذه هي الوظيفة الوحيدة للحركات الإعرابية، ولكنها على كل حال، وظيفة تؤديها، كما تؤدي وظائف أخرى.

لكنّ الأمر عند أسلافنا لم يتوقف عند هذا الاستنتاج الذكيّ، بل تجاوزه إلى محاولة الاستدلال على ذلك، بما أسفر عنه استقراؤهم للظواهر الصوتية النحوية المختلفة. نقل السيوطي عن ابن الدهان قوله: «الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان للسكون، والفتحة قريبة من السكون، بدلالة أنّ العرب تفرّ إلى الفتحة، كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة، وذلك أنهم يقولون في غُرفة : غُرُفات، وفي كِسْرة: كِسِرات بالإتباع. ثم إنهم يستثقلون ذلك فيقولون كسْرات وغرْفات بالسكون... ولا يقولون ذلك في ضرْبة، وإنما يقولون ضَرَبات بالفتح لا غير. وأيضاً فإنّ العرب تخفف الكسرة في فخِذ، والضمة في عضُد، ولا تخفف الفتحة في جَمَل. فأما القدْر والقدَر فلغتان، وكذلك الدّرْك والدّرَك»[٦٥].

إنّ ما ذهب إليه ابن الدهان لا يختلف كثيراً، عما تذهب إليه أحدث النظريات اللغوية، في تفسير هذه المعطيات الصوتية، وأنا أعني النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي optimality theory. فالتفاضل يظهر في صورتين: **إحداهما** إيثار إسقاط الضمة التي هي حركة عين الكلمة، عند جمعها جمع مؤنث سالماً، مع جواز

بقاء هذه الضمة، من غير أن يكون في هذا الإسقاط شيء من الشذوذ، أو الخروج عن القاعدة، بل يكون ذلك بمقتضى قاعدة فونولوجية أخرى تحكمها. **والأخرى** في إيثار إسقاط الكسرة من الكلمة التي تكون عينها مكسورة، عند جمعها جمع مؤنث سالماً؛ فيقال كسِرات وكسْرات. ولكنّ مثل هذا التفاضل لا يكون اختياراً مقبولاً في جَمَل، فالعرب لم يحذفوا الفتحة، كما حذفوا الحركتين الأخريين. والسبب في ذلك أنها أخفّ من الضمة والكسرة، ولو حذفوها لصارت الكلمة بحذف فتحة عينها أصعب نطقاً من حذف الفتحة.

المبحث الثامن : دلالات الحركات الإعرابية

باستقراء كلام العرب، وربط الحركة الإعرابية بدلالتها النحوية، يتبيّن أنّ لكل واحدة من الحركات الإعرابية عدداً من المعاني. لقد كان إبراهيم مصطفى حريصاً على أن يقف على معنى واحد لكل واحدة من الحركات الإعرابية الثلاث، كما وضحنا ذلك من قبل. وهو بذلك – رحمه الله – قد ضَيّق واسعاً؛ لأنه قد تبيّن من الاستقراء تعدّد هذه المعاني. لقد انتهى الشيخ إلى أنّ اثنتين فقط من الحركات الثلاث، لهما نصيب من الدلالة على المعنى. هاتان الحركتان هما: الضمة، والكسرة. أما الفتحة فليس لها معنى. وسنقف على رأيه بالتفصيل. إنّ اختزال معاني الحركات الثلاث، يَصرف النظرعما يفصح عنه استعمال هذه الحركات، في الموضوعات المختلفة.

أولاً – دلالات الضمة :

إذا استقرأنا أساليب العرب في كلامها وجدنا للضمة عدة معان، أظهرها ما يأتي:

١ – **الدلالة على الركنية** : تدل ضمة الاسم المرفوع على الركنية في الجملة الاسمية. وهذه الدلالة تكون بالأصالة، أو بالنيابة. أما دلالتها على الركنية بالأصالة، فمثل دلالتها على المبتدأ، والخبر، والفاعل.

أما دلالتها على الركنية بالنيابة فمثل دلالتها على نائب الفاعل. فلما كان الفاعل ركناً أساسياً من أركان الجملة الفعلية، كان نائبه ركناً بالنيابة عنه كذلك. وما كان رفع نائب الفاعل إلا بمقتضى هذا المنطق، وهو ذو حضور في بناء التراكيب العربية.

لقد أحسّ العرب أنّ في الضمة، وكذلك واو المدّ، قوة واضحة، تتمثل في مظهرين متكاملين، نسمّيهما في علم الأصوات الفيزيائي: الطاقة، والضغط، فارتأَوْا أنّ الركن أولى مِن غيره، بما هو أظهرُ طاقة، وأشد ضغطاً، فجعلوا الركن الإسنادي مرفوعاً بالضمة حين يكون رفعه بها، أو بالواو حين يكون رفعه بها. وهذا بمقتضى **قانون الارتباط** الذي هو من ضوابط التفكير العلمي؛ إذ إنّ الركن هو الأقوى ولو افتراضاً أو تصوراً. ويناسب هذا الأقوى ما هو أقوى في الطاقة والضغط.

ولذلك علينا أن نتذكر دائماً – ونحن نبحث عن سبب رفع المبتدأ والخبر بالضمة أو بغيرها – أنّ الإسناد مظهر من مظاهر ملازمة **الركنية**، ما لم يُحَوّله عن استحقاقه لهذا الرفع استحقاق آخر، كأنْ تدخل على الجملة الاسمية (إنّ)، أو إحدى أخواتها، فتتغيّر حركة المبتدأ المعرب – الذي تظهر الحركة على آخره – فيصبح هذا الركن المسند إليه منصوباً. وكذلك عندما تدخل (كان) أو إحدى أخواتها على الجملة الاسمية، فيصبح الخبر المُعْرب الذي تظهر الحركة على آخره أيضاً، منصوباً. لم يتغير المبتدأ ولا الخبر، من حيث كونهما ركنين، ولكنّ الحركة الإعرابية هي التي تغيرت، بسبب استحقاق آخر، زائد على استحقاق الركنية والإسناد.

ما على مَن يذهب إلى هذا التفسير مِن سبيل، إذا عرفنا أمرين، أولهما: أنّ علامة الرفع، ولتكن الضمة مثلاً، هي علامة حالة، والحالة متغيرة لا مستقرة. وعليه إذا غابت علامة الرفع بمقتضى عامل آخر، فهذا لا يعني أنّ الركن لم يعد ركناً. ثانيهما: أنّ كون الضمة علامة الركنية **يطّرد ولا ينعكس**. يطرد كونُها علامة الركنية ما دامت (الضمة) موجودة في الجملة. ولا ينعكس بمعنى أنها قد تغيب، لعامل آخر يقتضي علامة أخرى غير الضمة، وإنّ ذلك لا يقتضي سقوط الركنية عنها.

الأمر في غاية البساطة والسهولة إذا نظرنا إليه بمقتضى معيار الطرد والعكس. ونقول مثل ذلك، عندما ننظر في الفاعل ونائبه المُعْرَبين اللذين تظهر الحركة الإعرابية على آخرهما، فمن الطبيعيّ أن يكونا ركنين. وبذلك يكون رفعهما – تبعاً لذلك – أمراً مفهوماً. ونقول مثل ذلك أيضاً، في حالة الفعل المضارع المرفوع بالضمة، مع كون الفاعل معرباً كذلك، فنقول: يتكلمُ زيدٌ، فالفعل المضارع مسند، وهو ركنٌ معرب، والفاعل ركنٌ معرب كذلك، فكان من المنطقيّ أن يكونا مرفوعين.

لكن عندما يُنصب الفعل المضارع بأحد عوامل النصب اللفظية، فإنه يظل ركناً، ويظل مسنداً، فلم يفقد الركنية ولا الإسناد، بدخول أحد عوامل النصب أو الجزم عليه، ولكنّ حركته هي التي تتغير، بسبب استحقاق آخر (ليكن عامل النصب في حالة النصب). وعامل النصب هذا ليس دليلاً على عدم ركنية المضارع المنصوب. أما

علامة الرفع (ولتكن الضمة)، حين تكون موجودة، فإنها تدل على الركنية والإسناد. وهذا يعني أنّ علامة الرفع لا تظل حِجراً محجوراً على الركن الإسنادي، في كل حالات إعرابه، فهي تشير إلى الركنية، ما لم يكن هناك استحقاق إعرابيّ آخر، يذهب بها، ولكنه لا يذهب بركنية الركن: المسند أو المسند إليه.

نحن نتحدث هنا عن الركن الإسناديّ المُعْرب الذي تظهر حركة الرفع على آخره. أما عندما لا يكون المسند والمسند إليه معربين، أوعندما لا تظهر الضمة على آخر أيّ منهما، فإنّ عدم ظهور الحركة الإعرابية عليهما، لا يلغي كونهما ركنين، ولكنّ علامة الركنية هذه لا تظهر عليهما، إذا كانا مبنيّين، أو كانت نهايتاهما ألفاً لا تظهر عليها حركة الإعراب.

إذا كان الأمر على هذا النحو الذي وضحناه، من كون الضمة وواو المدّ علامتين دالتين على الركنية، بما فيهما من خصائص صوتية فيزيائية، فما شأن المثنى يكون مرفوعاً بالألف، عندما يكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو نائب فاعل؟ ألسنا نقول: الصديقان وفيّان؟ فأين هي طاقة الألف وضغطها؟ وهل تساوي هذه الألفُ في طاقتها وضغطها، الضمة في طاقتها وضغطها؟ أو هل تساوي واوَ المدّ، في طاقتها وضغطها، حتى يقال: إنّ الضغط والشدة هنا، قرينة على وجود الركنية، كما كان الأمر كذلك، في حالة الاسم الذي يرفع بالضمة؟

إنّ من أهمّ ما توصلت إليه باستخدام الأجهزة الصوتية أنّ المقطع الذي تمدّ فيه الألف مداً طبيعياً، فالمقطع الذي هي فيه، قد يكون منبوراً نبراً فوق المتوسط،أو نبرًا عالياً، ولا شك أنّ النبر قوة. وهذا يعني أنّ الحسّ العربي كان يعي بدقة ما يفعله، وهو يختار الألف علامة للمثنى، عندما يكون ركناً إسنادياً في الجملة. وكان تصرفهم منطقياً عندما جعلوا المثنى مرفوعاً بالألف، فهذه القوة تناسب تلك القوة. وبذلك يكون التفكير النحوي الصوتي عند العرب متناسقاً مع نفسه، لا متناقضاً ولا متبايناً، عندما جعل الضمة والواو والألف علامات للرفع.

لقد ذكرتُ النبر فوق المتوسط، والعهد بالنبر أنه يكون عالياً، أو ضعيفاً، أو صفرياً. ولقد تبين لي باستخدام الأجهزة الصوتية، أنّ المقطع في العربية يكون

منبوراً نبراً قوياً، أو متوسطاً، أو فوق المتوسط، أو دون المتوسط، أو ضعيفاً. ومن المؤسف أنّ علماءنا المعاصرين احتذوْا في النظر إلى النبر في العربية، حذو العلماء الغربيين في النظر إلى المقطع في لغاتهم، فتراهم يعيدون ما يقوله الغربيون عن لغاتهم، دون تغيير كبير.

٢ – الدلالة على القطع :

ومن دلالات الضمة قطع الكلام، وصرفه عن الإضافة، كما في: أما بعدُ. وسلامٌ عليك من قبلُ ومن بعدُ. إنّ هذه الضمة لا علاقة لها بالبناء في السياقات التي ذكرتها، وإنّ الاسم المعرب لا يخرجه عن إعرابه أمرٌ عارض. ولذلك نقول في (بعدُ): ظرف مقطوع عن الإضافة، وعلامة قطعه الضمة. والدليل على أنّ هذه الضمة للقطع، أنك متى أضفت هذا الظرف، أرجعت إليه النصب أو الجر، كما في: بعدَه، ومن بعدِهِ. فهذا واضح الدلالة على أنّ الضمة هنا، للقطع في حالة الظرف المقطوع عن الإضافة.

ولما كانت هذه العلامة مرهونة بظرفها الذي هو القطع عن الإضافة فهي ليست أصيلة في ملازمة هذه الظروف، وأنّ ما تؤديه هذه الضمة من وظيفة، في هذا المقام، ما هي إلا وظيفة طارئة، محدودة بحدودها. ويعمل التفكير الاستبدالي بضبط التغيير ضبطاً تلازمياً، فاستبدالنا : الحمدُ لله من قبلُ ومن بعدُ، بـ: الحمدُ لله من قبل ذلك ومن بعدِه، أمر معروف. فالاستبدال هنا قائم على الإضافة وجوداً وعدماً، وعلى الحركة: ضمة، وكسرة.

٣ – الدلالة على التقريب :

ومن دلالاتها : التقريب الذي يظهر في بناء المنادى على الضمّ في حالتين هما:

(أ) المنادى العلم (ب) المنادى النكرة المقصودة.

والمقصود بالتقريب أنك تُدني إليك من تخاطبه، سواء أكان قريباً في المكان منك أم بعيداً. وهذه هي الوظيفة الأساسية لما سمّوْه بناء المنادى العلم، والمنادى النكرة المقصودة على الضم. إنّ القرب المكانيّ ليس هو المسوّغ لكون كل واحد

من المنادى العلم، والنكرة المقصودة، مبنيّاً على الضم. إنّ وجود الضمة متأتٍّ من كونك قد منحتهما قرباً منك. وهذه الدلالة تداولية لا يحملها اللفظ نفسه.

هذا واضحٌ من كونك تنادي العلم المفرد، فتجعل الضمة حركة آخره، سواء أكان مكانه قريباً منك أم بعيداً، فلا تنادي رجلاً اسمه محمّدٌ، إلا بـ يا محمدُ، حتى لو حال بينكما حائل من المكان طويل. وتنادي النكرة المقصودة بمثل ذلك، حتى لو لم يكن مكانه منك قريباً، فتقول: يا رجلُ. فالتقريب إذن هو ما تُفضي به من نفسك إلى الآخر، لا ما يفضي به إليك المكان فقط.

ثانياً – دلالات الكسرة :

ذكرنا من قبل أنّ إبراهيم مصطفى قد ذهب إلى أنّ الكسرة تدل على الإضافة. وهذا المعنى في الحقيقة معنى نحوي، وليس دلالة لغوية، ولا تداولية. وليست هذه هي الدلالة الوحيدة التي تؤديها الكسرة. فهناك معان تداولية ضمنية تؤديها الإضافة، من أظهرها: النسبة، وتكون الكسرة مورداً جيداً للتعبير عنها.

النسبة قد تعني نسبة الأشياء إلى غيرها، كقولك: كتاب زيد، فأنت هنا تنسب الكتاب إلى زيد، نسبة تملك. وقد تكون نسبة تخصيص كقولك: رجل علم. ومنها نسبة النسب كقولك: زيد بن علي. ومنها النسبة المتأتية من حروف الجرّ، كقولك: قرأت من الصباح حتى المساء، فحرفا الجر: من، وإلى، يدلان على نسبة الفعل إلى بداية ونهاية. وقد تكون النسبة ظرفية، كقولك: وضعت الكتاب في الحقيبة. فقد نسبت الوضع إلى الظرفية.

ثالثاً – دلالات الفتحة:

ترد الفتحة للدلالة على المعاني الآتية:

١ – **الدلالة على المُعَيّن بالحدث** : نقصد بذلك أنّ الفتحة تأتي لبيان المُعَيّن بالحدث، سواء أكان هذا المُعيّن ذاتاً أم موضوعاً وقع الحدث عليه، أم زماناً وقع فيه، أم مكاناً وقع فيه، أم كان علة الحدوث، أم تأكيداً له، أم كان المعيّن هيئة تبيّن

صاحبها عند حدوث الحدث. هذا يشمل: المفعول به، ويشمل الظروف، والحال، والمفعول لأجله، والمفعول المطلق. أما فتحة المفعول معه، فلنا فيها رأي سنذكره بعد قليل.

وإنما كانت الفتحة أنسب من غيرها للدلالة على المُعَيّن بالحدث؛ لأنّها أضعف من الضمة، كما تبيّن لنا. والمنصوبات التي ذكرناها أعلاه أضعف من الفاعل الذي أحدث الفعل. ولذلك استأثر الفاعل بالضمة، واستأثرت المنصوبات التي ذكرناها بالفتحة، فكانت كل واحدة من الحركتين أفضل من غيرها للتعبير عما هي أقرب إليه، من حيث القوة والضعف.

٢ - **الدلالة الإفصاحية :** يظهر البعد النفسي واضحاً عند الإفصاح عنه بعدد من أساليب التعبير التي سميتها الجمل القالبية. وأظهر هذه الأساليب: التعجب بـ (ما أفعل)، و(أفعِلْ بِـ)، والإغراء، والتحذير، والاستفهام بـ (كم)، والاختصاص. تتضمن الجمل الإفصاحية في العربية قدراً واضحاً من أثر الدهشة، وهو أثر نفسي، دون شك. ويكون التعبير عن هذا الأثر بضبط الاسم بالفتحة. فعندما تحذر شخصاً وتقول له: رأسَك والبابَ، فإنما تنطلق بما تمليه عليك دهشة الموقف أو مفاجأته. ولم يجد العرب أيسر ولا أفضل من الفتحة، لتكون العلامة الإعرابية التي تمثل هذا الموقف. ولا شك أنهم كانوا موفقين في ذلك، بل كانوا كذلك في هذه الاختيارات كلها.

لقد ذهب النحاة إلى إعراب رأسَك والبابَ بأنهما مفعول به، والتقدير: اخفض رأسك واحذر الباب، أو ما يشبه هذا التقدير. وهذا التقدير يصرف الأسلوب الإفصاحي الذي هو ابن الموقف أو اللحظة إلى أسلوب آخر. والحق أنّ الأسلوبين مختلفان، فالأسلوب الإفصاحي لا مجال للتفكير في بنائه على قاعدة الجملة الفعلية التي تقتضي تفكيراً متمهلاً بعض الشيء. ولم ينصب التحذير إلا بما هو أقرب الحركات إلى التعبير عن الدهشة التي تكون في لحظتها مفاجئة، خاطفة، انفعالية. ولذلك فهو منصوب على الإفصاح. وهذا عامل نفسي تقتضيه المواقف المختلفة.

٣ – الدلالة على مخالفة الأصل في الإعراب :

كان العرب ميّالين إلى مخالفة الأصل في مواطن كثيرة. ولم تكن تلك المخالفة استثقالاً للأصل، ولا عزوفاً عنه. ولكنها كانت أسلوباً من أساليب التوليد والابتكار. وهذا دليل على أنّ منهج التفكير الاستبداليّ عند العرب، كان على قدر كبير من الحيوية والحركة الدائبة التي تعمل على رقيّ التفكير اللغوي، والصعود به إلى درجة عالية من التطور. من أظهر صور دلالة الفتحة على مخالفة الأصل، ما نراه في الموضوعات الآتية: مخالفة الأصل بالنسخ،ونصب الفعل المضارع بالواو، وأوْ؛ ونصب المفعول معه. وهذا بيان ذلك:

(٣ : أ) مخالفة الأصل الإعرابي بالنسخ :

من المعلوم أنّ كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها من النواسخ. وأقرب مفهوم للنسخ هو أنّ المجموعة الأولى من هذه العوامل، تنسخ حركة الخبر، فتجعله منصوباً، وهو في الأصل مرفوع. وأنّ المجموعة الثانية تنسخ حركة المبتدأ، فتجعله منصوباً، وهو في الأصل مرفوع.

ربما كان تصنيف عدد من عوامل نصب الخبر، في مجموعة واحدة، ليس بينها رابط دلالي في الظاهر، مدعاة إلى هجوم من يغلب عليهم الوقوع في غفلة التسرع، فكثيراً ما نسمع هذه المقولة: ليس ثمة رابط دلالي بين **كان، وليس**، فكيف تكونان في مجموعة واحدة؟ ثم تجدهم يتطاولون على النحو والنحاة، فيزعمون أنّ النظر الشكلي – وهو عندهم الاهتمام بالحركة الإعرابية – هو الذي كان يغلب على تفكير النحاة، وأنه لم يكن للدلالة أيّ اعتبار. ويقولون مثل ذلك عن تصنيف إنّ وأخواتها في مجموعة واحدة.

قلت: إذا قابلنا بين المجموعتين: كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، فسنجد أنّ العوامل كلها في المجموعة الأولى، تدلّ على شيئين **أولهما**: الوجود الذي يظهر مقيّداً، ويظهر مطلقاً. أما الوجود الذي يظهر مطلقاً فيتمثل في كونه منفياً بـ: **ليس**، تقول: ليس زيدٌ حاضراً، وأنت تعني نفي مطلق حضوره. وأما الوجود الآخر (مقيّد)، فيظهر مقيّداً بالزمن. وهذا يتمثل في: كان، أصبح، بات، أمسى، أضحى،

ظلّ، ما زال، ما فتئ، ما برح، ما انفكّ. فهذه كلها تدل على وجود زمني. **وثانيهما**: الإخبار، فكل واحدة من أفراد هذه المجموعة تحمل في طيّاتها خبراً. وصلتها بما سُمّي خبرها صلة دلالية وثيقة. **لذلك كان انصراف أثرها إلى الخبر، فعملت على تغيير حركته، لصرف الانتباه إليه.**

على كل حال، هذه مخالفة نحوية صوتية. ولا يمكن أن تكون هذه المخالفة بين حركتي اسم (كان) وأخواتها، وخبرها، قد حدثت إلا بعد وقوع المماثلة بينهما قبل ذلك. هذا يعني أنّ اسم (كان) وخبرها كانا مرفوعين في البداية، فكان القوم يقولون في أقدم عصور لغتهم: كان زيدٌ مجتهدٌ. ثم ارتأوا أن يكون الخلاف بينهما لمقتضيات تداولية، استُخدم التفكير الاستبدالي في تنفيذها، فصاروا يقولون بعد ذلك: كان زيدٌ مجتهداً، وليس زيدٌ مجتهداً. أما المقتضيات التداولية التي دفعتهم إلى ذلك، فهي أنّ ثمة مخالفة واضحة، في الدلالة، بين: زيدٌ مجتهدٌ، وكان زيدٌ مجتهداً، فإذن لا بدّ من التخالف بين الأصل، وما طرأ عليه بدخول (كان) على الجملة الاسمية، فكان ذلك بتغيير حركة خبر (كان)، والإبقاء على حركة اسمها.

لكنّ ثمة اعتراضاً يمكن أن يستوقف هذا النظر، ومؤدّى هذا الاعتراض أنه لو كان داعي المخالفة هو السبب في نصب خبر (كان)، لكان من الأولى أن يكون اسمها وخبرها منصوبين، حتى تكون المخالفة كاملة، بين جملة النسخ وأصلها.

الحقّ أنهم لم يفعلوا ذلك؛ لأنهم أرادوا أن تكون المخالفة مزدوجة، فلها وجه يتمثل في جزئية المخالفة بين الجملة الأصل: زيد مجتهد، وجملة النسخ: كان زيدٌ مجتهداً. ولها وجه آخر، يتمثل في وقوع المخالفة بين حركتي المبتدأ والخبر. هذا النظر المركب يتحكم به النظر الاستبدالي الذي يجعل اللغة قابلة للتطور باستمرار.

ثمة اعتراض آخر على هذا التصور، وهو أنه لا بدّ أن تؤيده الشواهد حتى يكون مقبولاً. والشواهد موجودة. ولا بدّ أن نسلم بداية بأنّ القراءات القرآنية معين لا ينضب، ففيها كثير من الشواهد التي تدل على التطور الذي ذكرناه، وكثير من هذه الشواهد هي من الرسوبيات التركيبية التي تدل على مراحل سابقة من تاريخ اللغة.

في ضوء ذلك أقول: قرأ الأعمش، وزيد بن عليّ، برفع كلمة (الحق)، من قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[٦٦]. ولا يعنينا توجيهها النحوي الذي يجعل الضمير (هو) مبتدأ، مع أنهم يقولون إنّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، ثم يجعلون الحق خبره، ثم يقدرون الجملة الاسمية في محل نصب خبراً لكان.

إنّ في هذا التوجيه من التكلف قدراً ملحوظاً، بل إنّ التناقض سمة بارزة فيه، فإما أن يكون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وإما أن يكون له محل من الإعراب. أما أن يكون له محل من الإعراب حين يريدون، ولا يكون له محل من الإعراب حين لا يريدون، فذلك أمر يكشف عن تناقض في تصور هذه المسألة.

وصف السمين الحلبي قراءة الرفع، في آية الأنفال التي أوردناها: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ فقال: «وهي لغة تميم»[٦٧].

أما المجموعة الثانية: إنّ وأخواتها، فمن الواضح أنّ جميع أفراد المجموعة، ترتبط بانفعالات النفس، وحالات الوجدان. فللتأكيد الذي تقرره إنّ وأنّ صلة بانفعالات الإنسان. وللاستدراك الذي تقرره (لكنّ) صلة بهذه الانفعالات، فتقول: زيدٌ مجتهد، لكنّ عمراً غير ذلك. تقولها وربما تكون غير راض عن أداء عمرو. وللتمني الذي تقرره (ليت) صلة عظيمة بوجدان الإنسان، وكذلك شأن (لعلّ) التي تقرر الرجاء، وهو صنو التمني في الاستحواذ على انفعالات المتكلم بهما.

لما كان الأمر كذلك، فمن الطبيعيّ أن ينصرف أثرها إلى المسند إليه الذي هو المحل الذي ينصرف إليه المسند. ولذلك تتغير حركة المبتدأ، عند دخول أحد أفراد هذه المجموعة، وتكون الفتحة مناسبة لصرف النظر والانتباه إليه. وعلى ذلك تكون الفتحة دليلاً على مخالفة الأصل.

(٣ : ب) مخالفة الأصل في نصب الفعل المضارع بالواو :

ينصب الفعل المضارع بأدوات نصبه كما هو معلوم. وقد جعل النحاة الواو ناصبة للمضارع في سياق خاص ترد فيه، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ

بِمَا كَسَبُواْ وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٤﴾ وَيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾[٦٨].
وقد ذهب البصريون – كما هو معلوم – إلى أنّ الفعل منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرة بعد الواو. وذهب الكوفيون إلى أنّ الواو ناصبة بنفسها.

أدوات النصب – ما عدا الواو هذه، وأو – لا تحدث بنصبها للمضارع أسلوباً، ولكنها تحدث إعراباً مغايراً. والفرق عندي كبيرٌ بين أن تكون الواو من أدوات النصب، كشأن سائر أدوات النصب، وأن تكون ناصبة لإحداث أسلوب آخر في العربية، كما هو حال الواو، وأو. إنّ الواو ما كانت لتنصب المضارع إلا من أجل مخالفة الأصل، وبتلك المخالفة يصبح عندنا أسلوب مخالف تماماً لما يكون عليه التركيب في البنية التقديرية.

إذا نظرنا في الفعل المضارع الذي جاء في الآية الكريمة **ويعلمَ**، وجدنا أنّ مخالفة الأصل هي السبب في النصب. والدليل على ذلك أنّ الأعرج، وشيبة، وأبا جعفر، وابن عامر، وزيد بن عليّ، وابن ميسرة قرأوا بالرفع[٦٩]. هذا يعني أنّ الأصل هو الرفع، وأنّ النصب لتوظيف الواو توظيفاً جديداً، في مخالفة الأصل.

نسب السمين الحلبي إلى الزجاج أنه قال إنّ نصب (يعلمَ) في الآية، إنما كان على الصرف، وأنّه قال إنّ الصرف هو صرف العطف عن اللفظ إلى العطف على المعنى[٧٠]. ولم أجد هذا المصطلح عند الزجاج، ولكنه ورد عند الفرّاء[٧١]. وأيّاً كان الأمر، فمن الواضح أنّ الفراء قد اهتدى إلى أمرين أولهما أنّ النصب إنما كان للمخالفة، وثانيهما أنّ في هذا النصب أسلوباً يتجاوز العطف على اللفظ، إلى العطف على المعنى. وملخص ما أريد أن أقوله في مسألة النصب بالواو، أنّ النصب بهذه الواو إنما يكون من أجل المخالفة؛ لإحداث أسلوب مغاير لما كان عليه أصل التركيب، في البنية التقديرية.

(٣: ج) مخالفة الأصل في نصب الفعل المضارع بأو :

ليست وظيفة (أو) التي تنصب المضارع بعيدة عن الوظيفة التي تؤديها الواو الناصبة للمضارع. لكنّ دلالة (أو) تختلف عن دلالة الواو. يرى ابن هشام أنّ (أو) الناصبة للمضارع تكون بمعنى إلا في الاستثناء، ومثّلَ لهذا بقول زياد الأعجم[٧٢]:

وكـنـتُ إذا غـمـزتُ قـنـاة قـوم   كـسَـرْتُ كعوبَـها أو تستقيما

ودلالتها على فعل شرط منفيّ أقرب من دلالتها على إلا الاستثنائية. فالشاعر يريد من قوله: كسرت كعوبها أو تستقيما : كسرت كعوبها إذا لم تستقم. وهذا أحد أساليب الشرط في العربية. أما في حال افتراض الدلالة على الاستثناء فالمعنى الذي ينجم عن ذلك هو: الكسر هو المستثنى، والاستقامة مستثنى منه. ولما كان أسلوب الاستثناء قائماً على اعتبار المستثنى فرعاً من المستثنى منه (حتى لو لم يكن من جنسه)، دلّ ذلك على أنّ دلالة (أو) الناصبة للفعل المضارع على (إلا) الاستثنائية فيها نظر.

(٣ : د) مخالفة الأصل بالمعية :

جعل النحاة المفعول معه من المفعولات الخمسة. ومن الأمثلة التي يكثر ورودها في التمثيل للمفعول معه قولهم: سرتُ والنهرَ، تمشيت والشاطئَ، سهرت والقمرَ. من الواضح أنّ كل واحدة من هذه الجمل، تتضمن تركيبين. فقولك: سهرت والقمر، يتضمن التركيب الفعليّ: سهرت، والتركيب الاسميّ بما عليه تقديره: والقمر بدرٌ، مثلاً، فتحذف الخبر، وتنصب المبتدأ لصرف الانتباه إليه. وتكون الفتحة أنسب للتعبير عن هذا الهدف، وذلك باعتبار وظيفة أساسية من وظائفها، هي الحلول محل علامة الركنية.

(٣: هـ) مخالفة أصل الإعراب في الاستثناء :

على الرغم من كون المستثنى مخالفاً للمستثنى منه، من حيث إنهما لا يشتركان في فعل واحد، فإنهما في بعض صور الاستثناء فاعلان، فعندما تقول: جاء المدعوّون إلا زيداً، فالمدعوّون فاعل لفعل المجيء، وزيدٌ فاعل عدم المجيء. ولما كانت وجهة الفاعلية مختلفة بين هذين الفاعلين، كان العرب موفقين في جعل الفاعل الثاني منصوباً، وكان نحاة الكوفة يعربون المستثنى منصوباً على المخالفة.

٤ – الدلالة على التصرف بإعراب الخبر:

تصرّف العرب بالخبر كثيراً. ومما يمكن أن يستشهد به في هذا السياق قراءة (أطهرَ) بالنصب في قوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٧٣]. قرأ بذلك الحسن، وزيد بن

علي، وعيسى بن عمر، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن أبي إسحاق. ذهب بعضهم إلى إعراب (أطهرَ) بالنصب، على الحالية. ولا شك عندي في ضعف القول بكونها حالاً. والذي أراه أنّ هذه الكلمة خبر، وأنّ النصب إنما كان لمخالفة الأصل. ومع ذلك، ينبغي أن يكون معلوماً أنّ مثل هذا التصرف الذي في الآية الكريمة، لا بدّ أن يظل مقيداً بالسماع. ولكنه تصرف بالخبر على كل حال. وللتصرف بالخبر صور قياسية هذه بعضها:

(٤ : أ) تحويل الخبر إلى حال بإقامة غيره مقامه:

يظهر ذلك في صور كثيرة منها: أنهم كانوا يحولونه في بعض سياقاته إلى حال. من ذلك مثلاً قراءة من قرأ بنصب (خالصة)، في قوله – عزّ شأنه – : ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٧٤]. إنّ البنية التقديرية لهذه الآية على هذا النحو: الطيبات يوم القيامة خالصة للذين آمنوا في الحياة الدنيا. لذلك كانت (خالصة) خبراً مرفوعاً في البنية التقديرية. ثم حصل بعد ذلك تحويل، قام بمقتضاه الجارّ والمجرورُ (للذين) مقام الخبر، وانتصبت (خالصة) على الحالية. صحيح أنها بنصبها أصبحت حالاً، ولا علاقة لها بالخبر. ولكنّ الحال في مثل هذا السياق، ما كان ليحصل لولا أنّ التصرف بحركة الخبر، هو الذي جعل الكلمة حالاً.

بذلك يمكن أن ننتهي إلى أنّ بعض صور الحال تنجم عن نصب الخبر لمخالفة أصله؛ أي بمخالفة الرفع الذي هو مقتضى كونه خبراً. هذا، وقد قرأ نافع برفع خالصة[٧٥]. هذا يعني أنّ ورود هذه الكلمة مورد الخبر، يثبت صحة تصور البنية التقديرية، باعتبار أصل الحال في هذه الآية خبراً، وأنّ الفتح كان من أجل مخالفة الأصل الذي هو الخبر، فتحول الخبر بمقتضى ذلك إلى حال. **وما كان ذلك ليكون لو لا التصرف بإعراب الخبر.**

وقد أشار سيبويه إلى ما فعله العرب بهذا الشأن فقال: «هذا باب ما ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء، وذلك قولك: فيها عبدالله قائماً... ألا ترى أنك لو قلت: فيها عبد الله، حَسُن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حَسُن

واستُغني في قولك: هذا عبد الله... فصار قولك فيها كقولك: استقرّ عبد الله. ثم أردت أن تخبر على أية حال استقرّ فقلت قائماً... وإن شئت ألغيت]فيها[فقلت: فيها عبدالله قائم. قال النابغة:

فَـبِتّ كأني ساورتني ضئيلة   من الرقش في أنيابها السمّ ناقعُ

ومثل قولك: فيها عبد الله قائماً: هو لك خالصاً، و هو لك خالصٌ»[٧٦]. وقال أيضاً: «وبعض العرب يقول: هو لك الجمّاء الغفير، يرفع كما يرفع الخالص، والنصب أكثر؛ لأنّ الجمّاء الغفير بمنزلة المصدر، فكأنه قال: هو لك خلوصاً... ومما جاء في الشعر قد انتصب خبره، وهو مقدم قبل الظرف، قوله:

إنّ لكم أصلَ البلاد وفرعَها   فالخير فيكم ثابتاً مبذولا

وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: أتكلم بهذا وأنت ههنا قاعداً»[٧٧].

هذا المسلك في التحكم بالخبر والتصرف به، يظل فيه الخبر موجودًا في الجملة، دون أن يحذف. وينشأ عن هذا المسلك الذي يتحكم به التفكير الاستبدالي في العربية، وجود اختيارين جنباً إلى جنب: رفع الخبر على أصله، ونصبه لمخالفته أصله. ويجعل النصب في هذه الحالة حالاً. ومثل هذا في العربية كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَـٰذَا بَعْلِى شَيْخًا﴾[٧٨]. وقد قرأ ابن مسعود، وأُبَيّ بن كعب، والأعمش، والمطوّعي، والأصمعي عن أبي عمرو: «وهذا بعلي شيخ»[٧٩]. وهذا يدل على أنّ الأصل لغة هو الرفع، وأنّ قراءة النصب، إنما كانت بسبب أنّ التحكم بالخبر، والتصرف به، يجعله قابلاً أن ينصب. ويكون النصب بسبب مخالفة الأصل.

(٤: ب) نصب الخبر للدلالة على مخالفة أصل إعرابه :

ملخص هذا الموضوع كما يكشف عنه استقراؤه، أنّ العرب كانوا يحذفون المبتدأ من الجملة الاسمية، ثم ينصبون الخبر من غير ناصب لفظي فنراه، وهذا الناصب المعنوي ليس من ضمن العوامل التي قدّرها النحاة، لنصب الخبر الذي أتحدث عنه.

لكني وجدت الفراء يشير إشارة ذكية، تنمّ عن أنه تنبّه إليه، دون أن يخوض فيه بتفصيل، ولا أن يحط رحاله في الساحة التي سنقف عندها. عَرَض الفراء لهذه المسألة، عند حديثه عن إعراب (سماعون) في قوله تعالى: ﴿سَمَّٰعُونَ لِقَوۡمٍ ءَاخَرِينَ﴾[٨٠] فقال: «ولو قيل سمّاعين لكان صواباً... والنصب أكثر... فما أتاك من مثل هذا الكلام نصبته ورفعته، ونصبه على القطع وعلى الحال. وإذا حسن فيه المدح أو الذم فهو وجه ثالث، ويصلح إذا نصبته على الشتم أو المدح، أن تنصب معرفته كما نصبت نكرته»[٨١].

لقد أذهب الفراء إشارته الذكية مذهباً أضاع فيه ما يمكن أن يكون كشفاً خاصاً به حين قال: «ونصبه على القطع»، فإنّ هذا يعني قطع الجملة عمّا قبلها، ونصب (سماعين) بفعل محذوف، والصحيح أنه لا الكلمة، ولا الجملة، على مورد القطع؛ ذلك أنّ توجيه الفراء لنصب كلمة (سمّاعين)، وكل ما كان من بابها، بأنها نصب على القطع، يوهم أنه لا صلة بين الاسم المنصوب، وما كان عليه حاله قبل نصبه؛ أي عندما كان خبراً. وليس الأمر كذلك بكل تأكيد. فالنصب إنما كان من أجل الإشارة إلى مخالفة الأصل، وليس بسبب قطع المنصوب عن سياقه، ونصبه يعني مخالفة ما كان عليه من رفع.

يمكن تلمس الأصل اللغوي لكل الشواهد القرآنية التي نتحدث عنها، بالنظر في البنية التقديرية، وهي مكونة من مبتدأ وخبر، ثم يحذف المبتدأ، ويبقى الخبر وحده، ثم ينصب هذا الخبر، ويكون نصبه دليلاً على مخالفته لأصله المرفوع. ويكون المغزى الدلالي من هذه العملية كلها : إما التنبيه إلى شأن ما انتصب بمخالفة الأصل، بمدحه وإعلاء شأنه، أو ذمه، وإما إلى الدهشة التي يراد لها أن تُلمّ بالمخاطَب.

ولبيان التحول في (سماعون) الواردة في الآية الكريمة، يتبين لنا أنّ العملية النحوية الصوتية كانت على النحو الآتي:

هـم سمّاعون > سمّاعون > سمّاعين

مبتدأ + خـبر > خبـر > منصوب على مخالفة الأصل

ولمّا كان المتبادر إلى الذهن أن تقع هذه الأسماء مواقع الخبر، كان من البديهي أنّ ما يتبادر إلى ذهن السامع – أول ما يتبادر – أنها ستكون مرفوعة. ولما لم يكن الأمر كذلك، حدثت عملية صرف الذهن إلى حالة أخرى. وعملية صرف الذهن هذه هي إحدى العمليات العقلية العليا. وإنّ قدراً من لفت الانتباه يحدث من جرّاء عملية النصب هذه. وهذا يؤكد الإشارة إلى الأصل، ولا يشير إلى انقطاع عنه.

والسبب الذي يجعلنا نقول إنّ النصب أكثر طواعية للتعبيرعن حالة الاندهاش، هو أنّ حالة نصب هذه الأسماء كما جاءت في القرآن الكريم، لا تخلو من أن تكون منصوبة بالياء أو بالفتحة. فعندما تكون منصوبة بالياء، كما في قوله – تعالى – ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾[٨٢]، فإنّ التوتر الموجود في الياء، يؤدي وظيفته في تنبيه الجهاز العصبي المركزي. والياء أقدر على إحداث هذه الوظيفة من الواو. وهذا يجعلنا نقول في النهاية إنّ كثرة استعمال الخبر جعلت كفايتهم اللغوية قادرة على أن تتبصر وظائف تداولية لنصبه، بعد حذف المبتدأ، حتى لا يظهر هذا الاسم المنصوب وكأنه خبر، والخبر حقه الرفع كما هو معلوم.

وقد تكلف بعض النحاة تكلفاً واضحاً في تقدير إعراب (قادرين)، فقد ورد فيها إعرابان، أحدهما أنه منصوب على الحال، من فاعل الفعل المقدر المدلول عليه بحرف الجواب، والتقدير: بلى نجمعها قادرين. والثاني أنه منصوب على خبر (كان) المضمرة، والتقدير: بلى كنّا قادرين في الابتداء. وقال السمين الحلبي في التعليق على هذا الرأي الثاني: وهذا ليس بواضح[٨٣]. وأنا أقول: الإعرابان غير صحيحين، وفيهما تكلف واضح. والصواب في نظري أنّ (قادرين) منصوب على مخالفة الأصل. ويقوّي هذا الذي ذهبت إليه أنه قرئ بالرفع، قرأ بذلك ابن أبي عبلة وابن السميقع. فقراءة الرفع تدل على ما وضحته، وهو أنّ الأصل في تصور البنية التقديرية، وجودُ جملة اسمية مكونة من مبتدأ وخبر: نحن قادرون، ثم حذف المبتدأ، ونصب الخبر في إشارة إلى مخالفته الأصل الذي كان عليه.

وضحتّ القيمة التداولية لنصب الاسم المخالف لأصله عندما يكون منصوباً بالياء كما في (سمّاعين). أما عندما يكون منصوباً بالفتحة، كما في الآية الكريمة ﴿ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٨٤]، فإنّ الفتحة تؤدى بطريقة خطف الحركة، دون إنقاص شيء من طاقتها أو ضغطها أو ترددها، ويقوى ضغط التاء مرة ونصفاً تقريباً، مما يجعل المقطع الأخير من كلمة ملة منبوراً نبراً عالياً. والفتحة أقدر على تأدية هذه الوظيفة من الضمة؛ لأنّ اللسان يكون عند نطق الفتحة في أسفل الجزء الأمامي من الحجرة الفموية. ويساعد الفتحة على أداء وظيفتها التي ذكرتُ،هو أنّ لها حجرة رنين متسعة نسبياً.

ومثل ذلك يقال في نصب كلمة (ناقة) في قوله تعالى ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا ﴾[٨٥]. وقد ذهب النحاة إلى إعراب ناقة منصوبة على التحذير[٨٦]. قلت: هذا خطأ فادح؛ إذ لو كانت منصوبة على التحذير، فكيف تكون (سقياها) معطوفة على ما يحذرهم منه، مع أنّ المطلوب سقياها، وليس التحذير من ذلك. لقد قرأ زيد بن عليّ: «ناقةُ الله وسقياها»[٨٧]. وهذا دليل على أنّ البنية التقديرية هكذا: هذه ناقة الله، ثم حذف المبتدأ، ثم نصب الخبر، للإشارة إلى مخالفته الأصل الذي كان عليه. وبذلك يتبين لنا أنّ الأثر الصوتي في هذه الظاهرة، قد خدم البعد النحوي في تقرير هذه الحقيقة. لكن من المؤكد أنّ كثرة الاستعمال كان لها أثر – هي الأخرى – في وقوع هذا التطور. ووقوعه أدى إلى إحداث ظاهرة نحوية جديدة، هي النصب على مخالفة الأصل. وكان البعد التداولي هو الذي استثمر عملية التغيير هذه، فأنتج منها بعداً دلالياً تداولياً، لا يتحقق بإبقاء الخبر مرفوعاً على أصله.

ولمزيد البيان في توضيح رأينا في هذه المسألة، أجد من الضروري الوقوف عند شواهد أخرى، لنعرف كيف تكون البنية التقديرية،ومن ثم كيف كان النصب. من هذه الشواهد ما جاء في قوله سبحانه: ﴿ قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٨٨].

لقد ذهب النحاة كل مذهب في تقدير النصب، وأكثر ما قالوه واضح التكلف، بعيد عن الصواب. فقد ذكرالسمين الحلبي الأوجه التي ذكرها النحاة فقال: « نَصْبُه

من أوجه، أحدها: أنه مصدر على المعنى، أي: هداني هداية دين قيم، أوعلى إضمار «عرّفني ديناً» أو الزموا ديناً. وقال أبو البقاء: إنه مفعول ثان لهداني، وهو غلط؛لأنّ المفعول الثاني هنا هو المجرور بإلى، فاكتفى به. وقال مكيّ: إنه منصوب على البدل من محل: إلى صراط، وقيل: بهداني مقدرة لدلالة: (هداني) الأول عليها، وهو كالذي قبله في المعنى»[٨٩]. قلت: هذه الوجوه كلها، لا قِبَلَ لها ولا لأيّ منها ببلوغ ما يؤديه النصب من وظيفة في هذا السياق، فالبنية التقديرية لقوله – عزّ وجلّ –: « ديناً قيماً ملة أبيكم...» في الآية الكريمة هكذا:

١ – هذا دينٌ قيمٌ > دينُ قيمٌ > ديناً قيماً

٢ – هذه ملةُ أبيكم > ملةُ أبيكم > ملةَ أبيكم

إنّ حذف المبتدأ واضح، ويجوز لغةً (لا قراءة؛ لأنّ القراءة أمر توقيفي) أن نرفع فنقول بعد حذف المبتدأ: دينٌ قيّمٌ، وملةُ أبيكم إبراهيم، ويجوز النصب، كما جاء في الآية: ديناً قيماً، وملةَ أبيكم إبراهيم.

ومن شواهده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ٱنتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[٩٠]. لقد ذهب النحويون مذاهب شتى في إعراب (خيراً)، وكل ما ذهبوا إليه فيه نظر. ذكر السمين الحلبي أنّ في نصبه أربعة أوجه نلخصها على النحو الآتي:

الأول : أنه منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار، تقديره: وأتوا خيراً لكم، وهو مذهب الخليل وسيبويه، ولم يذكر الزمخشري غيره.

الثاني : أنه نعت لمصدر محذوف، وتقديره: فآمنوا إيماناً خيراً لكم، وهو مذهب الفراء، وفيه نظر.

الثالث : أنه منصوب على خبر (كان) المضمر وتقديره: يكن الإيمان خيراً لكم. وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد. ورُدّ هذا المذهب بأنّ (كان) لا تحذف مع اسمها دون خبرها، إلا في ما لا بد منه. ويزيد ذلك ضعفاً أنّ (يكن) المقدرة جواب شرط محذوف، فيصير المحذوفَ الشرطُ وجوابُه.

الرابع: أنه منصوب على الحال، والظاهر فساده. وقد نقله مكي عن بعض الكوفيين، وقال: هو بعيد[٩١].

للتعليق على ما ذكره السمين الحلبي أود أن أوضح ما هو آت :

أولاً : ليس ما نسبه إلى الفراء صحيحاً، فقد قال الفراء في تعليل نصب (خيراً) في الآية «منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك. فإذا سقطت (هو) اتصل بما قبله، وهو معرفة فنصب»[٩٢].

وإذا كانت الآراء الثلاثة الأخيرة لم تسلم من نقد السمين الحلبي، أو غيره ممن أشار إليهم، وهو يعرض الآراء النحوية المختلفة، فأنا أرى أنّ الآراء كلها لا تصلح لإعراب **خيراً**، في هذه الآية الكريمة. والذي أراه أنّ النصب كان هنا، للدلالة على مخالفة الأصل، والهدف منه إحداث معنى تداولي، هو التهديد. والبنية التقديرية، وما يتلوها من تغيير، قبل بنيتها القرآنية، إنما كانت على هذا النحو:

هـو خيرٌ لكم < خيرٌ لكم < خيراً لكم

مبتدأ + خبر < خبر < النصب لمخالفة الأصل

ورد الاسم (عيناً) منصوباً لخلاف أصله ومنوناً ثلاث مرات، إحداها في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا﴾[٩٣]، والثانية في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾[٩٤]، والثالثة في قوله تعالى: ﴿وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[٩٥]. لقد ذهب النحاة مذاهب شتى في تقدير سبب النصب لكلمة (عيناً). ولنأخذ ما قالوه في تلك التي في الآية ٦ من سورة الإنسان. ذكر السمين الحلبي سبعة أوجه في تقدير سبب النصب. وهذه الأوجه هي:

الأول : أنه بدل من : **كافوراً**، لأنّ ماءها في بياض الكافور، وفي رائحته وبرده.

الثاني : أنها بدل من محل : **من كأس**، قاله مكي.

الثالث : أنها مفعول بـ **يشربون**، أي يشربون عيناً من كأس.

الرابع: أنه منتصب على الاختصاص.

الخامس: أنه منتصب بإضمار **يشربون**، يفسره ما بعده.

السادس: أنه منتصب بإضمار **يُعطَون**.

السابع: أنه منتصب على الحال من الضمير في **مزاجها**(٩٦).

إنّ هذه التوجيهات كلها أولى بالتوجيه، لتكون معقولة. والصحيح هو أن البنية التقديرية لـ (عيناً)، كانت مكونة من مبتدأ وخبر، فحذف الخبر، ثم نُصب خلافاً لأصله، من أجل تشويق المستمع إليها، وإيقاع شغفه بها.

ومن شواهد هذا الموضوع، نصب كلمة (كتاب)، في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾(٩٧). وقد ذهب العلماء في تقدير سبب نصب كتاب في هذه الآية أربعة مذاهب، وهي كما ذكرها السمين الحلبي على النحو الآتي:

الأول : أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله.

الثاني : أنه منصوب على الإغراء بـ: «عليكم»، والتقدير: عليكم كتابَ الله.

الثالث : أنه منصوب بإضمار فعل؛ أي الزموا كتاب الله.

الرابع : أنه منصوب على الحالية (٩٨).

إنّ البنية التقديرية لهذه الجملة : كتابَ الله عليكم، هي على النحو الآتي : هذا كتابُ الله عليكم، ثم حذف المبتدأ (هذا) وبقي الخبر (كتاب). وكان من الممكن أن يظل مرفوعاً من حيث هو خبر لمبتدأ محذوف. ولكنه نُصِب لمخالفة الأصل، وكان الهدف من ذلك كله تنبيه السامع إلى عظيم ما كتبه الله.

ومن شواهده أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾(٩٩)، بنصب (أمّـة)، فالبنية التقديرية هـي: هـذه أمة واحـدة، وحـذف منها المبتدأ (هـذه)، ثم نصب الخبر (أمّة) لتعظيم شأنها. وقد قرأ الحسن، وابن أبي إسحاق، وعيسى بن

عمر، والأشهب العقيلي، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، وغيرهم «إنّ هذه أمتُكم أمّةٌ واحدةٌ»[١٠٠]. وقد وُجّه رفع (أمة) باعتبارها بدلا من خبر(إنّ)، بدل نكرة من معرفة، أو باعتبارها خبراً لمبتدأ محذوف[١٠١].

والإعراب الثاني يدل دلالة واضحة على أنّ الأصل هو: هي أمة واحدة، فحذف المبتدأ. وهذا يُقوّي ما ذهبنا إليه من رؤية في تحديد البنية التقديرية. ويكون التقدير الذي ذهبنا إليه في نصب الخبرعلى مخالفة الأصل أمراً واضحاً، بل يكون موافقاً لما ذهب إليه علماؤنا، ويتجاوز رؤيتهم في تحديد سبب نصب الخبر، بعد حذف المبتدأ.

ومن شواهد هذا الموضوع أيضاً قوله تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمۡ ءَايَةً﴾[١٠٢] بنصب (آية). ويكون تقدير البنية التقديرية للشطر الثاني من الآية على النحو الآتي: هي لكم آية، ثم حذف المبتدأ، ونصب الخبرلمخالفة الأصل الذي كان عليه قبل الحذف وهو الرفع. أو أن تكون (آية) في الأصل خبراً ثانياً للمبتدأ، وهو اسم الإشارة (هذه)، ويكون نصبها من غير حاجة إلى حذف المبتدأ. أو أن تكون (ناقة) في الأصل أيضاً: عطف بيان وتكون (آية) خبراً لاسم الإشارة. ثم نصبت من غير حاجة إلى حذف المبتدأ. وفي كل الأحوال تكون (آية) في الأصل خبراً مرفوعاً. هذا هو الأصل، ثم نصبت (آية) مخالفة للأصل الذي كانت عليه للفت الانتباه إليها. وهذا هو الوجه التداولي في المسألة.

أما ما ذهب إليه بعضهم من أنها حال فبعيد فيما أرى. قال السمين الحلبي في توجيه نصب (آية) على الحالية «نصب على الحال لأنها بمعنى العلامة. والعامل فيها إما معنى التنبيه، وإما معنى الإشارة، كأنه قال أنبّهكم عليها، أو أشير إليها في هذه الحال»[١٠٣]. قلت: هذا بعيد والصحيح أنّ الخبر قد نُصب لمخالفة الأصل. وحتى لو أخذنا برأيه وقلنا إنها حال، فلا شك أنّها في البنية التقديرية خبر.

ومن شواهد هذا الموضوع الآية الكريمة ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلُ﴾[١٠٤]. فالبنية التقديرية فيه هكذا: هذه سنةُ الله، ثم حذف المبتدأ (هذه)، ونُصب الخبر. ومن هذه الشواهد أيضاً قوله: ﴿فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَنِعۡمَةٗ﴾[١٠٥]. والبنية

التقديرية هي: هذا فضلٌ من الله، ثم حذف المبتدأ، ونصب الخبر. وقوله: ﴿قَدْ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا ﴿١٠﴾ رَّسُولًا يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [١٠٦]، فالبنية التقديرية هي: هو رسول يتلو عليكم آيات الله، ثم حذف المبتدأ ونصب الخبر.

ومن هذه الشواهد ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِۦٓ أَزْوَٰجًا مِّنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[١٠٧]، فالأصل في كلمة (زهرة) أنها كانت في بنيتها التقديرية خبراً لمبتدأ محذوف: تلك زهرة الحياة الدنيا، ثم حذف المبتدأ تلك، ونصب الخبر (زهرة) مخالفاً للأصل من أجل لفت الانتباه إليه.

جاء في السنة النبوية أحاديث فيها جُمَل اسمية، حذف منها المبتدأ ثم نصب الخبر. ومن اللافت للنظر أنّ بعض هذه الأحاديث مرويّ برفع الخبر، بعد حذف المبتدأ، وبنصبه للدلالة على مخالفة الأصل. فقد ورد أنّ عائشة سألت النبي – صلوات الله وسلامه عليه –: «أيُعَذب الناس في قبورهم؟» فقال – عليه الصلاة والسلام –: «عائذاً بالله من ذلك»، وروي هذا الحديث بالرفع أيضاً: «عائذ بالله»[١٠٨]. وهذا يؤكد تصورنا للقضية. فنصْبُ ما كان خبراً بعد حذف المبتدأ، صورة متنشئة عن ذلك الخبر، كما هو موضح في ما هو آت:

أنــا   عائــذ بالله > عائــذًا بالله

مبتدأ + خبر > النصب لمخالفة الأصل

ومن ذلك أيضاً حديث أبي هريرة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه قال: «ما من أيام الدنيا أيامٌ أحبُّ (بالرفع) إلى الله – سبحانه – أن يُتَعَبّد له فيها من أيام العشر»[١٠٩]، ورُوي عن أبي هريرة عن النبي – صلوات الله وسلامه عليه – أنه قال: «ما من أيامٍ أحبَّ (بالنصب) إلى الله أن يُتعبدَ له فيها من عشر ذي الحجة»[١١٠].

المبحث التاسع : ثنائية الثبات والتطور في الإعراب

لما كان الإعراب في العربية قائماً على تعدد علاماته، كان من الضروري تصوّر تطوره، حتى انتهى به التطور إلى الصورة التي ورثناها. مسوّغ هذا القول هو أنّ الإعراب ظاهرة مركبة، وليست ظاهرة بسيطة. فثمة علامات رئيسية ثلاث للإعراب، وهناك ما يسمونه العلامات الفرعية للإعراب. وهذا لا يمكن أن يكون كله قد جرى على ألسنة العرب دفعة واحدة. يضاف إلى ذلك أننا قد ورثنا بعض الأساليب اللغوية القالبية وهي من المعربات المنصوبة التي لا يمكن أن تكون قد حدثت دفعة واحدة، بل لا بد أن تكون قد تقلبت على ألسنة العرب في القرون المتتابعات، حتى جرت به الألسنة أخيراً على النحو الذي تلقيناه.

يضاف إلى ذلك أنّ ثمة شواهد كثيرة، يُعرب فيها المعرب الواحد بوجوه شتى، على النحو الذي سنراه في إعراب الأسماء الستة، والمثنى، والفاعل. وهذا بيان ذلك:

أولاً – رواسب في الأسماء الثنائية الستة :

]١[مباني هذه الأسماء :

لا يكاد الباحث يجد باباً من أبواب النحو والصرف في العربية يتمثل فيه تاريخُه ومراحلُ التطور التي تعاقبت عليه، وأحدثت فيه تغييرات عبر القرون والأجيال، كما هو الحال في باب الأسماء الستة. والرسوبيات التركيبية في هذا الباب كثيرة. وأول ما يلحظ على هذه المجموعة من الأسماء عددٌ من مسائل المبنى التي لا بد من الوقوف عندها، وأظهرها ما يأتي :

١ – عندما تكون هذه الأسماء خارج التركيب والسياق، فإنّ أربعة منها وهي: (أب، أخ، حَم، هَن) تتألف من مقطع واحد مغلق، يتكون من صامتين بينهما حركة قصيرة هي الفتحة. ويتكون الاسمان المكملان للستة (ذو، فو) من مقطع طويل مفتوح، مركب من صامت واحد، وحركة طويلة هي الواو.

٢ – عندما تكون الأسماء الأربعة الأولى المذكورة أعلاه في التركيب، فإنها تتكون من صامتين بينهما فتحة، وحركة طويلة: الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر. وأما ذو، وفو، فهما مكونان من صامت وحركة طويلة، شأنهما في التركيب، كشأنهما منعزلين. وينصب هذان الاسمان بالألف، ويجرّان بالياء.

٣ – يقتضي الأخذ برأي جمهور النحاة الذي ينصّ على أنّ الأسماء المعربة لا تكون بأقل من ثلاثة أحرف، أنّ الحرف الثالث يؤدي في أربعة الأسماء الأولى (أب، أخ، حم، هَن) وظيفتين، أولاهما: أنه جزء من بنية الكلمة عاد إليها في التركيب، وثانيتهما: أنه هو نفسه علامة إعراب. فالواو في (أبوك)، جزء من بنية الكلمة، ولكنها في الوقت نفسه علامة رفع.

٤ – إذا كان التقدير يساعد على تصور الحرف الثالث المحذوف ثمّ تحديده في (أب، أخ، حم، هَن)، فكيف لنا أن نقدر الحرف الثالث – دون تكلف واضح – في كل من: ذو، وفو؟ إنّ كل تقدير يجعل أصل هذه الأسماء، وبخاصة الاسمان الأخيران أكثر من حرفين بحاجة إلى دليل، وليس لمثل هذا الدليل من وجود يُعتمَد عليه.

٥ – وعلى ذلك، فإني أرى أنّ الأسماء الستة كلها ثنائية الأصل. هكذا وُضعت وهي على ما وضعت عليه حتى الآن. ولذلك سميتها الأسماء الثنائية الستة. لكن لا يجوز أن يستدل من ثنائية هذه الأسماء أنّ كلمات اللغة كلها في أصل الوضع ثنائية. تلك نظرية سقطت حيث ظهرت، وما عاد أحد من أهل العلم يحتفي بها. ومن ثمّ لا يجوز أن تعتد هذه الأسماء – من حيث عدد حروفها – رواسب تشير إلى أصل كانت فيه هذه الأسماء مكونة من ثلاثة أحرف.

٦ – من المعلوم في الدرس النحويّ في التراث أنّ الحرف الثالث المُقدّر في (أب، أخ، حم، هن) يدلّ عليه ظهورُه عند إضافة هذه الأسماء إلى غير ياء المتكلم كما في: أبوك وأخوك. ويدل على ذلك في نظرهم وجودها في كلمات أخرى مثل: أبوان، وأبوّة. والصحيح أنّ هذه الواو تدل على حالة الرفع؛ فالرفع هو

الذي يستدعي وجود الواو، والنصب هو الذي يستدعي وجود الألف، والجرّ هو الذي يستدعي وجود الياء. ولو كانت الواو من المكونات الثلاثة الأصلية لكل واحد من هذه الأسماء الأربعة فهل الألف في حالة النصب، والياء في حالة الجرّ مكونات أصلية في هذه الكلمات؟

٧ – وجود الواو في أربعة الأسماء هذه يدل على أنّ العرب أرادوا إلحاق هذه الأسماء بالأسماء المعربة، وأن يعربوها إعرابًا، فجعلوا الحركة الطويلة وسيلة إلى هذا الهدف، فظهرت وكأنها جزء من بنية الكلمة إلى جانب كونها علامة إعراب. وأما الواو في: أبَوان، وأبوّة، فهي نتيجة اختيار العرب للواو ليكون هذان الاسمان ملحقين بالأسماء الثلاثية المعربة. ولما حدث إلحاق الواو بأب، وأخ، صار من الممكن التصرف بهذه الواو، وصار من الممكن أن يقولوا: أبوان، وأخوان، وأبوّة، وأخوّة. فوجود هذه الواو في هاتيك الكلمات ليس دليلاً على أصالته فيها.

٨ – يترتب على كون الأسماء الستة (ثنائية) في أصل وضعها أنه لا يقع عند إضافتها إلى غير ياء المتكلم أيّ تغيير صوتي؛ لأنّ الذي يحدث هو زيادة علامة الإعراب في آخرها هكذا: أب > أب + واو،أو ألف،أو ياء.

]٢[**إعرابها في الفصيحة المشتركة :**

من المعلوم في إعراب الأسماء الستة أنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، بشرطين عامّيْن، ينطبقان على هذه الأسماء جميعها. هذان الشرطان هما:

(أ) أن تكون مضافة، فإذا لم تكن مضافة أعربت بالحركات لا بالحروف فتقول مثلا: إنّ لك أخاً لا يخذلك، فتكون حركة آخر اسم إنّ (أخاً) هي الفتحة المتبوعة بالتنوين. والوظيفة التي يؤديها التنوين في مثل هذا الموقع هي وظيفة صوتية دلالية. أما الوظيفة الصوتية فهي إغلاق المقطع. وأما الوظيفة الدلالية فهي إخراج الاسم من مطلق العموم إلى التخصيص الدلالي. توضيح ذلك في أنه عندما يقول القائل: إنّ لك أخاً فهو يخصّص النكرة بنسبتها إلى المخاطَب (بفتح

الطاء): لك، فيُعْلم من ذلك أنّ النكرة هذه ليست مطلقة،وإنما هي مخصصة بكونها محالة إلى المخاطَب.

وقد كان النحاة يصفون الجار والمجرور في مثل هذه الجملة بأنهما متعلقان بالاسم (أخاً). والأمرأعمق من مجرد التعلق. إنهما في حقيقتهما الدلالية تخصيص وصفي. وفي الجملة نفسها تخصيصٌ وصفيّ آخر هو جملة : «لا يخذلك». فهذه الجملة جملة تخصيص وصفي للنكرة. ولا شك أنّ السياق قد يُكسب هذه النكرة معرفة مقامية، فقد تقال هذه الجملة، في سياق يشير المتكلم فيه إلى نفسه، مخاطباً أحد أصدقائه قائلاً: إنّ لك أخاً لا يخذلك. فالأخ هنا معروف؛ لأنّ المتكلم يقصد نفسه.

بذلك يعمل التخصيص الدلالي على إخراج اسم إنّ: أخاً، غيرالمعرّف بلام التعريف من دائرة النكرة المطلقة. ومع ذلك بقي فيه من النكرة ما يدلّ عليه التجرّد من لام التعريف. وبسبب هذا التجرّد يقبل هذا الاسم التنوين.

(ب) أن تكون إضافة هذه الأسماء إلى غير ياء المتكلم؛ فإذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم جرى اللسان بها بغير الحروف، فتقول: هذا أبي؛ إذ لا مجال لإلحاق الواو بكلمة (أبي) في حال الرفع عندما تكون مضافة إلى ياء المتكلم؛ فلا يقال: هذا أبوي. ولا مجال لإلحاق الألف بها في حال النصب فلا تقول: كلمت أباي. ولا مجال لإلحاق ياء المد بها في حال الجر؛ فلا تقول: تأسّيتُ بأبيـي.

وثمة شروط خاصة ببعض هذه الأسماء، منها شرط خاص بِ (ذو)، وهو دلالته على الصحبة، فتقول: هذا ذو علم، ورأيت ذا علم، وبذي علم أنتصح. وثمة تفصيلات أخرى في هذه الشروط منها ألا تكون مثناة ولا جمعاً ولا مصغرة ولا منسوبة. وهذا أمر معروف مقرر في الدرس النحوي، ولا نريد أن نخوض فيه؛ لأنه ليس من غايات هذا البحث أن نقف على هذه التفصيلات.

]٣[**رواسب إعرابية في الأسماء الثنائية الستة :**

كان بعض العرب يعربون بعض الأسماء الستة: أب، أخ، حم... وهي مضافة إلى غير ياء المتكلم – بالحركات القصيرة (الفتحة، والضمة، والكسرة) لا بالحركات الطويلة (الألف، والواو، والياء). وهذا خلاف ما جرى عليه لسان أكثر العرب، ولذلك قال ابن مالك في ألفيّته:

وفـي أبٍ، وتـاليَيْهِ، يندرُ وقصْرُها من نقصهنّ أشهرُ

والمقصود بالقصرهنا إعرابُها بالحروف، وأما النقص فهو إعرابها بالحركات. ومن ذلك قول رؤبة :

بأبـهِ اقتدى عدِيّ في الكرمْ ومن يشابهْ أبـَهُ فما ظلمْ

هذه صورة من الرواسب، على نحو ما سأبينه. وبذلك تظهر الحركات الإعرابية (الفتحة، والضمة، والكسرة) على آخر هذه الأسماء الثنائية. لكنّ قوماً آخرين من العرب كانوا يُلزمون بعض هذه الأسماء الألفَ رفعاً ونصباً وجراً، ومنه قول رؤبة أيضاً:

إنّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا قدْ بَلغا في المَجدِ غايتاها

يفعلون بهذا الاسم ما يفعلونه بالمثنى الذي يلزمونه الألف في حالات الإعراب الثلاث. وهذا واضح من البيت؛ فقد ورد فيه الاسم (أباها) منصوباً ومجروراً، وقد لزمته الألف في الحالتين. وجاء المثنى (غايتاها) المجرور بالإضافة، وقد لَزمَته الألفُ أيضاً على الرغم من كونه مضافاً إليه.

إنّ وجود ثلاثة استعمالات مختلفة لبعض الأسماء الستة، يعني أنّ هذه الأسماء قد مرّت بعدد من مراحل التطور، ويمثل كلّ استعمال منها مرحلة من هذه المراحل. وقد جرى التغيير وفق بعض العمليات الصوتية. والتصورات الصوتية في إعراب هذه الأسماء لا يمكن فصلها عن مباني هذه الأسماء.

]٤[البنى التقديرية لإعرابها بالحروف :

الأسماء (أب، أخ، حمٌ، هنٌ) عند النظر في إعرابها بالحروف، يرى النحاة أنّ أصلها على النحو الذي يتبين في الأمثلة التي سأذكرها بعد قليل. وأشير هنا إلى مبدأ أساسي من مبادئ اللسانيات التطورية developmental linguistics وهو أننا لسنا بحاجة دائماً إلى شواهد دائماً لإثبات التطور اللغوي؛فإنّ البنى التقديرية كافية لتصور ذلك التطور، والبنى التقديرية ليست طارئة على النظام اللغوي ولا مفتعلة، ولكنها من ضمن النظام اللغوي نفسه.

هذا لا يعني أنّ الشواهد اللغوية لا قيمة لها. إنه يعني فقط أنّ البنية التقديرية كافية لإثبات التطور في حال غياب الشواهد اللغوية التي تدل عليه. سنكتفي بأن تكون كلمة (أب) فيما هو آت محل التمثيل للبنى التقديرية. وهذا بيان ذلك :

١ – في حال رفع هذا الاسم، يفترض أنّ الأصل في قولهم : أبوك عالم، هو: أبُوْك عالم، فوقع نصف الحركة الخلفي]w[مسبوقاً بالضم]abuwka[. وهذا من شأنه أن يحدث ثقلاً في النطق. ويمكن التخلص من هذا الثقل بتحول نصف الحركة الخلفي إلى حركة خلفية، وهي الضمة، وتجتمع الضمتان لتكوّنا واو المد. ويكون ذلك من قبيل المماثلة التقدمية المباشرة.

وحقيقة هذا التحول أنّ نصف الحركة الخلفي صوت تقريبي، والصوت التقريبي هو الصوت الناجم عن تضييق لا يؤدي إلى احتكاك. ومن شأن هذا الصوت أنه يقبل التحول إلى أيّ صوت يشاؤه أبناء اللغة، فمن الطبيعي أن نتصور قبولَ هذا الصوت التحولَ إلى ضمة؛ فيصبح الصوتان ضمة طويلة (هي الواو). المعادلة (١) تبيّن هذا التحول:

المعادلة (١):

٢/١ ح]+ خلفي[< ح]+ خلفية [/ ح]+ خلفية [ــــــ

٢ – في حال نصب هذا الاسم يفترض أنّ الأصل في قولهم : رأيتُ أباك، هو: رأيتُ أبَيْك. وبذلك يكون نصف الحركة الأمامي]y[، مسبوقاً بالفتحة ȧbayka. وعندما يرتفع اللسان من أسفل الحجرة الفموية، حيث تنطق الفتحة، باتجاه أعلى الجزء الأمامي من الحجرة الفموية، لنطق الياء نصف الحركة، يكون الجهد النسبي المبذول في تحركه، عبر هذه المسافة واضحاً، فينقلب نصف الحركة إلى فتحة، فتصبح الفتحتان ألفاً.

هذا التغير الصوتي ضرْبٌ من المماثلة التقدمية. ومسوّغ حدوث هذه المماثلة صوتياً، أنّ الياء نصف الحركة صوت تقريبي. والمعادلة (٢) توضح هذا التغير.

المعادلة (٢) :

١/٢ح]+ أمامي[< ح]+ أمامية[/ ح]+ أمامية [______

٣ – في حال جرّ هذا الاسم، فالأصل في قولهم: من أبيك، هو: من أبِيْك ȧbayka. وبذلك يكون نصف الحركة الأمامي مسبوقاً بالكسرة، فيتحول نصف الحركة إلى كسرة، وهذا من قبيل المماثلة التقدمية المباشرة أيضاً. والمعادلة (٣) تبين عملية المماثلة هذه.

المعادلة (٣) :

١/٢ح]+ أمامي[< ح]+ أمامية[/ ح]+ أمامية[______

]٥[الأصل الإعرابي :

إنّ التصور المتأني لهذه العمليات المتعاقبة في إعراب الأسماء الستة، يفضي بنا إلى القول إنّ الأصل في الاستعمالات الثلاثة، هو أنها كانت تلزم الألف رفعاً ونصباً وجراً. وبذلك يكون ما ورد من ذلك في لسان بعض العرب دليلاً على هذا الأصل، مثلما يكون دليلاً على أنّ ذلك الاستعمال من الرسوبيات.

وإنما يدعـونا إلى هذا القول هـو أنّ حالة لزوم الألف هـي أبسط الحالات. فلا يبذل المتكلم جهداً عقلياً كبيراً؛ إذ تتحقق سليقته اللغوية، بكفاية لغوية محدودة، ولكنها كافية لإقامة لسانه، بما لا يقتضـي تفكيـراً مركباً في هذه المرحلة؛ فإنْ تكلم – وفي هذه المرحلة أيضاً – قال: هذا أباك، وجاءني أخاك، ورأيت أباك وأخاك، ومررت بأباك وأخاك؛ فيكون الصوت واحداً هو الألف، وتكون الحالات الإعرابية متعددة. إنها حالة من البساطة وعدم التركيب، تناسب مرحلة البدايات التي يفترض فيها البساطة، وعدم التركيب كذلك.

هذا يعني أنّ البساطة في مرحلة التزام الألف في الحالات الثلاث، كان فيها ما يمكن أن يوصف بأنه التوحد الإعرابي الذي يقتضي توحد الظاهرة الصوتية، على الرغم من اختلاف الظاهرة النحوية. وهي صورة من الاقتصاد اللغوي، تصلح للمرحلة التي يعد فيها المخزون من النظام اللغوي لدى أبناء اللغة، محدوداً بحده الأدنى. ثم كانت مرحلة التعدد الإعرابي صورة مولدة من حالة التوحد الإعرابي.

أما المسوّغ الصوتي لمثل هذه المرحلة، فواضح في كون النسقية الصوتية واحدة. وهي نسقية قائمة على التماثل التام بين استعمالات هذه الكلمات في الجمل المختلفة، على الرغم من اختلاف الحالات الإعرابية لكل كلمة منها. فلا يحتاج المتكلمون إلى أن يغيروا آخر الكلمة بتغير مواقعها الإعرابية؛ إنها الألف في كل حالة من حالات الإعراب الثلاث. وبسبب ذلك صارت النسقية الإعرابية واحدة كذلك.

وتمتاز النسقية في مثل هذه الحالة بأنّ الضبط الذي يحتاج إليه المتكلم معه، ضبط ذهني بسيط من العمليات العقلية العليا. وهي نسقية إعرابية صوتية لا يختلف فيها البعد الإعرابي عن البعد الصوتي؛ لكون الإحداث النطقي مكوناً من درجة واحدة من البساطة، هي لزوم الألف في المواقع الإعرابية الثلاثة: الرفع والنصب والجر.

وهذا يجعل عمليتي التلازم والتواظف الذهنيتين، محددتين بحدودهما الدنيا؛ بمعنى أنّ كل ما يحتاج إليه المتكلم من هذه العمليات، هو أن تكون الألف علامة إعراب ملازمة لهذه الأسماء الستة، وهذا هو المقصود بالتلازم. والمقصود بعملية التواظف أنه

لا يكون مع الألف علامتان أخريان توظفان للنصب والجر، فلا توظف هاتان العلامتان بخلاف ما توظف به الألف هي علامة الرفع. فثمة صوت واحد يعبر به عن وظائف نحوية ثلاث، وبذلك يكون التواظف مكثفاً في أدنى درجاته. ويقوم التفكير الاستبدالي في هذه المرحلة على الإيجاز وعدم تفريع المسألة الواحدة إلى مسائل متعددة.

]٦[مرحلة الإعراب بالحروف :

وصفتُ هذه المرحلة وسميتها مرحلة إعراب بالحروف، من باب اصطلاح النحاة على أنّ الإعراب هنا هو إعراب بالحروف، وهو في حقيقته حركات طويلة ليس بينها وبين الحركات القصار من فرق إلا في الطول؛ فالألف في حدّها الأدنى فتحتان، وواو المدّ في حدها الأدنى ضمتان، وياء المد في حدّها الأدنى كسرتان. وهذا أمر كان قد انتبه إليه ابن جني حين قال: «اعلم أنّ الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو. فكما أنّ هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضمة. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو. وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والضمة الواو الصغيرة. وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة»[١١١].

انتقل العرب من مرحلة الالتزام بالألف رفعاً ونصباً وجراً، إلى مرحلة الإعراب بالحروف. وبقي مع ذلك، لزوم الألف لبعض هذه الأسماء، في حالات الإعراب الثلاث، في لسان بعضهم، ظاهرةً رسوبيةً، يبرز فيها بعض تاريخ اللغة في حاضرها.

تطوّر المخزون الذهني من العمليات العقلية، كثيراً في هذه المرحلة؛ فقد أظهرت قدراً كبيراً من التصور التجريدي الذي تحتاج إليه الكفاية اللغوية المتطورة كذلك. وبذلك يصبح استدعاء الحركات الإعرابية المناسبة، من موطن خزنه في الذاكرة، عملية آلية سريعة.

وعلى النقيض من المرحلة السابقة فإنّ في هذه المرحلة قدراً كبيراً من التتابعات الذهنية التي تقوم بالتنسيق بين العمليات الذهنية، وعمل الجهاز العصبي المركزي؛

الأمر الذي يجعل نظام اللغة مطواعاً للتواصل. وفيها كذلك قدرة كبيرة على التحول من البساطة إلى التركيب، وتحَوّل من أحادية الإعراب في الكلام إلى تعدده. وقد طُوِّعَت الظاهرة الصوتية للتطور النحوي في هذه المرحلة، تطويعاً استطاع الصوت فيها أن يؤدي فيها كلّ الوظائف النحوية والدلالية التي أراد العرب أن يكون عليها لسانهم.

لا مفرّ من أن نصف عملية التطور هذه بأنها عملية مركبة، استدعى الانتقال فيها من حالة **صوتية واحدة** (هي لزوم الألف) في حالات إعرابية ثلاث، إلى **حالات صوتية ثلاث**، في حالات إعرابية ثلاث (الواو للرفع، والألف للنصب، والياء للجر).

كان تطور الظاهرة الإعرابية قادراً على تطوير الأصوات نفسها، مثلما كانت الأصوات مادة طيّعة لإخراج الكلام، على النحو الذي يريده أبناء اللغة، بساطةً في طور البساطة، وتركيباً في طور التركيب. وهذا يظهر مدى التوافق الذي يكون بين واقع أهل اللغة ولغتهم، فواقع لغتهم يمثل واقعهم، وواقعهم يتمثل في تفكيرهم اللغوي.

وكما كانت الظاهرة الصوتية طيّعة للمادة النحوية طيّعة لقبول التطور، كانت قادرة على أن تمثل التطور الذهني للغة وتجاريَه دون أن تكون عبئاً عليه. وقد كانت الظاهرة الصوتية في لغات أخرى، عبئاً على القدرات النطقية، والصرفية، والنحوية، فرغب أهلها في التخلص من هذا العبء بصور شتى، فكان ذلك، وبقي العبء القديم الذي تخلصوا منه ماثلاً في كتابة الكلمات؛ فثمة حروف في كتابة مئات الكلمات، في كل من الإنجليزية والفرنسية، تكتب ولا تنطق، مما يدل على أنها كانت تنطق وتكتب، وفي نطقها عبء وجهد، فقرروا إسقاطها من نطقهم، فسقطت درءاً لثقل الجهد، وبقيت الحروف التي تمثلها ماثلة في الكتابة. وإذا لم تكن تنطق في تاريخها القديم، فلماذا كتبوها؟ وهذا من أسباب التباين بين ما هو منطوق، وما هو مكتوب في هاتين اللغتين.

لا يخفى أنّ الانتقال من حالة البساطة المتمثلة في إلزام الأسماء الستة ألفاً، في حالات الإعراب الثلاث إلى مرحلة أنمى ذهنياً، وأظهر تجاوزاً للبساطة، وهي مرحلة الإعراب بالحروف، يعني أنّ الانتقال كان انتقالاً من السهل إلى الصعب. وهذا دليل على أنّ اللغة قد تتطور من السهل إلى الصعب. ويعني كذلك أنّ التفكير الاستبدالي

في هذه المرحلة، قد أخذ يوظف العمليات العقلية المركبة اللغة توظيفاً يظهر فيه تنوع الإمكانات اللغوية.

]٧[**مرحلة الإعراب بالحركات :**

أما إعرابها بالحركات مع كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم، فيعني أحد أمرين، **أولهما** : أنّ هذه الأسماء كانت ثنائية في الأصل، وبقيت على ما كانت عليه، وأنّ الذين أعربوها بالحركات من العرب، أرادوا أن يلحقوها بالمعربات الثلاثية الصحيحة الآخر. وهذا هو الذي نميل إليه ونأخذ به.

ثانيهما : وإما أنّ إعرابها بالحركات القصار مولد من إعرابها بالحركات الطويلة (الحروف)، متطورعنه، وذلك بتقصير الواو لتصبح ضمة، وتقصير الألف لتصبح فتحة، وتقصير ياء المد لتصبح كسرة، فصاروا يقولون: هذا أبُه، وذلك أخُه، ورأيت أبَه وأخَه، وسلمت على أبِه وأخِه.

ذلك تطور لم يكتب له الثبات، فدارت دائرته،ثم توقفت حيث دارت، وبقي من هذه المرحلة ما ورد من شواهد تدل عليها، وكانت هذه الشواهد من رسوبياتها، مثلما يعد إعراب هذه الأسماء بالألف رفعاً ونصباً وجراً من الرسوبيات أيضاً.

لكن هل الانتقال من إعراب هذه الأسماء بالحروف إلى إعرابها بالحركات، إذا كان وقد وقع، مُسَوَّغ صوتياً؟ أسأل هذا السؤال عند افتراض أنّ هذا هو الذي حدث، وبغض النظر عن عدم اقتناعي بأنّ ذلك هو الذي حدث. الجواب نعم بكل تأكيد، فقد سبق أن أشرنا إلى أنّ الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض ياء المد، والضمة بعض واو المد.

ولما كان الأمر كذلك، كان من الطبيعي تصور انتقال أهل اللسان من الألف إلى الفتحة التي هي بعضه، في مثل: (رأيت أباه)، إلى (رأيت أبَه)، وانتقالهم من واو المد إلى الضمة التي هي بعضها أيضاً، في مثل: (جاء أبوه) إلى (جاء أبُه)، وانتقالهم من ياء المد إلى الكسرة التي هي بعضها، في مثل (من أبيـه)، إلى (من أبِـه). لكن

كونه مسوغاً صوتياً لا يعني أنه قد حدث، ولا يعني ثباته والتزام أهل اللسان به بالضرورة. فسنرى بعد قليل كيف أنّ اختفاء هذه الحالة مسوغ صوتياً كذلك.

لما كانت هذه الصورة من رسوبيات اللغة التي عزف النظام اللغوي في العربية الفصيحة المشتركة عنها، عزوفاً كاملاً، فنحن لا نستطيع أن نعدّها ضمن النظام اللغوي الحالي، فهي من تاريخ اللغة الذي كان يصنع ماضيها، ثم انتهى إلى حيث توقفت عجلته.

هذا يمثل نوعاً من التطور اللغوي الذي يبدأ ثم ما يلبث أن ينتهي فلا تكتب له الديمومة، ولكنه يُعرف بما دلّ عليه من شواهد. وعدم استقرار هذه الحالة من التطور، ثم التولي عما صارت إليه معطياتها، مُسَوَّغ صوتياً كذلك، على الرغم من أنها كانت قد أخذت طريقها إلى الوجود بمسوّغ صوتي، كما رأينا قبل قليل.

إنّ توالي ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة في (أبُه، وأبَه، وأبِه) يجعل هذه المقاطع متماثلة تماثلاً، يذهب بالنسقية الصوتية القائمة على التنوع. ولهذا لم يكتب لهذه المرحلة من التطور أن تستقر على ألسنة القوم، ولا أن تشيع بين العرب. فآثروا البقاء على المرحلة السابقة التي يظهر فيها تنوع صوتي مقبول عندهم. فيكون تنوع المقاطع في (أبوه، وأباه، وأبيه) أرسخ في لسانهم من (أبُه، وأبَه، وأبِه)؛ فإطالة المقطع الثاني تجعل التوازن بين مقاطع الكلمة واضحة جلية. والمقصود بالتوازن في النطق هنا إيجاد نسق تأتلف فيه الأصوات بمقطع طويل بين مقطعين قصيرين.

هذا يؤطّر لصورة مُثلى من التوجه في توزيع الطاقة الصوتية في نماذج لغوية أخرى؛ ذلك أنّ العمليات العقلية العليا هي التي تصنع مثل هذا التوجه في بناء النسقية المقطعية ليس في الأسماء الستة فقط، بل في كثير من الكلمات كما في: / دَ – عا – هُ / رَ – ما – هُ / سَ – ما – كَ /، وغير ذلك من آلاف الكلمات التي تسير على النسق المقطعي الذي هو محور حديثنا في :

/ أَ – بو – هُ / ، و / أَ – با – هُ / ، و/ أَ – بي – هِ /

]٨[إضافتها إلى ياء المتكلم:

مرحلة إعراب الأسماء الستة بالحركات، على الرغم من كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم، توازيها مرحلة نظامية أخرى وهي الإعراب بالحركات، لكن عندما تكون هذه الأسماء مضافة إلى ياء المتكلم في مثل: أبي، وأخي. الفرق كبير جدًا بين المرحلتين، نحوياً وصوتياً. فالمرحلة الأولى لم يكتب لها البقاء؛ فما عادوا يقولون: أبُه ولا أخُه؛ إذ توقفت هذه المرحلة في الشواهد الرسوبية التي تمثلها كما قلت. أما الثانية فقد كتب لها البقاء، فظل العرب يقولون: أبي، وأخي. فصارت هذه المرحلة جزءاً من النظام اللغوي القائم في العربية الفصيحة المشتركة.

لكنّ كونها جزءاً من النظام اللغوي القائم لا يعني أنه لم يوجد فيها شيء من التغيرات الصوتية التي ربما تكون قد أخذت موقعها في تاريخ هذه الأسماء حتى صارت على ما هي عليه. إنّ هذه التغيرات الصوتية متضمنة في الكلمات نفسها قائمة فيها. وعلينا أن نقرأها بحسب النظام الصوتي للعربية. فلا يمكن أن نتصور أنّ العرب قالوا في مرحلة إعراب هذه الأسماء بالحركات: أخي وأبي، هكذا مباشرة، إلا أن يكونوا قد أحدثوا شيئاً من التغيرات الصوتية التي هي جزء من النظام الصوتي العربي الذي يظهر في المماثلة.

وهذا هو الذي يجعل اللغويين المعاصرين يلجؤون إلى البنى التقديرية؛ لمعرفة كيف تحدث التغيرات الصوتية. ولا يعنينا أن تكون هذه البنى قد جرى بها اللسان مدة من الزمان قصيرة أو طويلة، ثم صارت إلى الصيغة التي انتهت إلينا: أخي، وأبي. ربما يكون ذلك قد حدث في مدة من الزمان قصيرة، وربما كان التغيير قد حدث في وقت طويل نسبياً.

إنّ ثمة ضوابط تتحكم بالبنية الذهنية؛ فكلمة (أبي) في قولك: أبي كريم، في موقع الابتداء؛ ولذلك لا بدّ من تصور خضوعها لعملية الرفع. والكلمة مضافة إلى ياء المتكلم، وما كان شأنه كذلك، كان من الطبيعي أن يخضع للتأثير الصوتي بأحداث مماثلة، بين نطق الياء وما قبلها مباشرة، وهي الضمة التي لا بد أن نفترض وجودها؛ لأنّ النظام اللغوي يفرض أن تكون علامة الرفع هنا هي الضمة.

وهذا يعني بداهة أنه يصعب بغير تصور حدوث هذه المماثلة أن نجمع بين علامة الإعراب، والموقع الذي تحتله الياء التي هي كسرة طويلة. إذن، لا بد من البحث عن التحولات الصوتية التي حدثت، حتى استطاعوا أن يتغلبوا على التباين بين الحُكمين: النحوي الإعرابي والصوتي النطقي، وهو الذي سنوضحه في ما هو آت:

]٩[مبانيها التقديرية عند إضافتها إلى ياء المتكلم:

البنية التقديرية لكلمة (أبي) رفعاً ونصباً وجراً، تظهر في الكتابة الصوتية، ويظهر معها توضيح مسار التحول الذي اتخذته كل واحدة من البنى التقديرية الثلاث، في حالات الإعراب الثلاث، في معادلات تفصيلية. وهذا بيان ذلك:

(أ) في حالة الرفع : ʾabuy > ʾabiy > ʾabii

في هذه الحالة يظهر الانتقال من البنية التقديرية ʾabuy، بمقتضى المماثلة الرجعية المباشرة،إلى البنية قبل السطحية ʾabiy، وفيها تقلب الضمة كسرةً؛ لمماثلة الياء نصف الحركة التي بعدها، ورمزها]y[. والسبب في حدوث هذه المماثلة، وجود تخالف بين الضمة، وهي حركة خلفية علوية، والياء نصف الحركة، وهي أمامية علوية. وعندما تقلب الضمة كسرة، يحدث التماثل. هذه هي علة التماثل صوتياً.

أما مسوّغه الصوتي ففي كون الضمة والكسرة حركتين علويتين، والكفاية اللغوية عند العرب قائمة على إدراك التشابه بينهما؛ فالذهن مهيّأ لآلية حدوث مماثلة بينهما. وقد أشار ابن جني إلى التشابه الكائن بين الضمة والكسرة فقال: «بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة»[١١٢]. والمعادلة (٤) تمثل هذه المرحلة.

المعادلة (٤):

ح] + خلفية [> ح] + أمامية [/ ــ ٢/١ ح] + أمامية [

وفي المرحلة الثانية، يتحول نصف الحركة الأمامي]y[، إلى حركة أمامية، وهي الكسرة؛ لإتمام المماثلة؛ فيحدث الانتقال من البنية قبل السطحية subsurface

إلى البنية السطحية المنطوقة. وهذه مماثلة تقدمية مباشرة؛ تقدمية من حيث إنّ الصوت السابق، أثر في الصوت اللاحق، ومباشرة من حيث إنه لا يوجد فاصل بين الصوتين: المؤثر والمتأثر.

علة حدوث التماثل في هذه المرحلة، أنّ ثمة تخالفاً ما زال قائماً، بين نصف الحركة الأمامي، والكسرة وهي حركة أمامية كما قلنا، على الرغم من التماثل الذي حدث في المرحلة السابقة. يظهر التخالف في هذه المرحلة (قبل حدوث التماثل)، في أنّ اللسان يكون أكثر ارتفاعاً عند نطق نصف الحركة الأمامية، مما هو عليه عند نطق الكسرة، فينزل اللسان قليلاً، فيتحول نصف الحركة الأمامي تلقائياً إلى كسرة. أما مسوّغ التماثل الصوتي فهو أنّ الياء نصف الحركة صوت تقريبي. وقد شاء أبناء العربية أن يتحول نصف الحركة الأمامي إلى كسرة فكان. المعادلة (٥) توضح هذا التحول:

المعادلة (٥):

١/ ٢ح]+ أمامية] > ح]+ أمامية[/ ح]+ أمامية[ــ

(ب) في حالة النصب: ȧbii < ȧbiy < ȧbay

يظهر الانتقال من ȧbay إلى ȧbiy بمقتضى المماثلة الرجعية المباشرة، وفيها تقلب الفتحة كسرة؛ لمماثلة الياء نصف الحركة الأمامية]y[.

أما علة حدوث التماثل، فهي في وجود تخالف بين الياء نصف الحركة الأمامي، والفتحة التي قبلها، وهي أمامية سفلية. وأما مسوغه فهو أنّ ثمة تقارباً قد توصلوا إليه في البنية قبل السطحية]ȧbiy[بين الكسرة والياء، من حيث إنّ كليهما أمامي علوي. وذلك من شأنه أن يجعل التماثلَ الذي سيجري عند الانتقال من]ȧbiy[إلى]ȧbii[ميسوراً. والمعادلة (٦) تمثل هذا التحول:

المعادلة (٦):

ح] + أمامية[> ح] + أمامية[/ ـ ٢/١ ح] + أمامي[

ثم يحدث الانتقال من البنية قبل السطحية a̍biy، إلى البنية السطحية a̍bii بمقتضى المماثلة التقدمية المباشرة، وفيها يقلب نصف الحركة الأمامي، إلى كسرة، لمماثة الكسرة التي قبلها، فتجتمع الكسرتان لتصبحا ألفاً. ومسوغ هذا التماثل وجود تخالف بين الياء والكسرة، من حيث درجة ارتفاع اللسان، كما وضحنا من قبل. والمعادلة (٧) تمثل هذا التحول:

المعادلة (٧):

١/٢ح]+ أمامية[< ح]+ أمامية [/ ح]+ أمامية[____

(ج) في حالة الجر: a̍biy < a̍bii

في هذه المرحلة يحدث الانتقال من البنية التقديرية a̍biy إلى البنية السطحية a̍bii بمقتضى المماثلة التقدمية المباشرة، وفيها يتحول نصف الحركة الأمامي]y[إلى كسرة. وتجتمع الكسرتان لتكوّنا ياء مدّ. وقد وضحنا علة هذا التماثل ومسوغه من قبل، والمعادلة (٧) توضح هذه المماثلة، فلا حاجة إلى تكرارها.

ثانياً - رسوبيات إعرابية في المثنى :

العربية من اللغات التي احتفت بظاهرة التثنية احتفاءً ظاهراً، لا من حيث إنّ التثنية موجودة فيها فحسب، ولكن من حيث إنها أخضعت التثنية للإعراب، في حين أنّ التثنية في لغات أخرى كالعبرية مثلاً، يحتفظ الإعراب فيها بحالة واحدة، هي إلى الجمود أقرب. وبذلك نستطيع أن نقول إنّ العربية جعلت للتثنية قوة ديناميكية، بعد أن أوجدت التثنية وأخضعت هذا الوجود للضوابط الإعرابية، فالمثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها. وتجتمع الظاهرتان الصوتية والنحوية فيها، اجتماعاً يؤذن بتوافقهما وتكاملهما.

ثمة مشكلة منهجية عند من يتعاطون النظر في الدرس المقارن بين اللغات العربية، (ويسمونها لغات سامية)؛ ذلك أنّ أقصى ما يخرجون به من استنتاج، هو أنّ التثنية موجودة في بعض هذه اللغات، وغير موجودة في بعضها الآخر. وهذا

نظر سطحي جداً؛ لأنّ الأمر أعمق من ذلك بكثير. فوجود المثنى في العبرية، بلاحقة مكونة من الياء نصف الحركة، والكسرة، والميم]a:yem –[له صلة بالإعراب، على نحو ما هو موجود في العربية تماماً. فاللاحقة العربية، المكونة من فتحة، فياء، فنون، فكسرة]ـَ يْنِ [تدل على المثنى في حالة النصب. واللاحقة العبرية من اللاحقة العربية قريب من قريب، بل إنّ موطنهما واحد، وهو التثنية. ولما كان الأمر كذلك، فإنّ دلالة اللاحقة العبرية لا تدلّ على التثنية فقط، ولكنها تدل بالإضافة إلى ذلك، على أنّها كانت علامة إعراب للمثنى في حالة النصب كذلك، إلى أن سقط الإعراب من العبرية، وبقيت هذه الصيغة من الرواسب الدالة على مرحلة تاريخية قديمة، كانت العبرية فيها معربة.

سنعرض فيما يأتي صوراً من رسوبيات المثنى التي يبرز فيها التطور بروزاً يجمع بين المراحل المختلفة، في تطور التثنية في العربية، وهذا بيان ذلك: قرئ قوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١١٣]، قراءات كثيرة سأقف عند اثنتين منها فقط هما:

أولاً: قرأ ابن كثير ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ بتخفيف نون **إن**، وتشديد نون **هذان**[١١٤]، وقراءة ابن كثير قراءة سبعية متواترة، والقراءات المتواترة لا يُسأل عن قرآنيتها، ولا عن دقة موافقتها للعربية. هذا مذهبنا ومذهب من سلكنا سبيلهم من أهل العلم.

ليس من الصعب على الباحث في الأصوات أن يقول: إنّ الذي حدث ما هو إلا مخالفة متبادلة في التعامل مع النونين؛ فهي مخالفة ثنائية الاتجاه، فقد خففت النون الأولى المشددة، وخالفت بذلك أصلها في التشديد، وأصلها (إنَّ)، وشددت النون الثانية المخففة، وخالفت أصلها في التخفيف، وأصلها (ن). وهذا التطور تمثيل واضح للمخالفة الصوتية المتبادلة.

هذا ما يمكن أن يقوله الباحث في الأصوات. لكنّ هذا التفسير الصوتي لا يجيب عن تساؤلات مهمة مثل: هل يُشدد القرآن صوتاً في كلمة، ما لم يكن ذلك من لسان العرب؟ وهل من المأثور عن العرب تشديد نون (هذانِّ) ؟ ومن أين جاء تشديد النون؟ هنا لا بد من النظر في العلاقة التاريخية بينهما؛ لمعرفة حقيقة هذه العلاقة.

إنّ اسم الإشارة المفرد المذكر في اللغة السبئية، وهي إحدى لهجات العربية القديمة، هو (ذان) بوجود النون، ومثناه هو (ذانِّ)، ويكتب بنونين في الخط السبئي المسند. هكذا جاء في بعض النقوش السبئية [١١٥].

ومعنى ذلك أن العربية الشمالية أيضاً، كانت في غابر زمانها تفعل ذلك، ثم حدث تطور أدى إلى إسقاط النون من اسم الإشارة المفرد، فأصبح (ذا)، وأدى كذلك إلى تخفيف النون المشددة من (ذانِّ)، فصارت (ذانِ).

هذا يعني أنّ التطور الصوتي كان مزدوجاً؛ ذلك أن عملية الحذف الصوتي كانت عملية نسقية harmonic تفعل فعلها في اتجاهين في آنٍ معاً: تحذف النون التي كانت للمفرد، فيصبح المفرد بغير نون، وتخفف المضعفة التي للمثنى، فيصبح المثنى بنون واحدة. وذلك بغض النظر عن كون هذا التطور المزدوج قد حدث في مدة قصيرة أو طويلة.

جاءت هذه القراءة بمقتضى ما وضحته، مما كان في التاريخ القديم للعربية. وبذلك تكون كلمة (ذانِّ) من الرسوبيات التي تشير إلى ما كان. فالزمان باعتباره حاضنة التطور، واضح بيِّنٌ في قراءة من قرأ بتشديد نون (ذانّ).

وأنا أعد الرسوبيات في القرآن الكريم وجهاً من وجوه إعجازه الكثيرة؛ إذ إنه يقدم حقائق لغوية ما كان الناس يعرفونها، من غير أن يقول إنها كانت كذا وكذا في تاريخها القديم. ومن هذا قدر غير يسير في القرآن الكريم، وليس هذا الموطن من هذه الدراسة، مجال تفصيل القول فيه. في كل الأحوال، يعتمد فهم هذه القراءة على المعايير النحوية والصوتية معاً. والمعايير الصوتية والنحوية تعتمد على البعد التاريخي في تفسير هذا التطور.

ثانياً : قرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائي، ونافع، وأبو بكر عن عاصم من السبعة، وأبو جعفر ويعقوب من العشرة، والحسن والأعمش من الأربعة عشر، وغيرهم كثيرون: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١١٦].

هنا تنشأ مشكلة نحوية كبيرة في نظر بعض النحاة، وكأنه مطلوب من القراءة القرآنية التي تمثل مرحلة من مراحل التطور الصوتي النحوي، أن تتسق مع قاعدتهم النحوية، التي مؤداها أن مثنى اسم الإشارة (هذا) يعرب إعراب المثنى لأنه ملحق به. ولما كان المثنى يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها، كان لا بد أن يكون نصب مثنى (هذا)، بالياء المسبوقة بفتحة لأنه منصوب. هذه هي القاعدة، لكن هذه القراءة جاءت بخلاف ذلك.

لقد كان للنحاة آراء كثيرة في تخريج هذه القراءة، وحلّ الإشكال الناجم عن عدم فهمها، وأكثر هذه الآراء غير مقنع. لكن أظهر هذه الأقوال قول من ذهب إلى أن هذه القراءة على لغة من يلزم المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجراً. وهذا القول وإن كان صحيحاً، فهو لا يفسر الظاهرة.

نعم، جاءت هذه القراءة بمقتضى تلك اللغة (اللهجة). لكن لا بد أن نعرف كيف جاءت هذه اللغة أصلاً. هنا لا بد من الوقوف على التفسير الصوتي أولاً، وعلى التطور التاريخي ثانياً. وهذا هو الذي سأبينه في السطور الآتية:

من المعلوم أنّ التثنية في العربية، تأخذ طريقها إلى الوجود، بمقتضى الإلصاق الصوتي، وليس بمقتضى الاشتقاق؛ وذلك بزيادة ثلاث لواحق صوتية هي: الألف، والنون، والكسرة؛ فنقول: مُثنى (كتاب) مثلاً هو: كتاب + ا + ن + الكسرة. هذا في حالة الرفع طبعاً.

أما عند تثنية اسم الإشارة (هذا)، فقد زادوا لاحقتين فقط، هما: النون والكسرة: (هذا + ن + الكسرة). هذا في حالة الرفع أيضاً. وكان الذي فعلوه غاية في الدقة، لأن نظام كفايتهم اللغوية غاية في الدقة أيضاً. لقد كفاهم اسم الإشارة (هذا)، مؤونة زيادة ألف، وكيف يزيدونها وهو ينتهي بها؟ ولذلك لم يفعلوا عند تثنية (هذا) ما فعلوه في تثنية (كتاب).

أما في حالتي النصب والجر، وفي مرحلة إلزام المثنى ألفاً : رفعاً، ونصباً، وجراً، فقد أبقوا الألف في اسم الإشارة كما هي؛ لأنهم رأوا هذه الألف جزءاً من بنية

اسم الإشارة (هذا)؛ فلم يقولوا (هذين)؛ أي أنهم لم يستبدلوا بالألف ياء مفتوحة، كما فعلوا في نصب تثنية سائر الأسماء وجرها.

هذا تفكير ذو بعد منطقي في بناء اللغة، وينبغي أن نتوقف عنده، لنستجلي حقيقته. فهم من جهة التثنية في حالة الرفع، لم يزيدوا ألفاً، ما دام هذا الاسم يحمل في نهايته ألفاً، فاستثمروا ما هو موجود؛ لإيجاد ما ليس بموجود، وذلك أنهم اكتفوا بوجود الألف، فلم يزيدوا ألفاً آخر، عند إيجاد ما ليس موجوداً وهو التثنية.

وهُمْ في حال النصب والجر لم يَحْملوا الألف على تغيير وظيفي طارئ هو التثنية، ما دامت الألف جزءاً من الكلمة. منطق يحسن أن يحظى بشيء من التأمل.

ومن الطبيعي أن يكون تصور هذه المرحلة وهي الالتزام بالألف رفعاً ونصباً وجراً، بأنها هي القُدْمى في تاريخ إعراب اسم الإشارة. ثم كان إلحاقه بالمثنى إعراباً، تطوراً لاحقاً في لسانهم فيما بعد؛ إذ أُلحِقت بمقتضاه تثنية اسم الإشارة (هذا)، بتثنية سائر الأسماء. وبذلك تكون قراءة ﴿إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ من الرواسب التي تمثل مرحلة من مراحل تطور إعراب هذا الاسم، وهي المرحلة القدمى، كما وضحت.

وتفسير هذا صوتياً معروف؛ فإلزام المثنى الألف رفعاً ونصباً وجراً هو الأدنى في بذل العمليات العقلية العليا؛ لأن المتكلم لا يجد نفسه في حاجة إلى النشاط الذي تبذله هذه العمليات،عند التمييز بين مواقع هذا الاسم، فلا تجعل للرفع علامة، وللنصب والجر علامة أخرى تخالفها. فالنشاط الذي تبذله هذه العمليات، عند إلزام الألف المثنى في حالاته الثلاث، أقل من النشاط الذي تبذله عند إلحاقه بإعراب المثنى. هذه المرحلة من البساطة وعدم التركيب، يناسبها هذا الإجراء الصوتي الموحد، الذي من أهم سماته: البساطة وعدم التركيب.

وحتى عندما نتناول المسألة من باب تخفيف الجهد العضلي، لا يخفى أن البدايات تكون بسيطة لا مركبة، والجهد العضلي المبذول فيها أقل. هذا ما عليه إجماع العلماء والمتخصصين في علم النفس اللغوي. ولما كان الأمر كذلك كان من

الطبيعي أن يكون الأصل أقل جهداً؛ لأنه لا يوجد فيه المزدوج الصوتي [ay] الذي يفرض نفسه في حالتي الجر والنصب. فالازدواج اللغوي أصعب من إلزام المثنى ألفاً، نصباً وجراً، من حيث الجهد العضلي.

ثم إنّ هذا الازدواج قائم على درجات من التباين، فالفتحة حركة أمامية سفلى، والياء نصف حركة عليا. والانتقال من الأسفل إلى الأعلى جهد، سيليه جهد آخر يتمثل في أن الياء نصف الحركة، ستشغل موقع الصامت نظرياً، ولكنه ليس موقع صامت؛ فقد أحسوا أن صيغة المثنى المجرور والمنصوب، فيها ياء وظيفية لا بنائية. فمن أمثلة الياء البنائية تلك التي في (بَيْت، جَيْش، دَيْن، قَيْد، صَيْد، بَيْد)، في حين أنها في المثنى المجرور والمنصوب، ليست متأصلة في بنية الكلمة، ولكنها تؤدي وظيفة فيها وهي التثنية. والمعلوم أن الأصوات التي هي من بنية الكلمة تكون مألوفة، لكثرة ما ترد فيه من الكلمات. وأما الياء التي تؤدي وظيفة كتلك التي في المثنى المجرور والمنصوب فهي أصعب – بخاصة في المراحل البدائية – منها وهي في بنية الكلمة.

وعليه فهي (أي الياء التي في بنية الكلمة) أقرب إلى الاستيعاب منها عندما تكون وظيفية. نحن نتكلم كما قلت، على مرحلة بدائية، حيث يكون التفكير اللغوي محدوداً بحدود أهله الحياتية. ومهما كان لدى أصحاب اللغة من كفاية لغوية تمكنهم من سلامة الأداء وضبطه، تظل السمة العامة للغة في تلك المرحلة قاصرة إلا على ما اقتصرت عليه.

لكن ما دام القوم في مرحلة البداية التي تمثل التفكير البدائي نوعاً ما، فهل كانوا يستوعبون هذا التفكير الذي فصلنا القول فيه؟ نعم، بكل تأكيد؛ لأننا نتكلم على ما يمتلكه الإنسان من عمليات عقلية، تؤدي في مجملها الكفاية اللغوية لدى الإنسان. ولا نتكلم على قدرات تحليلية كالتي تتحدث عنها كتب النحو والدراسات اللسانية. فابن اللغة ليس عالماً لغوياً، ولكنه يؤديها على أدق ما تمكنه استطاعته أن تؤدى، وربما أحسن من أداء كثيرين من المتخصصين الذين لا يمتلكون الكفاية اللغوية للعرب الذين كانوا أميين.

ثالثاً – رسوبيات إعرابية في الفاعل:

الفاعل محور أساسي من محاور التفكير في اللسان العربي وفي غيره. وإذا كان بعض الباحثين قد أسلسوا انقيادهم لبعض المقولات الاستشراقية، في أنّ العقل العربي يغالي في اعتبار الفاعل، فقد كان جديراً بهم أن يقفوا على أمرين: أولهما أنّ العرب لم يغالوا في النظر إلى الفاعل، ولكن النحاة هم الذين فعلوا ذلك. ثانيهما أنّ انتقاص هؤلاء من اهتمام العرب أهل الكفاية اللغوية بالفاعل، توجه غير علمي. فالدرس اللساني المعاصر يردّ مزاعمهم. فوجود الفاعل قرين وجود الفعل؛ ولذلك كان كل واحد منهما دالاً على الآخر؛ فلا فعل بغير فاعل، ولا فاعل بغير فعل.

ولقد عبّر النحاة عن هذا التفكير تعبيراً سديداً، حين وصفوا الفاعل بأنه عمدة، ليس بمعنى أنه لا يمكن أن يستغنى عنه من التركيب فقط، ولكن بسبب كونه أحد ركني الإسناد اللذين تقوم عليهما الجملة الفعلية في العربية، وركنا الإسناد: المسند، والمسند إليه، وهما اللذان يجعلان التركيب مناط الفهم.

صحيح أنّ التفكير بالفاعل قد بلغ الدرجة السُطوى عند النحاة، حتى ذهبوا إلى تقديره عند استخدام أسماء الأفعال كما في: صَهٍ، ومَهٍ، فالفاعل ضمير مستتر تقديره : أنت. أي أنّ النحاة من شدة تبصرهم بالفاعل في الجملة الفعلية، ربما يكونون قد أوغلوا أكثر من إيغال العرب – أهل الكفاية اللغوية العربية – في التفكير به. وأنا هنا أفرق بين تفكير العرب، وتفكير النحاة العرب، فهما ليسا شيئاً واحداً. ولكن الذين يتبعون التفكير الاستشراقي لا يفرقون بين هؤلاء وأولئك.

الأصل في بناء الجملة العربية الفعلية أنّ الفاعل واحد، وعلى هذا اتفق جمهور النحاة. غير أنّ ثمة نصوصاً في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، ورد فيها فاعلان للفعل الواحد. فمن الشواهد التي يكثر ذكرها قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾(١١٧)، وقوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾(١١٨)، والحديث الشريف: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)(١١٩)، وقول الشاعر(١٢٠):

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنني من حبّها لعميدُ

وقول أمية بن أبي الصلت :

يلومونني في اشتراء النخيـ ـلِ أهلي فكلهم ألْوَمُ

وقد ذهب النحاة مذاهب شتى في تأويل الشواهد القرآنية والشعرية التي قالوا إنّ فيها فاعلين للفعل الواحد. وكل تأويلاتهم قائمة على أن ذلك غير جائز. وهم يسمون ما توهموا أن فيه فاعلين: لغة أكلوني البراغيث، وأنا أسميها لغة (وأسروا النجوى). وحتى لا يصار إلى أن في هذه الجملة فاعلين هما (الواو في: أكلوني، والبراغيث)، ذهبوا إلى درء ذلك، بما رأوه من تأويلات.

أورد السمين الحلبي الوجوه التي ذكرها النحاة في توجيه وجود الفاعلين، عند تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١٢١]، ونقتصر على ذكر أشهرها مما جاء في الدر المصون، وهو أن تكون الواو علامة جمع الفاعل، كما يلحق الفعلَ تاءُ التأنيث ليدل على تأنيث الفاعل، كَ(قامت هند). وهذه اللغة جارية في المثنى وجمع الإناث أيضاً، فيقال: قاما أخواك، وقمن أخواتك[١٢٢].

وذكر السمين الحلبي وجوهاً أخرى، منها أن تكون الواو ضميراً عائداً على المذكورين العائد عليهم واو « حسبوا»، في الآية الكريمة: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ عَمُواْ ،ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾. وبذلك تكون (كثير) بدلاً من هذا الضمير.

ترجع لغة (وأسروا النجوى الذين ظلموا) في نظر النحاة توهماً، إلى وجود فاعلين لفعل واحد كما قلت. وهذا التوهم هو الذي حاولوا جاهدين أن يتجنبوا تصوره وأن يدرؤوه بقوة. لكنّ أصحاب الرأي الأول الذي ذكره السمين الحلبي، نأوْا بأنفسهم عن التناقض، عندما ذهبوا إلى أنّ الألف في: خرجا، من جملة: خرجا الرجلان، هي علامة تثنية، ومثل ذلك أيضاً ما جاء من شواهد وأمثلة طَوْع هذه اللغة. وهذا ما قالوه أيضاً إنّ التاء للتأنيث في مثل: جاءت هند.

لقد كان منطقهم أكثر انسجاماً مع نفسه، فكما كانت التاء للتأنيث، كانت الواو في كل من: عَمُوا، وصَمّوا في الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ علامة على جمع الذكور. لكنّ هذا لا يعني أنهم كانوا على صواب في ما ذهبوا إليه؛ فإنّ عدم تناقض منطقهم لا يعني صحته؛ فكون المنطق غير متناقض شيء، وصحته شيء آخر.

المشكلة الأساسية عند معالجة شواهد النحو العربي التي تستعصي على القاعدة المشتركة، ليست في هذه الشواهد بكل تأكيد، ولكنها في المنهج الذي يريد أن يُطوع ما اختلف وضعه، من هذه الشواهد، لحكم ما اتفقت عليه استعمالات اللغة العربية المشتركة. فمنطقهم يقتضي حَمْل المختلف، على حكم المؤتلف. وهذا التفكير حملهم على استجلاب ما اندفع من حكم الباب من الشواهد، فجعلوها فيه. وليست هذه المشكلة ظاهرة هنا فقط، ولكنها تظهر في سائر أبواب النحو.

يجتمع على هذه اللغة حُكمان مختلفان هما: **المطابقة** بين الفعل وفاعله، من حيث الجنس والعدد، **وتعددُ** الفاعلين للفعل الواحد. أما المطابقة فجعلوا النظر فيها ثانوياً، وانصبّ جُلّ وُكدهم على درء وجود الفاعلَيْن. لكنّ كل التأويلات التي خرجوا بها لا تنفي نسبة الفاعلية إلى الواو، وتاء التأنيث، وألف التثنية، ونون النسوة.

إنّ تسمية تاء التأنيث مثلاً بهذه التسمية لم تذهب عنها فاعليتها. وإعرابها الذي يمثل حقيقة نظرتهم إليها لم يُسْقِط عنها الدلالة على الفاعل، بل إنها أحق بهذه الفاعلية من الاسم المؤنث الذي يرد بعدها؛ لأنها هي الأسبق إلى بناء رامزة (شيفرة) code الفاعلية، في ذهن المتكلم، وفي وعي المستقبل. وليس فهم الفاعل مسألة ذهنية شائكة تحتاج إلى موطئات تمهد لذكرها، حتى يقال إنّ التاء مجرد صوت جيء به ليكون علامة للتأنيث.

ولست أزاحم النحاة على ما ذهبوا إليه بابتكار إعراب لتاء التأنيث. ولكني أحاكم المنطق الذي يكون عليه التصور وتبنى عليه القاعدة. ومع ذلك فإنّ هذه التاء فاعل، غير أنّ هذا الفاعل مبهم، ولذلك جاء بعده ما يوضحه، والذي يوضحه ليس شيئاً آخر غيره، إلا أنّ هذا صريح، والتاء مبهمة الدلالة. ومثل ذلك يقال في مفردات الظاهرة

في هذه اللغة. ومع أني لست حريصاً على بيان الإعراب كيف يكون، فإني أجعل التاء في قولنا: جاءت هند، في حكم الفاعل المُبهم الذي يأتي بعده ما يوضحه، وهند: بيان الفاعل، لحصر التاء في صاحبتها هند. وبذلك تكون الفاعلية مكونة من **المركب الفاعلي** المتمثل في التاء المبهمة، وهند التي توضح هذا الفاعل وتحصره فيه.

إنّ تعدد الفاعلين في هذه المسألة، لا يواري كون هذين الفاعلين شيئاً واحداً في الدلالة. وعليه، ما كان يحسن أن ينظر النحويون إليها وكأنها مشكلة كبرى. فالواو في جاؤوا الرجال، لا تدل على غير الرجال، وما سمّوْه تاء التأنيث لا تدل على غير الفاعلة. وإنّ كل واحد منهما ليدل على الآخر. فالعلاقة بينهما هي العلاقة التي تكون بين مبهم، يزيل إبهامَه ما بعده.

ملخص القول في الفاعل في هذه الاستعمالات هو أنه مُرَكّب فاعلي يتكون من: مورفوفونيم مبهم + ما يزيل الإبهام. المورفوفونيم مكون من قيمة صوتية بنائية (فونيم)، ذات دلالة صرفية (مورفيم). morpheme فهو يسمى – لاجتماع هاتين الوظيفتين فيه – مورفوفونيم.

ليس لدينا شك في أنّ أقدم استعمال للفاعل، كان في مطابقة الفعل له في الإفراد والتثنية والجمع، وفي التذكير والتأنيث، وذلك مثل: جاءت هند، وجاءتا الفتاتان، وخرجا الرجلان، وخرجوا الرجال، ودخلن النسوة. والسبب الذي يجعلنا نقول بذلك، هو أنّ التطابق أظهر بل أسبق في التفكير اللغوي من التخالف، ونظر الناس في التخالف يأتي أصلاً عند عدم عثورهم على التماثل والمطابقة.

وما يكون من ذلك في حياة الناس، يكون في لسانهم؛ فالأصل الذهني في ذلك كله واحد، لا تجافي وحدته جهاتُ استعماله. وبذلك يكون عدم التطابق في قولنا: جاء الرجلان صورة متطورة، في بناء الجملة العربية، ويكون ما ورد إلينا من تطابق بين الفعل والفاعل، مُرَحّلاً من مرحلة سابقة في تاريخ اللغة؛ أي أنه يكون من الرسوبيات التركيبية. وقد ائتلفت الإمكانات الصوتية مع الإمكانات النحوية؛ لتكوين هذا المركب الفاعلي.

غير أنّ ثمة أمراً آخر وقف عليه النحاة، وهو أنّ تاء التأنيث جاءت في لسان العرب جميعهم. أما ماعدا ذلك، كالواو في الآية الكريمة، ونون النسوة في: خرجن الفتيات، وغيرهما مما هو من هذا الباب، فلم يكن في لسان العرب جميعاً، وإنما في لسان بعضهم. ولا شك أنّ الحالة القُدمى في الفاعل تطابق فعله معه، تذكيراً وتأنيثاً، إفراداً وتثنية وجمعاً.

وقد صار أكثر العرب إلى التخلص من هذا التطابق، وبقي في لسانهم جميعاً المطابقة بين الفعل والفاعل، في حالة المؤنثة المفردة: جاءت هند، في حين أنّ قلة منهم هي التي احتفظت بالمطابقة كما في: جاءا الرجلان، وجاءوا الرجال.

وبذلك تكون التراكيب التي فيها تاء التأنيث من الرسوبيات، وتكون الاستعمالات الأخرى الدالة على التطابق بين الفعل والفاعل، مثل جاؤوا الرجال، من الرسوبيات كذلك. إلا أنّ الفرق بينهما في شيوع الأولى في ألسنة العرب، فصارت جزءًا من النظام اللغوي المشترك، وخرجت الصور الأخرى من دائرة هذا النظام.

لا شك أنّ للمطابقة تفسيراً صوتياً، في مثل قولنا: **خرجوا الحاضرون** من القاعة. فالمماثلة الصوتية تظهر بين واو الجماعة، وواو جمع المذكر السالم. لكن أين هي المماثلة في مثل: **خرجوا الرجالُ** من القاعة؟ جواب ذلك هو أنّ المماثلة موجودة أيضاً بين واو الجماعة، والضمة التي هي علامة الرفع. فهما صوت واحد، يختلف في الطول فقط، من حيث إنّ الواو أطول من الضمة. فإذا سُئلنا عن التماثل بين نون النسوة وما يزيل إبهامها من المركب الفاعلي، كما في: خرجن الطالبات من المحاضرة، فالتماثل هنا ذهني **توليدي**، وليس منطوقاً كما في الأمثلة السابقة. ذلك أنّ نون النسوة توطّئ للجمع الذي يرد بعدها.

لا تظهر ألف الفعل في نطق مثل هذه الجملة: **سافرا** الضيفان، فتقصّر الألف لتصبح فتحة في النطق. ولا تظهر واو الجماعة في النطق كذلك، في مثل: **سافروا** الحجّاج؛ فإنها تنطق ضمة، بسبب ما سمّوْه التقاء الساكنين. وهذا يعنى أنّ الحكم الصوتي بتقصير ألف التثنية، وواو الجماعة، لم يؤثر في حكمهما النحوي.

إنّ المخالفة بين الفعل وفاعله التي اتُّبِعت فيما بعد، وأصبحت النمط الذي يحتذى في العربية الفصيحة المشتركة، هي في حقيقتها مخالفة صوتية، اتخذت بعداً نحوياً. فثمة مخالفة بين الفتحة التي ينتهي بها الفعل (قالَ) مثلاً، وضمة رفع الفاعل في مثل: قالَ الرجالُ، وهي مخالفة للواو في جمع المذكر السالم، كما في: قالَ المعلمون. وقد اطردت هذه المخالفة صوتياً، وعوملت مفردات الظاهرة، معاملة المفرد المذكر، كما في الأمثلة الآتية: قالَ الرجل، وقالَ الرجلان، وقالَ الرجال، وهلمّ جرّاً. وقد كان العرب حريصين على التخلص من تعدد العدد في الفعل.

أما تاء التأنيث التي تأتي قبل جمع الإناث، كما في: قالت النساء، فقد خضعت للتطور في أكثر من مرحلة، فقد استبدلت بنون النسوة، في أول مرحلة، وكان الانتقال على هذا النحو:

قلن النسوة > قالت النسوة

وفي مرحلة لاحقة، خضعت لما خضع له كل فعل من حيث المطابقة مع فاعله المذكر المفرد، فكان التطور على هذا النحو:

قالت النسوة > قال النسوة

وبها جاء قول الله – عزّ وجلّ –: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾[١٢٣]. والأساس الصوتي الذي تقوم عليه هذه المخالفة، هو أنّ توحيد الظاهرة على نمط واحد، أقرب إلى التخفف من عبء التعدد، وهو مبدأ سيكولوجي، مثلما هو مبدأ صوتي، ونحوي أيضاً.

ولا يعنينا من كون التخفف من عبء التعدد مبدأ سيكولوجياً، أننا سنضبط الفهم والتحليل اللغويين بمبادئ علم النفس. ولكن يعنينا منه أنّ سيكولوجية التفكير اللغوي تكون على هذا النحو الذي وضحت. وليس في هذا شيء من إقحام قواعد علم على آخر، وإنما هي استضاءة بالمقررات العلمية التي توضح طبيعة التفكير اللغوي عند الإنسان. ومحور التفكير في علم النفس اللغوي وعلم النفس المعرفي، قائم على تبصر العلاقة بين اللغة والنفس الإنسانية.

لكن لماذا كان الانتقال على هذا النحو: من المورفوفونيم الدال على جمع النسوة (النون في : قلن)، إلى المورفوفونيم الدال على المفردة المؤنثة (التاء في : قالت)، إلى تغييب التأنيث، والانتقال إلى ما يشير إلى التذكير في (قال النسوة)؟

هذا واضح في أنهم أرادوا أن يحققوا غرضين – والأظهر أنهما تحققا في مرحلتين زمنيتين مختلفتين – **أولهما:** التخلص من التعدد. وهذا واضح في الانتقال مما يدل على جمع الإناث، إلى ما يدل على التأنيث المفرد. وقد رسخ هذا الاستعمال، وظل جارياً على الألسنة، وصار جزءاً ثابتاً من النظام اللغوي الذي يألف أصحابه « جاءت النساء».

ثانيهما: أنهم حاولوا التخلص من صورة واحدة من صور الإفراد، وهي المؤنثة. والأظهر أنهم كانوا يريدون بذلك إعطاء الفعل مزيداً من القوة، **فصار بتذكيره وكأنه مؤكد**. لكنهم لم يجعلوا هذا التوجه عاماً شاملاً، فقد قصروه على الفعل الذي فاعله جمع تكسير دال على الإناث.

المبحث العاشر : تداولية الإعراب

نقصد بالتداولية ما يجعله الناس من دلالات مقامية، لا تحملها الألفاظ. ولا يدل عليها تركيب الكلمة أو الجملة دلالة مباشرة. للتداولية أثر كبير في إحداث تغيير في الحركة الإعرابية. وسأبيّن ذلك في ما هو آت:

١ - تداولية الإعراب وإقامة المصدر مقام الفعل:

إقامة المصدر مقام الفعل موضوع معروف في النحو العربي، وربما لا يخلو من الحديث عنه أيّ كتاب في النحو. ولكني سأتناوله من جانبين: أولهما صلة الموضوع بالتطور، وثانيهما علاقة ذلك بالتداولية.

أما من حيث التطور فالذي نراه أنّ إقامة المصدر مقام الفعل كان نتيجة ثلاث مراحل من التطور. فالمرحلة الأولى كانت باستعمال الفعل فقط، فكانوا يقولون مثلاً: اصبرْ. وليس من شك في أنّ استعمال الفعل نفسه قد مرّ بمراحل. فمن المعقول أنهم استعملوا الفعل المجرد أولاً. ثم صاروا إلى استعمال الفعل المزيد، فقالوا: تصبّر. وفي حال الإمعان في أداء الفعل المزيد، سيكون من المعقول أيضاً، أنهم قالوا: اصطبر. وقد يكون هذا متأخراً في المرحلة الأولى من مراحل التطور؛ لأنّ الفعل فيه جانب دلالي متطور، وفيه مسألة صوتية هي قلب تاء الافتعال طاء.

ومن شأن هذه المرحلة كسائر البدايات عند الوضع اللغوي في تاريخ اللغات، أنها ألصق بالحدث. وبذلك يكون التعبير بالفعل أظهر في تصوير هذه المرحلة، ويكون هو المرحلة الأسبق بالضرورة. ويكون الاعتماد على الظاهرة الصوتية فيها مرتجلاً غير منظم. وينبغي أن نتذكر ما قلناه من أنّ هذه المرحلة نفسها غير مقطوعة عن التطور الدلاليّ؛ لأنّ الدلالة فيها تدرّج، وما كانت دلالته متدرجة، كانت عروة ارتباطه بالتطور وثيقة.

ولما كان الأمر كذلك كان لا بد من أن تكون التراكيب الواسمة لتلك الدلالات متطورة هي الأخرى. يؤيد هذا الذي قلته أنه قد أصبح من المسلمات عند الوظيفيين

أنّ الوظائف التواصلية التي تؤديها اللغة تنمو بالتدريج لتحقيق ما يسمّى العبء الوظيفي functional load الذي تتطلبه كل مرحلة من مراحل تطور اللغة ونموّها[١٢٤]. ويؤيده أيضاً أنّ عملية التواصل نفسها تأخذ سبيلها إلى التطور بمقدار نموّ العمليات العقلية العليا عند الإنسان.

وفي المرحلة الثانية احتاجوا إلى تأكيد هذا الصبر، فقالوا: اصبرْ صبراً، أو إلى بيان نوعه، فقالوا: اصبرْ صبراً جميلاً. ومرحلة تأكيد التعبير عن الفعل، تكون بعد مرحلة التعبير عن الفعل نفسه؛ إذ لا يعقل أنهم بدؤوا بوضع الفعل، وأكدوه في مرحلة واحدة. فمن الطبيعي إذن، أن تكون هذه المرحلة عقب المرحلة السابقة.

وفي المرحلة الثالثة وجدوا أنّ إسقاط الفعل يؤدي وظائف دلالية أخرى، فحذفوا الفعل، وأقاموا المصدر مقامه، فقالوا: صَبْراً. ولا شك أنّ هذه المرحلة متقدمة في تطور اللغة؛ لأنّ فيها قدراً من التجريد. والتجريد يكون عادة، في مرحلة متطورة ظاهرة التطور؛ لأنّ الحذف يعني الاستغناء عن المنطوق، مع الاحتفاظ به في الوعي اللغوي؛ لأنه جزء من ذلك الوعي. وهذا تجريد أيّ تجريد!

أما علاقة ذلك بالتداولية، فمن المعلوم أنّ إسقاط الفعل يؤدي وظائف غير لغوية، وهي وظائف تداولية، من أظهرها ما يأتي:

أولاً: إنّ إسقاط الفعل وإحلال المصدر محله، يعني تجاوز الفعل باعتباره حدثاً يقع ويمرّ، إلى المفهوم concept الذي هو ألصق بذهن الإنسان أكثر من التصاقه بالحدث. وهذا يدل على قدر كبير من التجريد، ويدل على تعلق بالمفهوم. ومن المسلم به أنّ المفهوم أقوى وأشمل من حدث يقع مرة أو مرات قليلة؛ فالصبر الذي هو المفهوم، يصب فيه الحدث الزمني الذي هو الفعل (صَبَرَ)؛ فهو إحدى وقائع المفهوم وتجلياته العملية. والوجه التداولي فيه أنك تجد المخاطَب أهلاً لمخاطبته بمفهوم راقٍ كهذا المفهوم، وهو المصدر.

إنّ التعلق بالمفهوم الذي يمثله المصدر تعلق بالكل؛ لأنّ المصدر يمثل المفهوم، في حين أنّ التعلق بالفعل تعلق جزئي، فقولك (اصبرْ) لا يعني بالضرورة طلب صبر

مطلق. وقولك (صَبراً) يجعلك إلى باب مطلق الصبر أقرب. ولما كان الأمر كذلك، لم يكن لوجود الفعل كبير فائدة مع وجود مصدره، في مثل هذا النوع من الجمل. فكان حذف الفعل دالاً على قدر كبير من تطور التفكير اللغوي نفسه.

ثانياً: ومن الدلالات التداولية في مثل هذا النوع من التراكيب، أنك تتجاوز إصدار أمر إلى من كان الحدث كبيراً بالنسبة له. وحذف الفعل يعني أنك تتجنب ما يزيد عليه وقع الألم ويثقل كاهله. وهذا وجه دلالي تداولي واضح.

ثالثاً: عندما يكون الهدف من هذه الجملة إخبارياً، أي عندما تكون بنيتها التقديرية: صبري صبرٌ جميلٌ، فأنت تخبرُ بتعلقك بمفهوم الصبر، وتحسّ بأنه قريب منك، بل تشعر مَن تخاطبه بهذا القرب، وتُثْني ضمناً على صبرك، بوصفك له أنه صبرٌ جميل. أي أنّ الصبر متحقق، ووصفه (جميل) متحقق أيضاً. في حين أنك إذا أردت البنية التقديرية الآتية: اصبري يا نفس صبراً جميلاً، دلّ ذلك تداولياً على أنّ النفس تغالبك على عدم الصبر.

هنا لا بدّ أن نتأمل ما نصّ عليه سيبويه، بشأن هذه القضية إذ قال: «ومثله في أنه على الابتداء، وليس على فعلٍ قوله عزّ وجلّ: ﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾[١٢٥]. لم يريدوا أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفاً من أمر لِيمُوا عليه، ولكنهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً، قالوا: موعظتنا معذرةٌ إلى ربّكم. ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً لنصب. ومثل ذلك قول الشاعر:

يشكو إليّ جَمَلي طولَ السُّرى   صبرٌ جميلٌ، فكلانا مُبْتَلى

والنصب أكثر وأجوَد؛ لأنه يأمره.(١٢٦).

هذا الذي جاء في كتاب سيبويه، يحتاج إلى تجلية مسائل هذا بيانها:

١ – أما آية الأعراف فقد قرئت بالرفع والنصب[١٢٧]. ولم يذكر سيبويه إلا قراءة الرفع. وقد ذكر سيبويه توجيه قراءة الرفع، وليس لنا عليه مزيدٌ من القول. وأما قراءة النصب فتوجيهها مفهوم ضمنياً من كلامه، عندما قال: «ولو قال

رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً لنصب» وعليه يكون معنى قراءة النصب، أنهم أحسّوا بخطئهم في وعظهم لمن تبيّن لهم أنهم لا محالة هالكون، فقدّموا اعتذاراً بسبب وعظهم من لا يستفيد من الموعظة.

٢ – ذكر السمين الحلبي توجيهاً آخر لقراءة النصب، وهي «أنها منصوبة على المفعول من أجله، أي وعظناهـ]م[لأجل المعذرة. قال سيبويه : ولو قال رجل لرجل: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا انتصب»[١٢٨]. قلت: هذا التوجيه جيد، ليس لي عليه أيّ استدراك.

لكنّ النص الذي نقلناه عن الدّرّ المصون، يوحي بأنّ سيبويه قال ذلك. وإذا أعدنا قراءة ما نقله السمين الحلبي عن سيبويه، نجد مثل هذا الإيحاء، فإنه بعد أن ذكر التوجيه بأنه مفعول لأجله، استشهد بكلام سيبويه مباشرة فقال: «قال سيبويه....»، وسيبويه لم يقل ذلك، ولا ما يوحي به.

٣ – قول سيبويه الحكم إنّ النصب أكثر وأجود، بحاجة إلى وقفة وتأمل. أما أنه أجود فالأصل هو المعنى الذي يريده المتكلم؛ ذلك أنّ المعنى هو الذي يحدّد أيّ الإعرابين هو الأنسب. ولذلك لا يقال عن هذا الإعراب إنه أجود بإطلاق من ذاك، ولا العكس، ما دام كل إعراب موافقاً للمعنى الذي يناسبه، ومنوطاً به. وأما أنّ النصب أكثر فهذا يعني أنّ العرب كانوا يستعملون النصب في الأمر كثيراً، فيقولون: صبراً، يأمرون به المخاطَب، بدليل ما قاله سيبويه في النص الذي نقلناه: والنصب أكثر وأجود لأنه يأمره. فالكثرة والشيوع لهما ما يسوّغهما، لكنّ ذلك لا يناقض ما قلناه من أنّ الإعراب الأنسب هو الذي يناسب أكثر من غيره المعنى المراد.

لا بدّ من مقابلة فعل الأمر بالمصدر النائب عن فعله، والإفادة من التفسير الصوتي عند إجراء هذه المقابلة. لقد أوجبت العربية السكون لفعل الأمر الصحيح الآخر، المسند إلى المفرد المذكر المخاطب. فسكون آخر فعل الأمر، يجعل الفعل أشد طواعية لوقوع النبر الدال على الاستعلاء الحقيقي أو المجازي، ويصبح

التناسب واضحاً بين الفعل وقيمته النبرية من جهة، ودلالته من جهة أخرى. والمعروف أنّ النبر الذي يقع على آخر فعل الأمر، يكون نبراً عالياً في الأعم الأغلب، بخاصة عندما يكون أمراً واجب التنفيذ. فإذا كان أمراً غير واجب التنفيذ، كان نبره أدنى وأخفض.

هذا لا يقتصرعلى الفعل الصحيح الآخر الذي تحدثنا عنه، بل إنه يشمل الفعل المعتل الآخر، المسند إلى المفرد المذكر المخاطب. فعندما تأمر شخصاً بقولك «أصغ» فإنك تقصر حركة آخره، فتصبح كسرة، وكانت قبل ذالك ياء. وهذا من شأنه أن يجعل الضغط على المقطع الأخير أعلى مما لو لم تقصّر الياء؛ لأنّ قِصَرَ الحركة يجعل ما يقع عليها من ضغط، أكثر مما يقع عليها وهي طويلة؛ ذلك أنّ توزيع طاقة صوتية واحدة، على فئتين متفاوتتين في الطول، يجعل ما يقع على الأقصر أكثر مما يقع على الأطول.

وأما ما يقع على المصدر النائب عن فعله من ضغط، فهو أقل مما يقع على فعل الأمر. وهذا يعني في المحصلة النهائية، أنّ القوم قد أدركوا بحسهم الدقيق، أنّ إقامة المصدر مقام الفعل فيه تخفيف من النبر، وأنّ في هذا التخفيف تخفيفاً آخر من الاستعلاء الأمري، أي الذي يتضمنه فعل الأمر الصريح. وهذا يدل على قدر كبير من التطور الذي يجمع بين الحس اللغوي، والحس الاجتماعي.

ولا بدّ لحركة النصب التي تلزم المصدر النائب عن فعله من تفسير. فالمعلوم أنّ الفتحة تتطلب جهداً عضلياً أقل مما تتطلب الحركات الأخرى؛ فلا تحتاج إلى ما تحتاج له الضمة من انكماش اللسان، وارتداده إلى ذروة المنطقة الخلفية من الحجرة الفموية، ولا إلى تدوير الشفتين. ولا يكون في نطقها ما في نطق الكسرة من توتر في سطح اللسان. ولذلك اختاروا الفتحة للتعبير عن المصدر النائب عن فعله. فكما كان هذا المصدر نائباً عن الفعل في الدلالة على الحس الاجتماعي، كان اختيار الفتحة مناسباً لتلك الدلالة، فكان هذا الاختيار من حسن ذلك الاختيار.

هكذا فعلت التداولية حين أقامت المصدر مقام فعل الأمر؛ فقد أخرجت الأمر من باب الاستعلاء الحقيقي والمجازي، إلى باب آخر يتوارى فيه مثل هذا الاستعلاء.

والدليل على ذلك أنّ إقامة المصدر مقام فعل الأمر، لا تكون في خطاب الأعلى للأدنى؛ فلا يقول الأعلى مرتبة حين لا يتودد إلى من هم دونه: صبراً، بل يأمرهم ويقول: اصبروا. ولكن المتودّد من الناس لأتباعه ومن هم دونه يلجأ إلى إقامة المصدر النائب عن فعله، مقام فعل الأمر، فيقول لهم صبراً.

٢ – تداولية الإعراب في الجمل القالبية :

الجملة القالبية هي الجملة التي أقيمت في العربية مسبوكة على أسلوب قالبيّ محفوظ لا يجوز تجاوزه، ولا يجوز إحداث ما يصلح إحداثه من حذف أو تقديم أو تأخير في غيرها. فهذه الجملة قائمة على نمطها المسموع. والجمل القالبية تشبه ما يسمّيه بعض التوليديين : التعبيرات الجامدة freezing principles التي لا تقبل تحويلاً[١٢٩].

وقد قدّر النحاة لإعراب مكونات كل واحدة من الجمل القالبية، تقديراً يفسّر الحركة الإعرابية. والجمل القالبية في العربية هي: التعجب القياسي، والمدح والذمّ القياسيان، والإغراء والتحذير، والاختصاص.

وإذا أخذنا بمبدأ التواصل الذي تقوم عليه التوجهات الوظيفية المعاصرة[١٣٠] فلا شك أنّ دينامية التفاعل بين المرسل والمستقبل في المواقف الحياتية، هي التي أحدثت الجمل القالبية هذه. وسأوضح ذلك عند الحديث عن كل نمط من أنماط الجملة القالبية في العربية.

لم يذكر النحاة مصطلح (القالبية)، ولكنهم ذكروا مضمونه وصفاً. قال سيبويه عند حديثه عن جملة التعجب: «وذلك قولك: ما أَحسنَ عبدَ الله! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أَحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلم به، ولا يجوز أن تقدم عبد الله، وتؤخر (ما)، ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا نقول فيه ما يُحَسّن، ولا مما يكون في الأفعال سوى هذا»[١٣١]. وهذا حديث موجز عن هذا النوع من الجمل التي تشكل واحدة منها أسلوباً خاصاً.

إنّ للتحليل السيمائي أثراً كبيراً في فهم العلامات التي تصدر عنها الجمل القالبية، وله أثر في الوقوف على دلالاتها العميقة. ولهذا التحليل معايير منها :

١ – مصدر العلامة؛ فكلما كانت صادرة عن عمليات عقلية عليا ومركبة، كانت أكثر عمقاً، وأكثر تنوعاً في الدلالة؛ بل كانت أكثر دلالة على العلاقات المتبادلة بين المتواصلين كما تقول إيجنز Eggins[١٣٢].

٢ – القصد intention.

٣ – السلوك الذي تثيره الرسالة عند المتلقي[١٣٣].

في ضوء هذه المعايير يتبيّن لنا أنّ صدورالجمل القالبية عن عمليات عقلية مركبة أمر لا شك فيه. وهذا يدل على أنها مرت بمراحل من التطور حتى صارت على هذا النحو. ويتبيّن لنا كذلك أنها تصدر عن قدر كبير من القصد الذي يعبّر عن الانفعالات النفسية؛ فالقصد هو أجلى ما يظهر في التعجب والمدح والتحذير والإغراء وغيرها من الأساليب القالبية،وهو أجلى حتى إننا نستطيع أن نقول إنّ علوّ القصد النفسي هو الذي صنع هذه الأساليب. ولما كان الأمر كذلك، فإنّ من الطبيعيّ أن يكون أثرها في المتلقي كبيراً، أو هذا هو الذي يفترض أن يكون.

تدخل التراكيب والأساليب القالبيّة مما يمكن أن يدخل ضمن ما سماه أحد أعلام الوظيفيين وهو هاليداي Haliday: التراكيب السلوكية behavioural clauses؛ فهي وظيفية بهذا الاعتبار[١٣٤].

(٢ : أ) تداولية الإعراب وقالبية التعجب :

التعجب في العربية إما أن يكون قياسياً، يقوم بناؤه على نمطه القالبي، وإما أن يكون سماعياً تصرف إلى الدلالة عليه الجملُ الأخرى غير القالبية التي مدارها التداولي على التعجب. أما التعجب القياسي فمداره على صيغتين هما: ما أفعل، وأفعلْ بِـ. وما ذكره سيبويه عن الخليل في مسألة التعجب يعني أنّ التعجب مسموع على هذا النحو. وقد قدّر الخليل وسيبويه عاملاً لنصب المتعجب منه في مثل: ما أحسنَ عبدَ الله ! فهو مفعول به لفاعلٍ أحدث الحسن، بفعل التعجب (أحسنَ).

لقد كنت أتوقع أن يكون المتعجب منه في نظر النحاة منصوباً بدلالة التعجب، لا بأثر فعل متعدّ. فالتعجب – وهو عامل ذهول نفسي – هو الذي أحدث نصب

المتعجب منه. وبذلك يكون العامل التداولي – وهو هنا التعجب – هو الذي أحدث النصب. والإفصاح عن التعجب بالفتحة أنسب من غيره؛ لأنها أقرب إلى مصاحبة الإفصاح عن النفس – كما وضحنا من قبل – من الحركتين الأخريين.

يؤيد هذا التصورَ أنّ هذا الأسلوب مسموع على هذا النحو، مما يعني أنّ افتراض بنية تقديرية له (شيء أحسنَ عبدَ الله)، يجعل الافتراض قائماً على تكلف. فالأثر التداولي في نصب المتعجب منه أوضح من الأثر اللغوي الذي تصوروه. ولما كان الأمر كذلك، كان من الأفضل تجاوزُ البحث عن عامل لفظي للنصب، والاعتمادُ على كون هذا الأسلوب نمطاً مسموعاً له تعلق بالعامل النفسي، وأنّ هذا العامل هو الذي أحدث النصب.

والصيغة القياسية الأخرى في التعجب هي : أفعلْ بـِ، وقد جاءت هذه الصيغة في الآية الكريمة ﴿أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ﴾[١٣٥]، أي ما أسمعه وأبصره! وفي قوله سبحانه: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[١٣٦]، أي ما أسمعهم وأبصرهم! وهذه بصيغة فعل الأمر كما هو واضح. ولكنّ دلالتها مختلفة عن الأمر، بل ليس لها بالأمر أدنى علاقة دلالية. وهذا يعني أنّ صيغة فعل الأمر قد وظفت في التعبير عن التعجب، على بعدها عنه. أي أنها قد استخدمت لتوليد التعجب منها. ولا شك في أنّ هذا التوليد كان في الأصل تداولياً، ثم تطور فأصبح أسلوبياً بالمقدار نفسه الذي تبوّأ فيه مكانة في النحو.

وقد وجدتُ صيغة قياسية أخرى للتعجب، وهي مكونة من: الماضي بزنة فعُل (بفتح فضمّ)، ثم الفاعل، فالتمييز، كما في: كبُرَت جريمةً أن يهمل الإنسان تربية أبنائه! ومنه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾[١٣٧]، أي ما أكبرها كلمة.

ومن الواضح أنّ ورود التمييز في هذا الأسلوب من التعجب، يدل على أنّ التمييز قد حلّ محلّ الفاعل، إذ إنّ البنية التقديرية على نحو: كبُرَت جريمةٌ! ولما كان النصب أنسب للتعجب، فقد نصبوه ليفقد الفاعلية، ويصبح منصوباً لوقوعه

موقع الدهشة التي تصنع التعجب. وهكذا كان الإعراب باباً واسعاً من أبواب توليد الدلالة بأنواعها، وبخاصة الدلالة التداولية.

(٢ : ب) تداولية الإعراب وقالبية المدح والذم:

كما أنّ للتعجب صيغتين قالبيّتين وصيغاً أخرى سماعية، فإنّ للمدح والذم مثل ذلك. أما الصيغ القياسية فمدارها على: نِعْمَ وبئس، وحبذا ولا حبذا. وللمدح والذم استعمالات كثيرة، تحمل بين طيّاتها انفعــالات النفس، فيصدر عنها الإعجاب (وهو غير التعجب)، والبغض أو الكراهية.

يؤدي الإعراب وظائف واضحة في إحداث دلالات تداولية في المدح والذم. فمن الاستعمالات التي ترد كثيراً قولهم: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. وهذا الاستعمال يدل على امتداح زيد بتميّزه على الرجال. فكأنه لا أحد مثل زيد في ذلك. فإذا أرادوا أن يبرزوا أظهر صفات زيد، قالوا: نِعْمَ زيدٌ رجلاً. فهذه العبارة الأخيرة تدل على أنّ الرجولة هي أبرز صفات زيد. والمعنيان مختلفان اختلافاً كبيراً. فالجملة الأولى تدل على تميّز زيد على غيره، والثانية تدل على تميز زيد على ذاته. وهكذا تكون الحركة الإعرابية – إلى جانب التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير – قد عملت على إحداث أبعاد تداولية للمدح والذم.

يعدّ النحاة نِعْمَ، وبِئْس فعلين جامدين. وقد عدّوهما فعلين لأنّهما يرفعان ما بعدهما في مثل: نعمَ الرجلُ، وبئس الرجلُ. وفي هذا إغفال للبعد التداوليّ في هذا الأسلوب. ولما كان الفعل دالاً على حدث مقترن بالزمن، فإنّ أداة المدح القياسية نِعْمَ، وأداة الذم القياسية بئس،لا تدلان على حدث، ولا رائحة للزمن فيهما.

ولذلك لنا أن نحكم أنّهما أداتان لا علاقة لهما بالفعل. والشيء الوحيد الذي يمكن القطع به هو أنهما وُلدتا من فعلين من غير أن يكون أيّ منهما فعلاً. فقد وُلدت (نِعْم)، من الفعل (نَعِمَ)، من غير أن تكون فعلاً، فهي لا تدل على حدث كما يدل على ذلك الأصل الذي اشتقت منه. وولدت (بِئْسَ)، من الفعل (بَئِسَ)، من غير أن تكون فعلاً، فهي بذلك على نقيض الفعل الذي وُلّدت منه أيضاً.

(٢ : ج) تداولية الإعراب وقالبية الإغراء والتحذير:

المراد بالإغراء شَدّ وعي السامع، إلى أمر نطلب منه أن يفعله، أو أن ينتبه إلى قدره أو فضله. وهذا يظهر القصد الذي كنت قد تحدثت عنه بدرجة عالية من التوظيف اللغوي.

قال سيبويه في تقدير عامل النصب في الإغراء : «ومن ذلك قول الشاعر، وهو المسكين:

أخاك أخاك، إنّ مَنْ لا أخاً له كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

كأنه يريد: الزم أخاك»(١٣٨).

يفهم من كلام سيبويه أنّ الفعل الزمْ هو عامل النصب في الاسم **أخاك**. وهذا من شدة حرصه على أن يكون العامل قريباً، وأقرب القريب أن يكون عامل النصب لفظياً، فإذا لم يكن فلا بدّ من تقديره. والذي نذهب إليه في هذه المسألة، هو أنّ أخاك منصوب بعامل نفسي، وليس بعامل لغوي. شأنه في ذلك شأن سائر الجمل القالبية.

أما التحذير فهو لفت انتباه المخاطَب إلى مكروه ليتجنبه، كقولنا: رأسَك، ونقصد تحذيره من أن يضرب رأسه بحائط أو باب أو نحوهما. ولا شك في أنّ الناصب هنا عامل نفسي وليس لغوياً. وقد يجد بعضنا تحرجاً من أن يكون العامل نفسياً. وهنا أودّ أن أؤكد أمرين **أولهما** أنّ ما سماه النحاة العوامل المعنوية لها بُعْد نفسي؛ فإذا نظرنا مثلاً إلى قولهم إنّ عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء، فمعنى ذلك أنّ اهتماماً من نوع ما عند العرب، قد خصّه بهذه الرتبة، وأنّ هذه الرتبة هي التي خصّته بهذا الإعراب. **وثانيهما** أنه قد أصبح من المسلمات البدهية في علم اللغة النفسي أنّ كثيراً من الأساليب اللغوية تصنعها العوامل النفسية(١٣٩).

(٢ : د) تداولية الإعراب وقالبية الاختصاص:

الاختصاص عند النحويين: اختصاص المتكلم بما يدل عليه الخبر. من ذلك مثلاً أن تقول: «نحنُ العربَ أهل حضارة». ففي هذه الجملة ما يدل على اختصاص المتكلمين (نحن)، أو من ينوب عنهم – كالمتكلم – بما دلّ عليه الخبر، وهو كونهم أهل

حضارة. قال الشاطبيّ : «معنى الاختصاص عند النحويّين أن تأتي بـ(أيّها) المختصة بالنداء، من غير حرف نداء، تفيد تأكيد الاختصاص للمتكلم بما ذكر في الخبر»[١٤٠].

هذا التعريف يتضمن مجيء أيّها في أسلوب الاختصاص، دون أن تكون مسبوقة بأداة النداء (يا)، فلا يقال: يا أيها، بل يقال كما هو في المثال الآتي: نحن – أيها العرب – أصحاب حضارة.

والصحيح أنّ الاختصاص قد يخلو من (أيها)؛ إذ يصحّ إثباتها وحذفها. ولما كان بعض استعمالات الاختصاص بإثباتها، فقد ذهب النحاة – من لدن سيبويه – إلى إلحاق دلالة الاختصاص بالنداء، يقول سيبويه: «هذا باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً؛ لأنّ موضع النداء النصب.... وذلك قولك: إنّا معشرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنه قال: أعني، ولكنه فعل لا يظهر، ولا يستعمل، كما لم يكن ذلك في النداء»[١٤١].

في كلام سيبويه ما يدلّ على أنّ البنية التقديرية للاختصاص تشبه البنية التقديرية للنداء، من حيث إنّ أولهما يقدّر عامل النصب فيه: الفعلُ أعني، وإنّ الآخر يقدّر عامل النصب فيه: الفعلُ أنادي. ولكنّ الفعلين لا يظهران في الكلام المنطوق، فوجودهما في البنية التقديرية لا غير.

هذا هو مضمون كلامه، من حيث التشابه بين الاختصاص والنداء. إنّ ورود (أيّها) في بعض استعمالات الاختصاص ليس مُسَوّغاً كافياً لإلحاقه بالنداء. والذي أراه في هذه المسألة أنّ الاختصاص يقصد به تحديد المتكلم، تحديداً يزيل عنه كل غموض ولبس، ليكون اختصاصه بالخبر قائماً على قصد واضح.

ولما كان الأمر كذلك، فالعربيّ بين خيارين إما أن يُتبع الاختصاص للمبتدأ، فيكون مرفوعاً، وقد رغبوا عن ذلك وعدلوا عنه، لا تسهيلاً ولا تخفيفاً، ولكن لإزالة اللبس الذي يمكن أن ينجم عن الرفع. وإما أن يخالفوا فيجعلوا الاختصاص منصوباً لتكون المخالفة أدعى إلى الانتباه إلى المختص بما ورد في الخبر.

في هذا قدر كبير من الالتفات إلى العامل النفسي، وهو عامل غير لغوي كما قلنا. وفي المحصلة النهائية يكون هذا العامل هو السبب في نصب الاختصاص. وهذا يعني أنّ التداولية والعامل النفسي قد اجتمعا ليؤدّيا هذا المعنى، فتولد من هذا الاجتماع أسلوب الاختصاص.

لكنّ النصب لا يكون إلا حيث تسقط **أيها**، كما في: نحن – معاشرَ الآباء – مسؤولون عن تربية أبنائنا، وكما في: نحن – المدرسين – نبذل جهدنا لتعليم طلابنا. ولا يكون الاختصاص منصوباً في مثل: نحن – أيها الآباء – مسؤولون عن تربية أبنائنا.

ويؤدي استعمال وصلة النداء **أيها** في الاختصاص، إلى تحديد صاحب الاختصاص، تماماً كما كان ذلك في النداء، فعندما تنادي رجلاً بيا أيها الرجل، فإنما تقصد تحديده دون غيره بالنداء. وهذا هو الذي يجري في أسلوب الاختصاص، فعندما نقول : نحن – أيها العاملون – ملتزمون بعملنا، فنحن نقصد إزالة العموم والغموض عن حقيقة المتكلمين (نحن). لكنّ هذا ليس مسوّغاً لجعل الاختصاص تحت مظلة النداء. فالأداة **أيها** – التي هي في الأصل وصلة للنداء – مجمّدة للدلالة على الاختصاص في التعبيرات الدالة عليه.

الخاتمة والنتائج

كانت قضية الإعراب وما زالت من القضايا الرئيسة في البحث اللغوي العربي؛ فقد وقف عندها المتقدمون والمحدثون، وكان لهم آراء متباينة في المسائل الكلية والفرعية للإعراب. فمن أهمّ المسائل الكلية التي وقف المحدثون خاصة عندها: **أصالة الإعراب في العربية**. فذهب بعضهم إلى أصالته، وذهب آخرون إلى خلاف ذلك. ومن المسائل الكلية التي وقف عندها بعض المتقدمين والمحدثين **دلالة الحركات الإعرابية على المعاني**. أما مسائل الإعراب الفرعية التي وقف عليها العلماء فلا يكاد باب من أبواب النحو منها. وتظهر هذه المسائل في كتب النحو وأصوله وكتب الخلاف النحوي.

تبنّى البحث القول بأصالة الإعراب في العربية، وناقش أدلة القائلين بخلاف ذلك. أما دلالة الحركات الإعرابية على المعاني فقد تبنّى البحث دلالتها على أمرين هما: المعاني النحوية، وإشارتها إلى الدلالات اللغوية التي تفضي إليها المعاني النحوية. وقد ناقش البحث آراء قطرب وابن مضاء من المتقدمين، وآراء إبراهيم مصطفى، وتمام حسان من المحدثين، فيما يخصّ دلالة الحركات الإعرابية على المعاني. واستخدم نظرية الاحتمالات الرياضية لدفع القول بأنّ الحركات العربية إنما كانت من أجل وصل الكلام كما ذهب إلى ذلك قطرب.

استخدم البحث جهاز CSL لقياس الخصائص الفيزيائية الآتية لحركات الإعراب: زمن التردد، والترددان الأول F1 والثاني F2، ومقدار الضغط، وتوزيعه، ومقدار الطاقة، وتوزيعها، وكيفية توزيع دفق الموجات الصوتية waterflow. وقد توصل البحث إلى نتائج كثيرة، هذه أهمها:

أولاً: إنّ الإعراب في العربية أصيل. وقد ناقش البحث أدلة الذين ينكرون هذه الأصالة، وردّ عليها بالأدلة اللغوية والتاريخية والمنطقية.

ثانياً: إنّ الصلة وثيقة بين الحركات الإعرابية والمعاني النحوية، واللغوية، والتداولية. وهذه أظهر المعاني التي تدل عليها هذه الحركات:

١ – دلالات الضمة : تدل على الركنية، والقطع عن الإضافة، والتقريب الذي يتمثل في المنادى العلم والنكرة المقصودة. والمراد بالتقريب أنك تدني إليك من تخاطبه، سواء أكان مكانه قريباً منك أم بعيداً. وهذه الدلالة تداولية في المقام الأول.

٢ – دلالات الكسرة : تدل على الإضافة، والنسبة.

٣ – دلالات الفتحة : تدل على المعيّن بالحدث، سواء أكان هذا المعيّن ذاتاً أو موضوعاً وقع عليه الحدث، أو زماناً وقع فيه، أو مكاناً وقع فيه، أو كان علة الحدث، أو كان تأكيداً له، أو كان المعيّن هيئة تبيّن صاحبها عند حدوث الحدث. وهذا يشمل المفعول به، والظروف، والحال، والمفعول له، والمفعول المطلق.

وتدل الفتحة كذلك على الإفصاح، وعلى مخالفة الأصل في الإعراب، وتدل على التصرف بإعراب الخبر.

ثالثاً : باستخدام جهاز CSL لقياس الخصائص الصوتية الفيزيائية لحركات الإعراب تبيّن ما يأتي :

١ – إنّ تردد الضمة يستغرق وقتاً أطول من الوقت الذي يستغرقه تردد الحركتين الأخريين. فقد بلغ زمن تردد الضمة ١١٥,٠/ ث، وبلغ زمن تردد الكسرة ١١٢,٠/ ث، وبلغ زمن تردد الفتحة ٠٩٩,٠/ ث.

٢ – إما أن تكون العلاقة عكسية بين زمن تردد الحركة الإعرابية، ومعدل الترددين الأول والثاني. فإذا قلّ معدل الترددين زاد زمن التردد. وإما أن تكون العلاقة بينهما طردية، بحيث إذا زاد معدل الترددين قلّ زمن التردد.

٣ – إنّ الطاقة الصوتية التي تبذل في نطق الضمة أعلى من تلك التي تبذل في نطق الكسرة والفتحة، فقد وصلت طاقة الضمة إلى ٦٩,٧٥ ديسيبل، وطاقة الكسرة ٦٦,٢٥ ديسيبل، والفتحة ٦٥,٣٣ ديسيبل.

٤ – دفق الموجات الصوتية في نطق الحركات الإعرابية متباين كثيراً؛ فالدفق الذي في الضمة يدل على علوّ القمة التي تصل إليها الموجات الصوتية في أول دفق

لها؛ مما يدل على شدة الدفق. ويتواتر الدفق على قمم متقاربة في الارتفاع. أما في الكسرة فيظهر الفرق واضحاً بين أول دفق وما يعقبه من دفقات، ويظهر الفرق واضحاً بين أول دفق والذي يليه، من حيث قوة الأول وضعف الثاني. أما في الفتحة فإنّ أكثر القمم التي يصل إليها الدفق ليست حادة.

٥ – إنّ ضغط الضمة أعلى من ضغط الحركتين الأخريين؛ فقد وصل ضغط الضمة إلى ٤,١٩ ديسيبل، وكان ضغط الكسرة ٣,٨٥ ديسيبل، وكان ضغط الفتحة ٢,٥٧ ديسيبل.

بهذا يظهر أنّ الضمة أقوى الحركات، تليها الكسرة، ثم الفتحة. وهذا يفسر اختيار العرب للضمة لكي تكون علامة الركنية؛ فلما كان الركن هو الأظهر والأقوى كان اختيارهم لأقوى الحركات لكي تكون دالة عليه، أمراً طبيعياً. ومثل ذلك يقال في التقريب؛ إذ إنهم وجدوا أنّ المنادى العلم والنكرة المقصودة مخصوصان بهذا التقريب، فحركوهما بأظهر الحركات وأقواها.

رابعاً : توصل البحث إلى نتيجة مؤداها أنّ الرواسب النحوية تمثل مراحل تطور العربية، وأنّ استقراء هذه الرواسب في كل باب من أبواب النحو يساعد على رسم خريطة تاريخية له. وقد قدّم البحث ثلاثة أمثلة هي : رواسب الأسماء الستة، والمثنى، والفاعل. وقد شرح الباحث تاريخ كل واحد من هذه الأبواب الثلاثة معتمداً على شواهده التي هي في الحقيقة رواسب تاريخية.

خامساً: توصل البحث إلى أنّ ثمة علاقة بين الإعراب والتداولية. وقد وضح البحث هذه العلاقة في عدة موضوعات هي :

١ – تداولية الإعراب وإقامة المصدر مقام الفعل

٢ – تداولية الإعراب في الجمل القالبية الآتية : التعجب، والمدح والذم، والإغراء والتحذير، والاختصاص.

الهوامش

(١) محمد بن منظور. **لسان العرب**، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، (بدون تاريخ)، مادة (عرب).

(٢) علي بن محمد الأشموني. **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، ج١، القاهرة: النهضة المصرية ١٩٥٥، ص ١٩.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: أحمد المتوكل. **اللسانيات الوظيفية**، ط ٢. الدار البيضاء، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٠، ص ٦٢.

(٤) عثمان بن جني. **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، ط ١،ج ١، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، (د. ت)، ص ٣٥.

(٥) عبد القاهر الجرجاني. **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط ٥، القاهرة: مكتبة الخانجي ٢٠٠٤، ص ١١١.

(٦) عبد القادر الفاسي الفهري. **اللسانيات واللغة العربية**، ط١،ج ١، بغداد: دار الشؤون الثقافية، (د. ت)، ص ١١٤.

(٧) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي. **الأشباه والنظائر**، ط١، ج١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٤، ص ٩٣.

(٨) المرجع السابق، ج ١، ص ٩٤.

(٩) عبد الرحمن السيوطي جلال الدين، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤، ص ٢٠١.

(١٠) ابن جني، **الخصائص**، ج١، ص ٧٦.

(١١) المرجع السابق، ج١، ص ٧٦.

(١٢) جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج١، ص ٩٣.

(١٣) أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء القرطبي، **الرّدّ على النحاة**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط ١، بيروت : دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧، ص ١٣.

(١٤) المرجع السابق، ص ١٦.

(١٥) المرجع السابق، ص ١٧.

(١٦) المرجع السابق، ص ٦٨.

(١٧) المرجع السابق، ص ٦٨.

(١٨) المرجع السابق، ص ١٣.

(١٩) المرجع السابق، ص ١٤.

(٢٠) النساء ٨٢.

(٢١) إبراهيم مصطفى، **إحياء النحو**، ط ١، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧، ص ٥٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٥٠.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٦٤ – ٧٠.

(٢٦) المائدة ٦٩.

(٢٧) أحمد بن يوسف (السمين الحلبي)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الأولى، الجزء الرابع، دمشق: دار القلم،١٩٨٧، ص ٣٥٣ – ٣٦٢.

(٢٨) محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، ط ١. المنصورة: مكتبة الإيمان ٢٠٠٣، ص ١٢٣١.

(٢٩) أحمد بن حنبل. **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، وإبراهيم الزيبق، ط ٢، ج ٦، بيروت: مؤسسة الرسالة ٢٠٠٨، ص ٢٣.

(٣٠) تمام حسان، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، ط ٢، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ١٨٩.

(٣١) المرجع السابق، ص ٢٠٧

(٣٢) سعيد بن محمد السرقسطي. **كتاب الأفعال**، تحقيق: حسين شرف، الطبعة الأولى، الجزء الأول، القاهرة: مجمع اللغة العربية ٢٠٠٢، مادة (قاص).

(٣٣) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ص ١٨٢ – ١٨٤.

(٣٤) المرجع السابق، ص ١٨٤.

(٣٥) يوهان فك، **العربية**، ترجمة رمضان عبد التواب،ط ١، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٩٨٠، ص ١٥ – ١٦.

(٣٦) رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، ط ١، القاهرة: دار التراث ١٩٧٧، ص ٣٣٣.

(٣٧) المرجع السابق، ص ٣٣٧.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٦٥

(٣٩) إبراهيم أنيس. **من أسرار اللغة**، ط ٦، القاهرة : الإنجلو مصرية ١٩٧٨، ص٢٠٣.

(٤٠) المرجع السابق، ص ٢٠٩.

(٤١) علي عبد الواحد وافي، **فقه اللغة**، ط ٤، القاهرة: دار نهضة مصر ٢٠٠٥، ص ٢١٠ – ٢١٦.

(٤٢) صبحي الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، ط ٥، بيروت : دار العلم للملايين ١٩٧٣، ص ١٢٢ – ١٤٠.

(٤٣) رمضان عبد التواب، **فصول في فقه العربية**، ص ٣٢٩ – ٣٥٠.

(٤٤) إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ص ٢١٦.

(٤٥) إبراهيم السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، ط ١، بيروت: دار العلم للملايين ١٩٦٨، ص ١٣ – ٢٦

(٤٦) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم ط ١، ج١، الكويت: دار البحوث العلمية ١٩٧٥، ص ٥٤.

(٤٧) المرجع السابق، ج١، ص ٥٤.

(٤٨) ضاحي عبد الباقي، **لغة تميم**، ط ١، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥، ص ٥٠٢.

(٤٩) البقرة ٦٧.

(٥٠) النمل ٢٢.

(٥١) سبأ ١٥.

(٥٢) عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. **أمالي الزجاجي**، تحقيق : عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة: مكتبة ابن سينا ٢٠٠٩، ص ١٧١.

(٥٣) يوسف ٣١.

(٥٤) عبد الله بن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط ٣، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢، ص ٣٨٧.

(٥٥) المرجع السابق، ص ٣٨٦.

(٥٦) ناصر المطرّزي. **المصباح في النحو**، تحقيق: مقبول علي النعمة، الطبعة الأولى، بيروت : دار البشائر الإسلامية ١٩٩٣، ص ٨٩.

(٥٧) الحسن بن قاسم المرادي (ابن أم قاسم). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، ج ١، القاهرة : دار الفكر العربي، ٢٠٠١، ص ٣٠٩.

(٥٨) المرجع السابق، ج١، ص ٣٠٩.

(٥٩) طه: ٦٣.

(٦٠) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ج ١، ص ٢٨٥.

(٦١) عبد الله بن عقيل، **شرح ابن عقيـــل على ألفيـــة ابــن مالــك**، تحقيـق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، ج ١، القاهرة : مكتبة دار التراث ١٩٨٠، ص ١٤٤.

(٦٢) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ١، ج ١، القاهرة : دارالقلم، ١٩٦٦، ص ٤٠٨ – ٤٠٩.

(٦٣) المرجع السابق، ج ٢، ص ٤٠٩.

(٦٤) السيوطي، **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ١٩٣.

(٦٥) المرجع السابق، ج ١، ص ١٩٥.

(٦٦) الأنفال: ٣٣.

(٦٧) السمين الحلبي. **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٥، ص ٥٩٦.

(٦٨) الشورى ٣٤ – ٣٥.

(٦٩) عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ط ١، ج ٨، دمشق : دار سعد الدين ٢٠٠٠، ص ٣٣٤.

(٧٠) أحمد بن يوسف (السمين الحلبي). **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ص ٥٥٨.

(٧١) يحيى بن زياد الفراء. **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، ط ٣،ج ٣، القاهرة : دار الكتب والوثائق القومية ٢٠٠٢، ص ٢٤.

(٧٢) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص ٩٣.

(٧٣) هود: ٧٨.

(٧٤) الأعراف: ٣٢.

(٧٥) عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج ٣، ص ٣٤.

(٧٦) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٨٩ – ٩١.

(٧٧) المرجع السابق، ج ٢، ص ٩١ – ٩٢.

(٧٨) هود: ٧٢.

(٧٩) عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج ٤، ص ١٠٥.

(٨٠) المائدة: ٤١.

(٨١) الفراء، **معاني القرآن**، ج ١، ص ٣٠٩.

(٨٢) القيامة: ٣ – ٤.

(٨٣) السمين الحلبي، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ١٠، ص ٥٦٦ – ٥٦٧.

(٨٤) الحج: ٧٨.

(٨٥) الشمس: ١٣.

(٨٦) السمين الحلبي، **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ١١، ص ٢٤.

(٨٧) عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**،ج ١٠، ص ٤٥٦.

(٨٨) الأنعام: ١٦١.

(٨٩) السمين الحلبي، **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٥، ص ٢٣٨.

(٩٠) النساء: ١٧١.

(٩١) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٤، ص ١٦١ – ١٦٥.

(٩٢) الفراء، **معاني القرآن**، ج ١، ص ٢٩٥ – ٢٩٦.

(٩٣) الإنسان: ٦.

(٩٤) الإنسان: ١٨.

(٩٥) المطففين: ٢٨.

(٩٦) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ١٠، ص٥٩٩.

(٩٧) النساء: ٢٤.

(٩٨) السمين الحلبي، **الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٣، ص ٦٤٨– ٦٤٩.

(٩٩) الأنبياء: ٩٢.

(١٠٠) عبد اللطيف الخطيب، **معجم القراءات**، ج ٦، ص٥٤.

(١٠١) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٨، ص ١٩٦.

(١٠٢) الأعراف: ٧٣.

(١٠٣) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ١٠، ص ٣٦٢.

(١٠٤) الفتح: ٢٣.

(١٠٥) الحجرات: ٨.

(١٠٦) الطلاق: ١٠ – ١٢.

(١٠٧) طه: ١٣١.

(١٠٨) رواه البخاري في كتاب الكسوف، باب التعوذ من عذاب القبر في الكسوف، وجاء فيه أنّ يهودية جاءت تسأل عائشة زوج النبي – صلى الله عليه وسلم – وقالت (اليهودية) للسيدة عائشة: أعاذك الله من عذاب القبر، فسألت عائشة – رضي الله عنها – النبيّ – صلى الله عليه وسلم –: أيعذب الناس

في قبورهم؟ فقال النبيّ – صلى الله عليه وسلم –: عائذاً بالله من ذلك. انظر: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح البخاري**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ط ١، مكتبة الإيمان بالمنصورة ٢٠٠٣، ص ٢١٩. ورواه مالك في **الموطأ** في كتاب صلاة الكسوف، باللفظ نفسه، انظر: مالك بن أنس، الموطأ، تحقيق وشرح: محمد فؤاد عبد الباقي، ط ١، القاهرة: دار الحديث، ١٩٩٢، ص ١٥٥.

(١٠٩) رواه الترمذي بهذا اللفظ، انظر: الترمذي، **سنن الترمذي**، **ص٢١٠**. ورواه البخاري بلفظ (أفضل) منصوباً. انظر: البخاري، **صحيح البخاري**، رقم الحديث ٧٩٥.

(١١٠) رواه الترمذي في كتاب الصوم – باب ما جاء في العمل في أيام العشر، انظر: محمد بن عيسى الترمذي، **سنن الترمذي**، تحقيق: محمد علي،ومحمد عبد الله، الطبعة الأولى، القاهرة: دار ابن الهيم ٢٠٠٤، ص ٢١٠.

(١١١) ابن جني، أبو الفتح عثمان. **سرّ صناعة الإعراب**، تحقيق حسن هنداوي، ط ١ ج ١، دمشق: دار القلم ١٩٨٥، ص ١٧.

(١١٢) المرجع السابق، ج ١، ص ٥٤.

(١١٣) طه: ٦٣.

(١١٤) عبد اللطيف الخطيب. **معجم القراءات**، ج ٥، ص ٤٥٠.

(١١٥) إغناطيوس غويدي، **المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة**. ط ١، القاهرة: منشورات الجامعة المصرية ١٩٣٠، ص ٥.

(١١٦) عبد اللطيف الخطيب. **معجم القراءات**، ج٥، ص ٤٤٩.

(١١٧) المائدة: ٧١.

(١١٨) الأنبياء: ٣.

(١١٩) رواه البخاري في كتاب المواقيت، وهذا تمامه: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة العصر وصلاة الفجر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، فيسألهم وهو أعلم بهم: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون». انظر: البخاري، **صحيح البخاري**، ص ١٢٦.

(١٢٠) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤ / ٣٨؛ والإنصاف ١/ ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١٦/١، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣؛ والدرر اللوامع ٩٢٥/٢؛ ومغني اللبيب ٣٠٧،٣٨٥. وانظر: أميل بديع يعقوب: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط ١، ج ٢، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٦، ص ٣١٦.

(١٢١) المائدة: ٧١.

(١٢٢) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٤، ص ٣٧٠ – ٣٧١.

(١٢٣) يوسف: ٣٠.

(١٢٤) انظر بيان ذلك في :

- Bynon,Theodora. *Historical linguistics*. (5th ed), Cambridge University press, 1986, p 87.

(١٢٥) الأعراف: ١٦٤.

(١٢٦) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٢١ – ٣٢٢، ولم ينسب سيبويه هذا البيت لأحد.

(١٢٧) السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٥، ص ٤٩٥.

(١٢٨) المرجع السابق ج ٥، ص ٤٩٥.

(١٢٩) انظر بيان ذلك في :

- Welxer, Kenneth & Peter Culicover. *Formal Principles of Language Acquisition* (1st ed). The MIT press, 1983, p 119.

(١٣٠) من التوجهات الوظيفية المعاصرة : التركيب الوظيفي لفالين، والنحو الوظيفي لسيمون ديك، والنحو النسقي لهاليداي، ونحو الوجهة الوظيفية للجملة لمدرسة براغ. ولكن هذه التوجهات تجمع على أنّ عملية التواصل هي الهدف الرئيسي للغة. انظر ذلك في: أحمد المتوكل، **اللسانيات الوظيفية**، الطبعة الثانية، الرباط : دار الكتاب الجديد المتحدة ٢٠١٠، ص ٥٠. لكن يؤخذ عليهم جميعاً أنهم يتوخون المعاني النحوية أكثر من الوظائف المعجمية والدلالية. انظر تفصيل هذه المسألة في : رابح بو معزة. **التحويل في النحو العربي**، ط ١، إربد : عالم الكتب الحديث: ٢٠٠٨، ص ١٩ –٢٠.

(١٣١) سيبويه، **الكتاب** ج ١، ص ٧٢ – ٧٣.

(١٣٢) انظر بيان ذلك في :

- Eggins, Suzanne. *An Introduction to Systemic Functional Linguistics (1st ed.)*, London, Pinter Publishers, 1994, p. 146.

(١٣٣) إمبرتو إيكو. **العلامة – تحليل المفهوم وتاريخه**، ترجمة سعيد بنكراد. أبو ظبي : المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧، ص ٦٣ وما بعدها.

(١٣٤) انظر :

- M. A. Halliday. *An Introduction to Functional Grammar* (2nd ed.), Oxford University Press, 2004. p. 248.

(١٣٥) الكهف: ٢٦.

(١٣٦) مريم: ٣٨.

(١٣٧) الكهف: ٥.

(١٣٨) سيبويه، **الكتاب** ج ١، ص ٢٥٦.

(١٣٩) انظر :

- Taylor, Insup. *Introduction to Psycholinguistics* (1st ed). N.Y., Holt Rinehart and Winston, 1976. p 89.

(١٤٠) أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، ط ١، ج ٥، جامعة أم القرى ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م، ص ٤٦٦.

(١٤١) سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٢٣٣.

المراجـع

أولاً - المراجع العربيـة :

(١) الأشموني، علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٧.

(٢) الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، الطبعة الأولى، القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى (د. ت).

(٣) ابن أنس، مالك، **الموطأ**، تحقيق وشرح: محمد فؤاد عبدالباقي، الطبعة الأولى، القاهرة : دار الحديث، ١٩٩٢.

(٤) الأنصاري، وليد، **نظرية العامل في النحو العربي - عرضاً ونقداً**، ط ٢. إربد: دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٦.

(٥) إيكو، إمبرتو، **العلامة - تحليل المفهوم وتاريخه**، ترجمة سعيد بنكراد، ط ١، أبو ظبي: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧.

(٦) أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، الطبعة الخامسة، القاهرة : الإنجلو مصرية، ١٩٧٥.

(٧) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، ٢٠٠٣.

(٨) البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، القاهرة : مكتبة الخانجي، ١٩٩٧.

(٩) بو معزة، رابح، **التحويل في النحو العربي** ط ١، إربد : عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٨.

(١٠) الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق: محمد علي، ومحمد عبد الله، الطبعة الأولى، القاهرة : دار ابن الهيم، ٢٠٠٤.

(١١) الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود شاكر، الطبعة الخامسة، القاهرة : مكتبة الخانجي ٢٠٠٤.

(١٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان:

- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الأولى، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، (د. ت).

- سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الثانية، دمشق: دار القلم، ١٩٨٥.

(١٣) حسان، تمام، **اللغة العربية - معناها ومبناها**، الطبعة الثانية. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩.

(١٤) الخطيب، عبد اللطيف، **معجم القراءات**، الطبعة الأولى، دمشق : دار سعد الدين، ٢٠٠٠.

(١٥) الخليل، عبد القادر مرعي، «**الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوي**»، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد١، ١٩٩٢.

(١٦) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **أمالي الزجاجي**، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، القاهرة : دار ابن سينا،٢٠٠٩.

(١٧) السامرائي، إبراهيم، **فقه اللغة المقارن**، الطبعة الأولى، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٦.

(١٨) السرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد، **الأفعال**، تحقيق: حسين محمد شرف، الطبعة الأولى، القاهرة : مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٢.

(١٩) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٩٨٦.

(٢٠) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتــاب**، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، القاهرة: دار القلم، ١٩٦٦.

(٢١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن :

– الأشباه والنظائر، الطبعة الأولى، بيروت: دار القلم ١٩٨٤.

– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤.

– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الكويت : دار البحوث العلمية، ١٩٧٥.

(٢٢) الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: عبدالمجيد قطامش، الطبعة الأولى، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ٢٠٠٧.

(٢٣) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، بيروت : دار الكتب العلمية، ١٩٩٩.

(٢٤) الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، ط ٥، بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٧٣.

(٢٥) عبدالباقي، ضاحي، **لغة تميم**، الطبعة الأولى، القاهرة: مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥.

(٢٦) عبدالتواب، رمضان، فصول في فقه العربية،ط ١،القاهرة : دار التراث، ١٩٧٧.

(٢٧) عبدالرحمن، طه، **اللسان والميزان أو التكوثر العقلي**، ط ٢. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦.

(٢٨) عبده، داود، **أبحاث في الكلمة واللغة**، عمان: دار الكرمل،٢٠٠٨.

(٢٩) عبده، عبدالعزيز، **المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل**، ط ١، طرابلس: دار الكتاب،١٩٨٢.

(٣٠) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، القاهرة: دار التراث،١٩٨٠.

(٣١) غويدي،أغناطيوس، **المختصر في علم اللغة العربية الجنوبية القديمة**. الطبعة الأولى، القاهرة : منشورات كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول،١٩٣٠.

(٣٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٢.

(٣٣) فك، يوهان، **العربية – دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة رمضان عبد التواب، الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠٠٣ .

(٣٤) الفهري، عبد القادر الفاسي، **اللسانيات واللغة العربية**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، د.ت.

(٣٥) القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء، **الرّدّ على النحاة**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٧.

(٣٦) المتوكل،أحمد، **اللسانيات الوظيفية**، ط ٢، الرباط: دار الكتاب الجديد المتحدة،٢٠١٠.

(٣٧) المرادي، الحسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن السليمان،الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠١.

(٣٨) مصطفى، إبراهيم، **إحياء النحو**، الطبعة الأولى، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧.

(٣٩) ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة (د. ت).

(٤٠) ابن هشام الأنصاري، عبد الله جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله. الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر ١٩٧٢.

(٤١) وافي، علي عبد الواحد، **فقه اللغة**، الطبعة الرابعة. القاهرة: دار نهضة مصر ٢٠٠٥.

(٤٢) يعقوب، إميل بديع، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٩٦.

(٤٣) هلال، عبد الغفار، **أصوات اللغة العربية**، الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٩٩٦.